

جامعة بنغازي



قسم الجغرافيا

كلية الآداب

الدراسات العليا

الهجرة العكسية من وسط مدينة بنغازي باتجاه
الضواحي والظهير في الفترة الممتدة من 1973 -
2009

(دراسة في جغرافية السكان)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (
الماجستير) بكلية الآداب - قسم الجغرافيا

إعداد الطالبة

زينب علي مصطفى بومدين

إشراف الأستاذ الدكتور

منصور محمد الكيخيا

أستاذ جغرافية السكان بكلية الآداب - جامعة بنغازي

للعام الجامعي 2013 - 2014

تاريخ المناقشة

2016 / 11 / 17



(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

بِسْمِ اللَّهِ
الْعَظِيمِ

الشكر والتقدير

بداية . . الحمد لله رب العالمين الذي أنعم عليّ بالصحة والعافية والتوفيق لإتمام هذه الرسالة وإنجازها على النحو الذي هي عليه، فإن وفقت فمن الله ، وإن أخفقت فمني .

ثم أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل / الدكتور منصور محمد الكيخيا ؛ لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة ، وعلى سمو معاملته ورحابة صدره ، وجهده الدؤوب ، وإسهامه الفعال في توجيهي وإرشادي ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لموظفي السجل المدني بنغازي الذين قدموا لي المساعدة في الحصول على أهم بيانات وإحصائيات هذه الرسالة .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للصديقة حليلة العريبي التي قامت بمساعدتي في عملية توزيع الاستبيان على هذه المناطق التي تخص الدراسة .

ولا يفوتني أن أتقدم بكامل الشكر إلى أختي سعيدة بومدين ؛ على تشجيعها المستمر لي لمواصلة البحث والكتابة .

وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للدكتور / أحمد مصباح اسحيم على تكريمه بالمراجعة اللغوية لهذه الدراسة ، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ أكرم جودة على طباعة هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة التي أود أن تتال إعجابكم .

وأخيراً لا يسعني إلا أن أسجل عظيم الشكر والتقدير إلى أفراد أسرتي الكريمة على ما قدموه لي من عون مادي ومعنوي ، كان له بالغ الأثر في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود ، وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة .

زنيب بومدين

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة . . التي أشعر بها دائماً حولي . .

إلى أمي التي أدعو لها بدوام الصحة والعافية .

إلى روح أخي هشام الذي طالما دفعني لإكمال هذه الدراسة

إلى إخوتي وأخواتي سنداً واعتزازاً واعترافاً بالجميل .

إلى زوجي العزيز الذي كان سنداً وعوناً لي .

إلى هؤلاء جميعاً . .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان . . وأهدي اليهم بحثي المتواضع .

الباحثة

زينب علي بومدين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الشكر والتقدير
ج	الإهداء
د	فهرس المحتويات
ح	فهرس الأشكال البيانية والخرائط
ط	فهرس الجداول
ك	ملخص الدراسة

مقدمة عامة

(الإطار النظري والمنهجي للدراسة

2	أولاً : المقدمة
4	ثانياً : مشكلة الدراسة
5	ثالثاً : تساؤلات الدراسة
6	رابعاً : أهداف الدراسة
6	خامساً : أهمية الدراسة
7	سادساً : مصادر بيانات الدراسة
10	سابعاً : منهجية الدراسة
11	ثامناً : التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات
12	تاسعاً : الحدود المكانية والزمنية للدراسة
13	عاشراً : الدراسات السابقة

الفصل الأول

نمو وتركيب سكان مدينة بنغازي

19	تمهيد
20	أولاً : الموالييد
22	تغيرات حركة الموالييد في مدينة بنغازي.....
24	ثانياً : الوفيات
25	الوفيات الخام
26	الوفيات حسب النوع
27	الوفيات حسب العمر
29	ثالثاً : الزيادة الطبيعية
31	رابعاً : النمو السكاني
36	التركيب العمري والتركيب النوعي
36	تمهيد
36	أولاً : التركيب العمري
45	ثانياً : التركيب النوعي

الفصل الثاني

خطة التنمية وتأثيرها على حركة الهجرة العكسية

50	مقدمة
52	أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1968)
55	نتائج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1963 – 1968)
56	خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1973 – 1975)
56	أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (1973 – 1975)

58	مشاكل ومعوقات تنفيذ خطة التنمية الثلاثية (1973 – 1975)
59	خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخماسية الأولى (1976 – 1980)
60	أهداف خطة التحول الخماسي الأولى (1976 – 1980)
62	الدروس المستفادة من تنفيذ خطة التحول الخماسية الأولى
63	منجزات خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخماسية الأولى (1976–1980).
64	خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخماسية الثانية (1981 – 1985)

الفصل الثالث

حجم واتجاه الهجرة العكسية من مدينة بنغازي إلى ضواحيها وظهيرها

70	مقدمة
73	أولاً : الهجرة إلى ضواحي المدينة
75	ثانياً : الهجرة إلى ظهير المدينة

الفصل الرابع

نتائج الهجرة العكسية من مدينة بنغازي نحو الضواحي والظهير

83	مقدمة
84	الأسباب التي أدت للهجرة إلى هذه المناطق
86	الرغبة في الانتقال داخل المدينة
87	الرغبة في أن يكون الحي جزءاً من المدينة
87	امتلاك عقار داخل المدينة
88	امتلاك عقار في الضواحي والظهير
90	نسبة النوع للمهاجرين
92	التركيب العمري للمهاجرين

92 المستوى التعليمي للمهاجرين
93 مكان ميلاد السكان المهاجرين
94 الحالة الاجتماعية للمهاجرين
95 متوسط حجم الأسرة المهاجرة
96 مهنة السكان المهاجرين
98 تاريخ الانتقال إلى المناطق الضواحي والظهير
99 نوع السكن الذي يسكنه المهاجرون
100 عدد أدوار المنزل الذي يسكنه المهاجرون
101 مكان بناء المساكن التي يسكنها المهاجرون
102 استخدام المبنى الذي يسكنه المهاجرون
103 كيفية حصول المهاجرين على منازلهم
104 الحصول على ترخيص للمسكن
105 الخدمات التعليمية في الضواحي والظهير
106 خدمات المياه والإنارة والخدمات الصحية في الضواحي والظهير
108 الخاتمة
109 النتائج
112 قائمة المراجع والمصادر
117 الملاحق

فهرس الأشكال البيانية والخرائط

الصفحة	الشكل	ت
14	الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة .	1
21	معدلات المواليد في مدينة بنغازي من 1973 – 2009 .	1-1
25	معدلات الوفيات في مدينة بنغازي 1973 – 2009 .	2-1
30	الزيادة الطبيعية في مدينة بنغازي 1973 – 2009 .	3-1
33	النمو السكاني في مدينة بنغازي وليبيا 1954 – 2006 .	4-1
42	الهرم السكاني لسكان مدينة بنغازي 1973 – 1995 – 2006.	5-1
72	الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الضواحي والظهير .	1-3
76	الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الضواحي خلال الأعوام (2002 – 2006 – 2012) .	2-3
78	الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الظهير عام 2002 م .	3-3
79	الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الظهير عام 2006 م .	4-3
80	الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الظهير عام 2012 م .	5-3
91	نسبة النوع للسكان المهاجرين .	1-4
92	التركيب العمري للسكان المهاجرين .	1-4
96	حجم الأسر للمهاجرين .	3-4
98	توزيع المهاجرين الى الضواحي والظهير حسب تاريخ انتقالهم.	4-4
99	نوع المساكن التي يسكنها المهاجرون .	5-4
102	مكان بناء مساكن المهاجرين .	6-4

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	ت
9	اختيار عينة عشوائية من الأسر الليبية المقيمة في ضواحي مدينة بنغازي.	1
26	الوفيات حسب النوع .	1-1
38	التركيب العمري للسكان الليبيين وغير الليبيين في بنغازي (1973 -1995- 2006) .	2-1
46	التركيب النوعي للسكان الليبيين وغير الليبيين في بنغازي (1973 -1984- 1995- 2006) .	3-1
51	مخصصات اللجنة الأمريكية بملايين الدولارات (1955- 1960)	1-2
54	مخصصات وميزانيات التنمية عام 1963 - 1968 بمليون دينار ليبي .	2-2
57	مصروفات ومخصصات التنمية خلال الخطة الثلاثية (1973 -1975) .	3-2
61	مخصصات التنمية خلال الخطة الخماسية الأولى (1976 - 1980) .	4-2
65	مخصصات التنمية للأعوام (1981 - 1985) والمصروفات .	5-2
71	عدد المهاجرين الى مناطق الضواحي والظهير في خلال الأعوام (2002م - الى 2012 م)	1-3
84	عدد الاستبيانات الصحيحة وقيمة الفاقد منها .	1-4
86	الأسباب التي أدت للهجرة إلى هذه المناطق .	2-4
86	رغبة المهاجرين في العودة الى داخل مدينة بنغازي .	3-4
87	رغبة المهاجرين في أن يكون الحي جزء من المدينة .	4-4
88	امتلاك المهاجرين لعقارات داخل المدينة .	5-4
90	امتلاك المهاجرين لعقارات داخل الضواحي والظهير.	6-4

الصفحة	الجدول	ت
93	المستوى التعليمي للمهاجرين .	7-4
94	مكان ميلاد المهاجرين .	8-4
95	الحالة الاجتماعية للمهاجرين .	9-4
97	مهنة المهاجرين .	10-4
100	عدد أدوار المنزل الذي يسكنه المهاجرون.	11-4
102	استخدام المبنى .	12-4
103	استخدام المبنى لأغراض أخرى .	13-4
104	كيفية حصول المهاجرين على منازلهم .	14-4
105	ترخيص بناء المسكن .	15-4
106	الخدمات التعليمية في الضواحي والظهير .	16-4
107	خدمات المياه والإنارة والخدمات الصحية في الضواحي والظهير .	17-4

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة تحليل الهجرة العكسية من مدينة بنغازي باتجاه الضواحي والظهير ، وتتبع تغيراتها خلال الفترة ما بين (1973 م – 2009 م) والوقوف على أهم العوامل والأسباب المؤثرة في ذلك ، ودراسة النتائج المترتبة على ذلك ، باعتبار أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التوصل إلى أهم العوامل المؤثرة في زيادة حركة الهجرة العكسية من مدينة بنغازي باتجاه الضواحي والظهير ، وكذلك نوعية المكان الأصلي للمهاجرين ، وإيضاح المشاكل الناجمة عن هذه الحركة .

كذلك تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة خصائص سكان بنغازي من الناحية الديموغرافية ، كدراسة حركة المواليد والوفيات في المدينة ، وكذلك تركيبهم السكاني .

كما تطرقت أيضاً إلى دراسة خطط التنمية التي وضعتها البلاد ، وتأثيرها في حركة الهجرة العكسية للتخفيف من حدة الازدحام في المدينة .

كما تمت دراسة حجم واتجاه الهجرة ، أي معرفة عدد السكان المهاجرين من المدينة (مدينة بنغازي) إلى باقي الضواحي والظهير ، ودراسة أكثر ضاحية أو ظهير تم الاتجاه لها من قبل هؤلاء السكان .

كذلك دراسة استمارة الاستبيان التي وضعت ؛ لتحليل الأسباب والنتائج الديموغرافية والاقتصادية للمغادرة (هجرة السكان) .

مقدمة عامة

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

أولاً : المقدمة .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة .

رابعاً : أهداف الدراسة .

خامساً : أهمية الدراسة .

سادساً : مصادر بيانات الدراسة .

سابعاً : منهجية الدراسة .

ثامناً : التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات .

تاسعاً : الحدود المكانية والزمنية للدراسة .

عاشراً : الدراسات السابقة .

أولاً : المقدمة: -

تعتبر ظاهرة الهجرة من السمات المرتبطة بالكتل السكانية منذ القدم أي هي صفة من طبيعة السكان حيث كان الإنسان قديماً يتنقل وراء عيشه من مكان إلى آخر وهذا نوع من أنواع الهجرة ، كذلك الهجرات الموسمية كهجرة السكان في الصيف إلى أعلى الجبال ، وفي الشتاء إلى بطون الأودية هذه كلها تعد من مظاهر الهجرة .

فالهجرة هي إحدى مكونات النمو السكاني وهي المصدر الثاني لحركة النمو بعد الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) .

وتوضح الهجرة رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما يصعب عليه العيش فيها إلى منطقته أخرى يعتقد أنه في إمكانه العيش فيها بصورة أفضل وأحسن .

وعندما نأتي إلى مقارنة حركة الهجرة بالتغيرات الديموغرافية الأخرى مثل (المواليد- الوفيات - الزواج - الطلاق) فهناك ضوابط ولوائح وقوانين للسجل المدني في ليبيا تلزم المواطنين بتسجيل حالات الولادة والوفاة والزواج والطلاق عكس الهجرة التي لا يُطبَّق فيها أي قانون علي المواطنين الذين يقومون بتغيير محل إقامتهم ، ولهذا فإن السجلات المتوفرة في مكاتب السجل المدني غير مكتملة المعلومات .

عندما نتحدث عن الهجرة الداخلية والمغادرة بصفة خاصة فإننا نعني بها : (انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى ؛ لغرض تغيير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة بشرط أن تكون داخل حدود الدولة سواء أكانت الهجرة من الريف إلى المدينة أو العكس أي من المدينة إلى الريف) .

امتاز القرن التاسع عشر والعشرون والواحد والعشرون بارتفاع معدلات الهجرة من المدينة إلى الريف حتى أصبحت سمه تنطبق على أغلب بلدان العالم ، وخاصة البلدان الصناعية تم انتقلت إلى العالم الثالث ، وأصبحت الآن ظاهرة عالمية في حركة السكان .

حيث كان سكان المدن ينتقلون إلى الأرياف ، ولكن هذا لا يعني أن يغيروا صفتهم المهنية ، إذ في السابق كان سكان الريف يمتنون مهنة ريفية ، ولكن عندما ينتقلون إلى المدن يغيرون مهنتهم من مهنة زراعية إلى مهنة حضرية ، ولهذا فإن الهجرة من المدينة إلى الريف غالباً ما يصاحبها تغير في المهنة ، ولهذا نسميها الهجرة من المدن القديمة والكبيرة إلى الضواحي ، أي المناطق الريفية التي تشكل ظهير المدينة شهدت مدينة بنغازي حديثاً - مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين - ظاهرة الهجرة العكسية ، فنلاحظ أن سكان المدينة القديمة أصبحوا ينتقلون إلى الأحياء الجديدة في ضواحيها أو المناطق الريفية منها : (سلوق - جردينة - النواقية - بنينا - بو عطني - الكوفية - سيدي خليفة - تيكة - قنفودة - الفعكات - القوارشة - المقرون - قمينس) للسكن بها .

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لتحليل هذا الموضوع ، وقد صنفت علي النحو التالي :

مقدمة عامة (الإطار النظري والمنهجي للدراسة) تضمنت تمهيداً للدراسة وتحديداً مشكلتها وأهميتها وتساؤلاتها ومنهجها وتحديد منطقة الدراسة واستطلاع الدراسات السابقة وتتبعها أربعة فصول .

تناول الأول منها [نمو وتركيب سكان مدينة بنغازي] وقد قسم هذا الفصل إلى عدة أجزاء فرعية كان الأول منها لدراسة حركة المواليد و الوفيات لسكان مدينة بنغازي أي الزيادة الطبيعية للسكان . كذلك تمت دراسة النمو السكاني للمنطقة ، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة التركيبات السكانية ، و لدراسة التركيب العمري و النوعي للسكان خلال فترة الدراسة .

وتطرق الفصل الثاني إلى دراسة [خطط التنمية ، و تأثيرها في حركة الهجرة العكسية] وقسم هذا الفصل أيضاً إلى عدة أجزاء وهي دراسة خطط التنمية في سنوات مختلفة ، وخصص الجزء الأول منها لدراسة خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي

الثلاثية ، أما الجزء الثاني فقد اختص لدراسة الخطة الخماسية الأولى ثم دراسة الخطة الخماسية الثانية وتأثيرها في حركة الهجرة العكسية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة [اتجاهات وحجم الهجرة المغادرة من مدينة بنغازي] حيث قسم هذا الفصل إلى جزأين وهما : الهجرة إلى ضواحي المدينة و الثاني الهجرة إلى ظهير المدينة.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة [نتائج الهجرة العكسية من مدينة بنغازي نحو الضواحي والظهير ، إذ تطرق الى دراسة و تحليل استمارة الاستبيان الخاصة به و الخروج بالنتائج الخاصة بالدراسة.

وقد الحقت هذه الدراسة خاتمةً استعرضت فيها نتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها كما ألحقت الدراسة قائمة المراجع و المصادر التي تم الاعتماد عليها.

ثانياً : مشكلة الدراسة : -

منذ بداية الستينيات بدأت في ليبيا عمليات تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، ووضع الخطط التنموية بفضل عائدات النفط ، وصاحب ذلك تغيرات جذرية أوائل السبعينيات ، من هذه التغيرات : ما شهدته المدن الليبية الصغيرة من اتساع يتوقع استمراره في المستقبل ، ونتيجة ما حدث في السبعينيات حصل توسع في المدن ، وزاد ذلك التوسع بعد اكتشاف النفط مما أدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة ، وقد كانت المدن الليبية الرئيسية من بينها بنغازي تعاني من اكتظاظ و تراكمات سكانية أدت إلى العديد من المشكلات منها .

— ارتفاع مستوى المعيشة لبعض سكان المدينة من الليبيين ، اذ بدأ بعض سكان المدينة في النزوح إلى خارجها ، طلباً لسكن أفضل يتلاءم مع ارتفاع مستوى معيشتهم ابتداءً من اواخر الستينيات في القرن الماضي وابتداءً من منتصف السبعينيات وحتى الآن، وقد سجلت هذه الحركة تطوراً كبيراً أدى إلى خلخلة الكثافة السكانية في الأحياء داخل المدينة و الازدحام السكاني في بعض ضواحي المدينة و المدن القريبة منها الشيء الذي نتج عنه إهمال و خلو المساكن

والمحلات في وسط المدينة ، وأصبحت أغلب شوارعها قديمة بدون عناية ، وأصبحت بنيتها التحتية متهالكة فهي الآن مأوى للوافدين الجدد من خارج البلاد من العمالة الوافدة من دول الجوار .

— كذلك تتعرض أسواق المدينة إلى نقص بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تحصل عليها عادة من ظهيرها بسبب انتقال سكان تلك المناطق من المهن الريفية إلى المهن الحضرية .

— انتشار البناء العشوائي أو العشوائيات في أطراف المدينة و ظهيرها .

— من ناحية أخرى نجد أن السكان الذين ينتقلون للسكن في الأطراف لا يغيرون مهنتهم أو أماكن عملهم ، لهذا فإن السكان ينتقلون في رحلة عمل يومي من الظهير إلى المركز ، وهذا ما يسبب ازدحام مداخل ومخارج المدينة وصعوبة حركة المرور خاصة في ساعات الذروة .

سبب اختيار الموضوع :-

1 — من الأسباب التي دفعتني للقيام بهذه الدراسة هي أن الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف أصبحت من المشاهد اليومية لأفراد المجتمع المدني وظاهرة تميزت بها المدينة في الوقت الحالي .

2 — عدم وجود دراسات سابقة تتناول ظاهرة الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نقص تيارات الهجرة للمدينة و تحويلها إلى تيارات معاكسة بالهجرة إلى الضواحي والظهير .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :-

1 — هل لنمو وتركيب سكان مدينة بنغازي دوراً و دافعاً للهجرة المغادرة ؟

2 — هل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورٌ في زيادة حركة الهجرة العكسية؟

3 — ما هي اتجاهات وحجم الهجرة المغادرة من وسط مدينة بنغازي؟

4 – ما هي أهم النتائج الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن حركة الهجرة المغادرة الي الضواحي و الظهير؟

رابعاً : أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الهجرة المغادرة الي أطراف المدينة كظاهرة سكانية مستمرة ، وإلى التعرف على العوامل التي تلعب دوراً فيها حتى يمكن التعرف على الأسباب المختلفة لهذه الهجرة.

1 – التوصل إلى أن لنمو و تركيب سكان مدينة بنغازي دوراً في زيادة حركة الهجرة المغادرة الي المناطق المحيطة بها.

2 – معرفة دور خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في زيادة حركة الهجرة العكسية.

3 – التعرف على حجم واتجاه الهجرة المغادرة من مدينة بنغازي إلى ضواحيها و ظهيرها.

4 – معرفة خصائص المهاجرين من حيث التركيب العمري ، و النوعي ، و الحالة التعليمية ، و الحالة الاجتماعية ، و نوعية المكان الأصلي للمهاجرين ، و إيضاح المشاكل الناجمة عن هذه الحركة.

خامساً : أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية الدراسة في التعرف على الدوافع الرئيسية وراء هجرة بعض المواطنين من مدينة بنغازي إلى ظهيرها ، وذلك من خلال التعرف على الأسباب التي دفعت بهم إلى الهجرة نحو المدن الصغيرة المجاورة لبنغازي.

كذلك تتجلى الأهمية في التعرف على عوامل الجذب الموجودة في هذه المناطق وهذا ما دفعني إلى إجراء دراسة من شأنها الخروج بتوصيات تساهم في عملية البحث العلمي بالاستناد إلى قواعد علمية تهتم المجتمع ، و تساهم في فهم ووضع سياسة تخطيطية تنظم التوزيع العشوائي للهجرات المغادرة من مدينة بنغازي.

سادساً : مصادر بيانات الدراسة :-

تعتمد الدراسات السكانية عادة في الحصول على بياناتها على مجموعة من المصادر المتنوعة و التي يمكن تصنيفها على النحو التالي : -

1 - التعدادات العامة للسكان : -

و تهتم بجمع بيانات عن الخصائص الديموغرافية ، والمهنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للسكان ، و تحتوي أيضاً على : بيانات يمكن من خلالها دراسة توزيع السكان و كثافتهم في مساحة جغرافية محددة وفي تاريخ محدد ، وتبويبها وتصنيفها ونشرها ، وقد تم الاعتماد بشكل رئيسي في هذه الدراسة على هذا المصدر حيث تمت دراسة الخصائص الديموغرافية لسكان مدينة بنغازي من خلال بيانات النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان للسنوات (1973 - 1984 - 1995 - 2006) ، حيث واجهت الدراسة العديد من المصاعب في الاعتماد على هذا المصدر من بينها عدم وجود بيانات تفصيلية عن المدينة فقد كانت معظم البيانات التفصيلية على مستوى البلدية

2 - مكاتب السجلات المدنية (الإحصائيات الحيوية) :

وبتسجيل الحركات الحيوية للسكان في المجتمع مثل : سجلات المواليد والوفيات، و حالات الزواج ، و الطلاق ، و سجلات الانتقال ، والاكتتاب ، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا المصدر حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالمواليد و الوفيات وسجلات الانتقال من سجلات مكتب السجل المدني بمدينة بنغازي ، حيث واجهت الباحثة بعض المشاكل ألا وهي : صعوبة الحصول على سجلات الانتقال الكافية لمدة الدراسة و الحصول على جزء منها فقط بسبب حريق شب في السجل المدني سنة 2011 .

3 - دراسة العينة (الإحصاءات المكملة) : -

وتتمثل في البيانات و المعلومات التي تعذر الحصول عليها من المصادر السابقة وتم جمعها عن طريق وسائل جمع البيانات ، و المتمثلة في استمارة الاستبيان فقد تم إعداد استمارة استبيان ؛ لدراسة الخصائص الديموغرافية لسكان مناطق الدراسة في محاولة لجمع بعض البيانات التي تحتاجها الدراسة ، و تحتوي استمارة الاستبيان على بعض الأسئلة التي رأينا أنها تخدم أغراض البحث ، وقد تم توزيعها على عينة من

أرباب الأسر في مناطق الدراسة بنسبة بلغت حوالي (5%) من مجموع الأسر المقيمة في مناطق الدراسة عام 2006⁽¹⁾ ، وهي نسبة نراها كافية بالنظر الى حجم سكان منطقة الدراسة.

وقد اتبعنا في اختيار العينة أسلوب العينات الطبقية ، وحاولنا بقدر الإمكان أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي ، وبما أننا نرى أنه لا توجد فروق و اختلافات مكانية في الخصائص الديموغرافية للسكان بين مناطق الدراسة فقد قمنا بإتباع أسلوب التخصيص النسبي^(*) في تنفيذ و اختيار العينات من كل منطقة أي أننا أخذنا حجم العينة من كل منطقة بناء على حجم الأسرة المقيمة فيها ، وبذلك قمنا بتحديد التوزيع النسبي للأسرة في كل منطقة كما هي مبينة بالجدول رقم (1) ثم قمنا بمعرفة عدد الأسر التي ستؤخذ في العينة من كل منطقة عن طريق ضرب عدد الأسر في (5) وقسمتها على (100) ولا نرى أدنى شك في عدالة توزيع مفردات العينة على كل منطقة من مناطق الدراسة ؛ لأن العينة المسحوبة من مناطق الدراسة تتناسب مع عدد الأسر الموجودة في كل منطقة ، أما ما نراه عقبة أمام اختيار العينة اختياراً مثالياً هو عدم وجود قوائم بأرقام و أسماء أرباب الأسر في المناطق لاستخدامها في سحب الأسر التي تم اختيارها في العينة من كل منطقة فلم يكن أمامنا خيار في ذلك إلا أن نقوم بأخذ حجم العينة من كل منطقة بطريقة عشوائية حيث ظهر عندنا حجم العينة النهائية للدراسة هو (1032) استبيان.

(1) للمزيد من التفاصيل انظر :

— ناصر عبد الهادي محمد محمود السرياني ، الجغرافيا الكمية و لإحصائية أسس وتطبيقات "جدة دار الفنون للطباعة ، 1979 ، ص ص 44 — 45 .

— بوزيد ، عبدالهادي سعيد ، النمو السكاني أثره على القوى العاملة في مدينة البيضاء في الفترة (1976 — 2004) . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاربيونس، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا، ص 55 .

(*) التخصيص النسبي بمعنى اختيار العينة من كل منطقة على عدد ونسبة الأسرة المقيمة به.

جدول (1)

اختيار عينة عشوائية من الأسر الليبية المقيمة في ضواحي مدينة بنغازي

التسلسل	اسم الضاحية أو الظهيرة	عدد الأسر بناء على تعداد 2006	النسبة / عدد الاستبيانات
1	القوارشة	1556	78
2	الفعكات	500	25
3	قنفوذة	702	35
4	تيكة	326	16
5	النواقية	117	59
6	بنينا	1900	95
7	بوعطني	5812	300
8	الكويفية	1782	89
9	سيدي خليفة	1143	57
10	قمينس الحزر	735	37
11	قمينس الغربية	318	16
12	قمينس الشرقية	769	40
13	المقرون	469	23
14	سلوق الغربية	1011	51
15	عمر المختار	1000	50
16	سلوق الشرقية	516	26
17	جردينة الغربية	352	18
18	جردينة الشرقية	342	17

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2006 ، بلدية بنغازي .

4 - البيانات والمراجع المكتبية: -

وتتعلق بكل ما كتب عن موضوع الدراسة من مراجع وكتب ودوريات وبحوث وتقارير رسمية ورسائل علمية .

سابعاً : منهجية الدراسة : -

بالنظر إلى الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة فإن منهجها كان عن طريق تحليل تعدادات السكان خلال فترة الدراسة (1973 - 2006) وذلك بعد أن تمّ الحصول عليها - من المصادر سابقة الذكر - ورصد التغيرات عن طريق استخدام مجموعة من المناهج والأساليب المستخدمة في علم الجغرافيا ومن أهم هذه المناهج ما يلي : -

1 - طريقة المنهج التاريخي : -

يستخدم هذا المنهج في دراسة مراحل بعض الظواهر ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على هذا المنهج في تتبع النمو السكاني و التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة ، و الكشف عن العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى.

2 - الأسلوب الكمي: -

استعاننت هذه الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها بالأسلوب الكمي و المتمثل في بعض المقاييس الديموغرافية بمعدلات المواليد ، و الوفيات ، و معدلات الهجرة ، حيث تم استخدام هذا الأسلوب في تحليل البيانات و المعلومات المتعلقة بالنمو السكاني و الخصائص الديموغرافية بأساليب رياضية خاصة أن هذا النوع من الدراسات يعتمد بدرجة كبيرة على بيانات و إحصائيات رقمية كما تمت الاستعانة في هذه الدراسة بهذا الأسلوب في رسم الأشكال البيانية ؛ لتوضيح تطور كثير من الظواهر الديموغرافية عن طريق برنامج (Excel) .

ثامناً : التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات :

– المواليد أو الخصوبة :

يقصد بها المقدرة الفعلية على الإنجاب ، ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء .

أما القدرة على الإنجاب فيقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب ، أي القدرة الطبيعية على حمل الأجنة .

– الوفيات :

تعد ظاهرة الوفيات عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في الزيادة الطبيعية ، فهي تشير إلى الركن الثاني من مكونات النمو ، وهي مع المواليد يشكلان الركيزة الأساسية لدراسة التغير السكاني لأي مجتمع .

– الزيادة الطبيعية :

تعد الزيادة الطبيعية العنصر الأساسي من عناصر النمو السكاني ، وهي تأتي نتيجة الفرق بين حركتي المواليد والوفيات ، وتمثل الفرق بين مجمل عدد المواليد ومجمل عدد الوفيات في سنة معينة .

– الهجرة :

هي انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى لغرض تغير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة .

– الهجرة الداخلية :

هي انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى لغرض تغيير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة بشرط أن تكون داخل حدود الدولة .

– **النمو السكاني :**

هو التغير الذي يحدث في حجم السكان نتيجة للزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) ، و الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) .

– **التركيب العمري :**

يقصد بالتركيب العمري للسكان توزيعهم حسب فئات السن ، وذلك بما يعرف بهرم الأعمار السكانية .

– **التركيب النوعي :**

يعرف بأنه دراسة حركة التوازن بين الذكور والإناث في الكتلة السكانية .

– **السجلات الحيوية :**

هي الإحصاءات المتعلقة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق ، إذ ليس من السهل دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان باستخدام التعداد فقط .

– **الضاحية :**

هي عبارة عن منطقة سكنية تقع في أطراف مراكز المدن ، أو هي تكون ضمن حدود المدينة .

– **الظهير :**

هي المناطق التي تحيط بالمدينة ولكنها ليست ضمن حدودها .

– **تعداد السكان :**

هي العملية الكلية الشاملة لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بكل الأفراد .

تاسعاً : الحدود المكانية و الزمنية للدراسة:

1 - الحدود المكانية : -

حددت منطقة الدراسة في هذا البحث في مدينة بنغازي وضواحيها ضمن منطقة مخططها العمراني المعتمد ، و التي تمتد من سيدي خليفة في الشرق و حتى المقرون في الغرب ، و من بنينا في الجنوب حتى حافة البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمنطقة الساحلية توكرة وهضبة الأبيار تعتبر من ظهير بنغازي ، ولكن الإحصائيات كانت مفصولة ولم تكن متوفرة ؛ لأن منطقتي توكرة والأبيار كانتا ضمن بلدية المرج في بعض الفترات التي شملتها فترة الدراسة .

أما فلكياً فإن المنطقة تقع بين خطي طول " 20° — 20.30° " شرقاً وبين دائرتي عرض " 32° — 32.30° " شمالاً كما هو مبين في الخريطة رقم (1) .

2 - الحدود الزمنية : -

تقع الدراسة ضمن الإطار الزمني من تعداد 1973م وحتى تعداد 2006م و التي أجريت فيه أربع تعدادات سكانية من 1973 — 1984 — 1995 — 2006 حيث تم اختيار تعداد 1973 وليس التعداد الذي قبله ؛ لأنه يعتبر أول تعداد تسجل فيه بيانات حسب الحدود الإدارية الحالية ، ثم بعد ذلك تم الاعتماد على أرقام السجل المدني والاستبيان حتى عام 2012(*) .

عاشراً : الدراسات السابقة :-

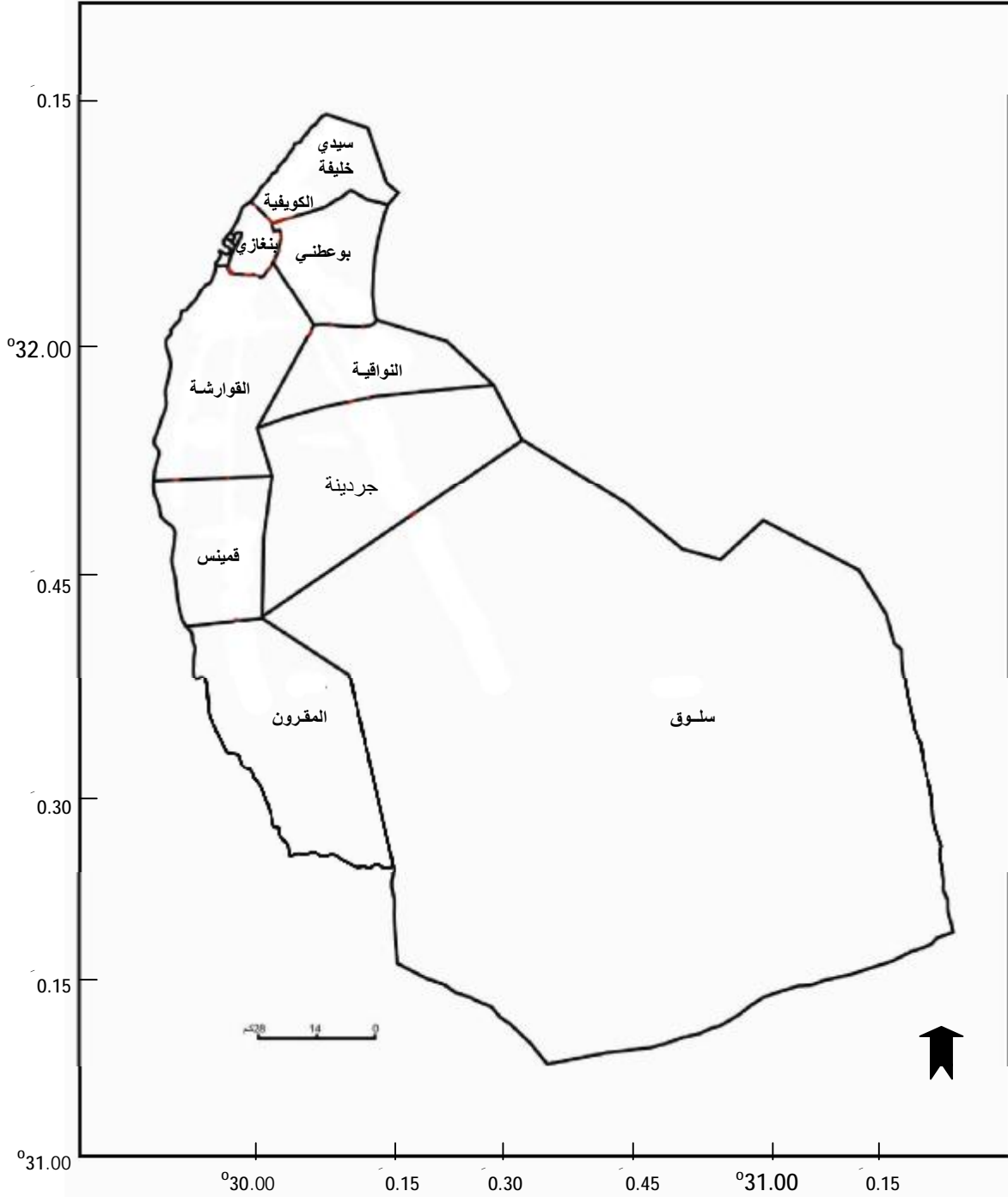
يرى بعض الدارسين أن الدراسات السابقة عن موضوع مشابه يمكن الاعتماد عليها كالدراسات المتمثلة في البحوث العلمية المنشورة في مجلات معترف بها على المستوى العلمي .

ويمكن الاستناد بهذا الرأي بالتركيز على المواضيع المشابهة التي تناولت

الهجرة.

(*) تمت الدراسة الميدانية في عام 2012 م .

خريطة توضح منطقة الدراسة (فروع البلدية)



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط .

ومن بين الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع الدراسة هي :-

- في عام 1989م قام الباحث " محمد العماري " بدراسة بعنوان دراسة طبيعة القوى العاملة في ليبيا في الفترة 1954 م – 1984 م في رسالة ماجستير تناول من خلالها أسباب نقص القوى العاملة الكمي و النوعي كما ناقش كذلك النمو السكاني والتركيب العمري ، والنوعي للسكان الليبيين ، و التوزيع الجغرافي للقوى العاملة ، أما هذه الدراسة فتركز على النمو السكاني ، والتركيب العمري و النوعي لسكان منطقة الدراسة (مدينة بنغازي) .
- في عام 1990م قام الباحث "محمد مرسل" بدراسة عن التغيرات السكانية في الفرع البلدي غدامس في الفترة 1954 م – 1984 م في رسالة ماجستير تناول فيها دراسة توزيع السكان ، وكتافتهم و نموهم و النواحي الاقتصادية و تأثيرها على التغيرات السكانية ، و الهجرات من و إلى الفرع البلدي غدامس ، أما في هذه الدراسة فسوف نركز على هجرة السكان من منطقة بنغازي و تأثيرها على النشاط الاقتصادي في المنطقة .
- في عام 1994 م قام الباحث "المبروك الغرياني " بتقديم رسالة ماجستير بعنوان الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف دوافعها و الاتجاهات المصاحبة لها دراسة لقريتي وادي القطارة و غوط السلطان ، ناقش فيها الهجرة الداخلية المصاحبة للنظ و الهجرة العكسية الناجمة عن سياسة التنمية المكانية حيث درس الباحث الهجرة الداخلية من ناحية هجرة السكان من الريف إلى المدن والعكس، أما في هذه الدراسة فسوف تقوم الباحثة بدراسة الهجرة العكسية من المدينة إلى الضواحي و الظهير.
- في عام 1997 م قدم الباحث " محمد العماري " أطروحته عن التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954 م – 1984 م تناول فيها النمو السكاني ومكوناته ، و التوزيع الجغرافي له ، و التركييب العمري ، و النوعي و الاقتصادي و التعليمي ، كما تناول دراسة حركة الهجرة في بلدية بنغازي ، وقد أثبت ان الهجرة الوافدة معدلاتها أعلى من الهجرة المغادرة . أما الباحثة في هذه الدراسة فستقوم بدراسة الهجرة المغادرة وانعكاساتها على حركة الهجرة و النمو السكاني .

- في دراسة أجرتها الباحثة "كريمة الجهيمي" عن الهجرة الداخلية وأثرها على التركيب الاقتصادي لمدينة بنغازي في 2007 م توصلت الباحثة إلى أن أعلى معدل للهجرة الداخلية الوافدة إلى مدينة بنغازي كان خلال عقد السبعينيات ، أما هذه الدراسة فسوف تحاول أثبات أن للهجرة المغادرة دوراً في زيادة النمو في المناطق المغادر إليها و نقص في المناطق المغادر منها.

- في دراسة قام بها الباحث " عبد التواب اليماني" من ملاحظات حول الهجرة الريفية على الاقتصاد الزراعي الليبي عام 1969 م تبين أن تيار الهجرة أخذ في الظهور بشكل ملحوظ بعد اكتشاف النفط عام 1957 م حيث أخذ المزارعون في النزوح عن الريف وترك الأراضي الزراعية ؛ بحثاً عن العمل في شركات النفط في المدن حيث كان معدل الهجرة أكبر من معدلات الزيادة الطبيعية ، وبالتالي انخفضت قوة العمل في الريف بمقدار 50% وهذا يدل على أن معظم المهاجرين من الشباب وصغار السن القادرين على العمل .

ومن الأسباب وراء هذه الهجرة كان انخفاض الأجور في قطاع الزراعة وارتفاعها في القطاعات الأخرى.

- في دراسة قام بها " محمد نجيب حسان " عن الهجرات الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة طبقاً للمائة سنة 1960 م، هدفت إلى دراسة وتحديد مواقع الطرد وال جذب على خريطة جمهورية مصر العربية طبقاً للحالة وقت إجراء التعداد العام للسكان عام 1960 م . كما طمحت هذه الدراسة إلى تحركات الكتل البشرية بين المحافظات في تيارات الهجرة الداخلية ، وتؤدي إلى قيام نوع من المعاملات السكانية بين هذه المحافظات .

- في دراسة أخرى قامت بها " أمل يوسف " عن الهجرة إلى الكويت ، حيث درست الباحثة في هذه الرسالة دور الهجرة في نمو سكان الكويت ، وكذلك دراسة تيارات الهجرة إلى الكويت وعواملها من حيث مصادر المهاجرين ، كذلك التوزيع الجغرافي للمهاجرين داخل دولة الكويت ، وخصائص المهاجرين من حيث التركيب ، واختتمتها بمستقبل الهجرة إلى الكويت .

— في دراسة قام بها " عبدالسلام مختار حسين الزايدي " عن النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار عام (1973 – 2005) ، حيث تطرق في هذه الدراسة إلى النمو السكاني في مدينة الأبيار والتركيز على دراسة معدل المواليد ومعدل الوفيات وكذلك الهجرة ، ومدى تأثير هذه العناصر مجتمعة في بقية التركيبات السكانية في المدينة ، أما هذه الدراسة فكانت جل مواضعها عن الهجرة الداخلية والعكسية بالتحديد من وسط مدينة بنغازي باتجاه ضواحيها وظهيرها .

مقدمة عامة

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

أولاً : المقدمة .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة .

رابعاً : أهداف الدراسة .

خامساً : أهمية الدراسة .

سادساً : مصادر بيانات الدراسة .

سابعاً : منهجية الدراسة .

ثامناً : التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات .

تاسعاً : الحدود المكانية والزمنية للدراسة .

عاشراً : الدراسات السابقة .

أولاً : المقدمة: -

تعتبر ظاهرة الهجرة من السمات المرتبطة بالكتل السكانية منذ القدم أي هي صفة من طبيعة السكان حيث كان الإنسان قديماً يتنقل وراء عيشه من مكان إلى آخر وهذا نوع من أنواع الهجرة ، كذلك الهجرات الموسمية كهجرة السكان في الصيف إلى أعلى الجبال ، وفي الشتاء إلى بطون الأودية هذه كلها تعد من مظاهر الهجرة .

فالهجرة هي إحدى مكونات النمو السكاني وهي المصدر الثاني لحركة النمو بعد الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) .

وتوضح الهجرة رغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما يصعب عليه العيش فيها إلى منطقته أخرى يعتقد أنه في إمكانه العيش فيها بصورة أفضل وأحسن .

وعندما نأتي إلى مقارنة حركة الهجرة بالتغيرات الديموغرافية الأخرى مثل (المواليد - الوفيات - الزواج - الطلاق) فهناك ضوابط ولوائح وقوانين للسجل المدني في ليبيا تلزم المواطنين بتسجيل حالات الولادة والوفاة والزواج والطلاق عكس الهجرة التي لا يُطبق فيها أي قانون علي المواطنين الذين يقومون بتغيير محل إقامتهم ، ولهذا فإن السجلات المتوفرة في مكاتب السجل المدني غير مكتملة المعلومات .

عندما نتحدث عن الهجرة الداخلية والمغادرة بصفة خاصة فإننا نعني بها : (انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى ؛ لغرض تغيير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة بشرط أن تكون داخل حدود الدولة سواء أكانت الهجرة من الريف إلى المدينة أو العكس أي من المدينة إلى الريف) .

امتاز القرن التاسع عشر والعشرون والواحد والعشرون بارتفاع معدلات الهجرة من المدينة إلى الريف حتى أصبحت سمه تنطبق على أغلب بلدان العالم ، وخاصة البلدان الصناعية تم انتقلت إلى العالم الثالث ، وأصبحت الآن ظاهرة عالمية في حركة السكان .

حيث كان سكان المدن ينتقلون إلى الأرياف ، ولكن هذا لا يعني أن يغيروا صفتهم المهنية ، إذ في السابق كان سكان الريف يمتنون مهنة ريفية ، ولكن عندما ينتقلون إلى المدن يغيرون مهنتهم من مهنة زراعية إلى مهنة حضرية ، ولهذا فإن الهجرة من المدينة إلى الريف غالباً ما يصاحبها تغير في المهنة ، ولهذا نسميها الهجرة من المدن القديمة والكبيرة إلى الضواحي ، أي المناطق الريفية التي تشكل ظهير المدينة شهدت مدينة بنغازي حديثاً - مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين - ظاهرة الهجرة العكسية ، فنلاحظ أن سكان المدينة القديمة أصبحوا ينتقلون إلى الأحياء الجديدة في ضواحيها أو المناطق الريفية منها : (سلوق - جردينة - النواقية - بنينا - بو عطني - الكوفية - سيدي خليفة - تيكة - قنفودة - الفعكات - القوارشة - المقرون - قمينس) للسكن بها .

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لتحليل هذا الموضوع ، وقد صنفت علي النحو التالي :

مقدمة عامة (الإطار النظري والمنهجي للدراسة) تضمنت تمهيداً للدراسة وتحديداً مشكلتها وأهميتها وتساؤلاتها ومنهجها وتحديد منطقة الدراسة واستطلاع الدراسات السابقة وتتبعها أربعة فصول .

تناول الأول منها [نمو وتركيب سكان مدينة بنغازي] وقد قسم هذا الفصل إلى عدة أجزاء فرعية كان الأول منها لدراسة حركة المواليد و الوفيات لسكان مدينة بنغازي أي الزيادة الطبيعية للسكان . كذلك تمت دراسة النمو السكاني للمنطقة ، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة التركيبات السكانية ، و لدراسة التركيب العمري و النوعي للسكان خلال فترة الدراسة .

وتطرق الفصل الثاني إلى دراسة [خطط التنمية ، و تأثيرها في حركة الهجرة العكسية] وقسم هذا الفصل أيضاً إلى عدة أجزاء وهي دراسة خطط التنمية في سنوات مختلفة ، وخصص الجزء الأول منها لدراسة خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي

الثلاثية ، أما الجزء الثاني فقد اختص لدراسة الخطة الخماسية الأولى ثم دراسة الخطة الخماسية الثانية وتأثيرها في حركة الهجرة العكسية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة [اتجاهات وحجم الهجرة المغادرة من مدينة بنغازي] حيث قسم هذا الفصل إلى جزأين وهما : الهجرة إلى ضواحي المدينة و الثاني الهجرة إلى ظهير المدينة.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة [نتائج الهجرة العكسية من مدينة بنغازي نحو الضواحي والظهير ، إذ تطرق الى دراسة و تحليل استمارة الاستبيان الخاصة به و الخروج بالنتائج الخاصة بالدراسة.

وقد الحققت هذه الدراسة خاتمةً استعرضت فيها نتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها كما ألحقت الدراسة قائمة المراجع و المصادر التي تم الاعتماد عليها.

ثانياً : مشكلة الدراسة : -

منذ بداية الستينيات بدأت في ليبيا عمليات تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، ووضع الخطط التنموية بفضل عائدات النفط ، وصاحب ذلك تغيرات جذرية أوائل السبعينيات ، من هذه التغيرات : ما شهدته المدن الليبية الصغيرة من اتساع يتوقع استمراره في المستقبل ، ونتيجة ما حدث في السبعينيات حصل توسع في المدن ، وزاد ذلك التوسع بعد اكتشاف النفط مما أدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة ، وقد كانت المدن الليبية الرئيسية من بينها بنغازي تعاني من اكتظاظ و تراكمات سكانية أدت إلى العديد من المشكلات منها .

— ارتفاع مستوى المعيشة لبعض سكان المدينة من الليبيين ، اذ بدأ بعض سكان المدينة في النزوح إلى خارجها ، طلباً لسكن أفضل يتلاءم مع ارتفاع مستوى معيشتهم ابتداءً من اواخر الستينيات في القرن الماضي وابتداءً من منتصف السبعينيات وحتى الآن، وقد سجلت هذه الحركة تطوراً كبيراً أدى إلى خلخلة الكثافة السكانية في الأحياء داخل المدينة و الازدحام السكاني في بعض ضواحي المدينة و المدن القريبة منها الشيء الذي نتج عنه إهمال و خلو المساكن

والمحلات في وسط المدينة ، وأصبحت أغلب شوارعها قديمة بدون عناية ، وأصبحت بنيتها التحتية متهالكة فهي الآن مأوى للوافدين الجدد من خارج البلاد من العمالة الوافدة من دول الجوار .

— كذلك تتعرض أسواق المدينة إلى نقص بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تحصل عليها عادة من ظهيرها بسبب انتقال سكان تلك المناطق من المهن الريفية إلى المهن الحضرية .

— انتشار البناء العشوائي أو العشوائيات في أطراف المدينة و ظهيرها .

— من ناحية أخرى نجد أن السكان الذين ينتقلون للسكن في الأطراف لا يغيرون مهنتهم أو أماكن عملهم ، لهذا فإن السكان ينتقلون في رحلة عمل يومي من الظهير إلى المركز ، وهذا ما يسبب ازدحام مداخل ومخارج المدينة وصعوبة حركة المرور خاصة في ساعات الذروة .

سبب اختيار الموضوع :-

1 — من الأسباب التي دفعتني للقيام بهذه الدراسة هي أن الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف أصبحت من المشاهد اليومية لأفراد المجتمع المدني وظاهرة تميزت بها المدينة في الوقت الحالي .

2 — عدم وجود دراسات سابقة تتناول ظاهرة الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نقص تيارات الهجرة للمدينة و تحويلها إلى تيارات معاكسة بالهجرة إلى الضواحي والظهير .

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :-

1 — هل لنمو وتركيب سكان مدينة بنغازي دوراً و دافعاً للهجرة المغادرة ؟

2 — هل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية دوراً في زيادة حركة الهجرة العكسية؟

3 — ما هي اتجاهات وحجم الهجرة المغادرة من وسط مدينة بنغازي؟

4 – ما هي أهم النتائج الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن حركة الهجرة المغادرة الي الضواحي و الظهير؟

رابعاً : أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الهجرة المغادرة الي أطراف المدينة كظاهرة سكانية مستمرة ، وإلى التعرف على العوامل التي تلعب دوراً فيها حتى يمكن التعرف على الأسباب المختلفة لهذه الهجرة.

1 – التوصل إلى أن لنمو و تركيب سكان مدينة بنغازي دوراً في زيادة حركة الهجرة المغادرة الي المناطق المحيطة بها.

2 – معرفة دور خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في زيادة حركة الهجرة العكسية.

3 – التعرف على حجم واتجاه الهجرة المغادرة من مدينة بنغازي إلى ضواحيها و ظهيرها.

4 – معرفة خصائص المهاجرين من حيث التركيب العمري ، و النوعي ، و الحالة التعليمية ، و الحالة الاجتماعية ، و نوعية المكان الأصلي للمهاجرين ، و إيضاح المشاكل الناجمة عن هذه الحركة.

خامساً : أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية الدراسة في التعرف على الدوافع الرئيسية وراء هجرة بعض المواطنين من مدينة بنغازي إلى ظهيرها ، وذلك من خلال التعرف على الأسباب التي دفعت بهم إلى الهجرة نحو المدن الصغيرة المجاورة لبنغازي.

كذلك تتجلى الأهمية في التعرف على عوامل الجذب الموجودة في هذه المناطق وهذا ما دفعني إلى إجراء دراسة من شأنها الخروج بتوصيات تساهم في عملية البحث العلمي بالاستناد إلى قواعد علمية تهتم المجتمع ، و تساهم في فهم ووضع سياسة تخطيطية تنظم التوزيع العشوائي للهجرات المغادرة من مدينة بنغازي.

سادساً : مصادر بيانات الدراسة :-

تعتمد الدراسات السكانية عادة في الحصول على بياناتها على مجموعة من المصادر المتنوعة و التي يمكن تصنيفها على النحو التالي : -

1 - التعدادات العامة للسكان : -

و تهتم بجمع بيانات عن الخصائص الديموغرافية ، والمهنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للسكان ، و تحتوي أيضاً على : بيانات يمكن من خلالها دراسة توزيع السكان و كثافتهم في مساحة جغرافية محددة وفي تاريخ محدد ، وتبويبها وتصنيفها ونشرها ، وقد تم الاعتماد بشكل رئيسي في هذه الدراسة على هذا المصدر حيث تمت دراسة الخصائص الديموغرافية لسكان مدينة بنغازي من خلال بيانات النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان للسنوات (1973 - 1984 - 1995 - 2006) ، حيث واجهت الدراسة العديد من المصاعب في الاعتماد على هذا المصدر من بينها عدم وجود بيانات تفصيلية عن المدينة فقد كانت معظم البيانات التفصيلية على مستوى البلدية

2 - مكاتب السجلات المدنية (الإحصائيات الحيوية) :

وبتسجيل الحركات الحيوية للسكان في المجتمع مثل : سجلات المواليد والوفيات، و حالات الزواج ، و الطلاق ، و سجلات الانتقال ، والاكنتاب ، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا المصدر حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالمواليد و الوفيات وسجلات الانتقال من سجلات مكتب السجل المدني بمدينة بنغازي ، حيث واجهت الباحثة بعض المشاكل ألا وهي : صعوبة الحصول على سجلات الانتقال الكافية لمدة الدراسة و الحصول على جزء منها فقط بسبب حريق شب في السجل المدني سنة 2011 .

3 - دراسة العينة (الإحصاءات المكملة) : -

وتتمثل في البيانات و المعلومات التي تعذر الحصول عليها من المصادر السابقة وتم جمعها عن طريق وسائل جمع البيانات ، و المتمثلة في استمارة الاستبيان فقد تم إعداد استمارة استبيان ؛ لدراسة الخصائص الديموغرافية لسكان مناطق الدراسة في محاولة لجمع بعض البيانات التي تحتاجها الدراسة ، و تحتوي استمارة الاستبيان على بعض الأسئلة التي رأينا أنها تخدم أغراض البحث ، وقد تم توزيعها على عينة من

أرباب الأسر في مناطق الدراسة بنسبة بلغت حوالي (5%) من مجموع الأسر المقيمة في مناطق الدراسة عام 2006⁽¹⁾ ، وهي نسبة نراها كافية بالنظر الى حجم سكان منطقة الدراسة.

وقد اتبعنا في اختيار العينة أسلوب العينات الطبقية ، وحاولنا بقدر الإمكان أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي ، وبما أننا نرى أنه لا توجد فروق و اختلافات مكانية في الخصائص الديموغرافية للسكان بين مناطق الدراسة فقد قمنا بإتباع أسلوب التخصيص النسبي^(*) في تنفيذ و اختيار العينات من كل منطقة أي أننا أخذنا حجم العينة من كل منطقة بناء على حجم الأسرة المقيمة فيها ، وبذلك قمنا بتحديد التوزيع النسبي للأسرة في كل منطقة كما هي مبينة بالجدول رقم (1) ثم قمنا بمعرفة عدد الأسر التي ستؤخذ في العينة من كل منطقة عن طريق ضرب عدد الأسر في (5) وقسمتها على (100) ولا نرى أدنى شك في عدالة توزيع مفردات العينة على كل منطقة من مناطق الدراسة ؛ لأن العينة المسحوبة من مناطق الدراسة تتناسب مع عدد الأسر الموجودة في كل منطقة ، أما ما نراه عقبة أمام اختيار العينة اختياراً مثالياً هو عدم وجود قوائم بأرقام و أسماء أرباب الأسر في المناطق لاستخدامها في سحب الأسر التي تم اختيارها في العينة من كل منطقة فلم يكن أمامنا خيار في ذلك إلا أن نقوم بأخذ حجم العينة من كل منطقة بطريقة عشوائية حيث ظهر عندنا حجم العينة النهائية للدراسة هو (1032) استبيان.

(1) للمزيد من التفاصيل انظر :

— ناصر عبد الهادي محمد محمود السرياني ، الجغرافيا الكمية و لإحصائية أسس وتطبيقات "جدة دار الفنون للطباعة ، 1979 ، ص ص 44 — 45 .

— بوزيد ، عبدالهادي سعيد ، النمو السكاني أثره على القوى العاملة في مدينة البيضاء في الفترة (1976 — 2004) . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاربيونس، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا، ص 55 .

(*) التخصيص النسبي بمعنى اختيار العينة من كل منطقة على عدد ونسبة الأسرة المقيمة به.

جدول (1)

اختيار عينة عشوائية من الأسر الليبية المقيمة في ضواحي مدينة بنغازي

التسلسل	اسم الضاحية أو الظهيرة	عدد الأسر بناء على تعداد 2006	النسبة / عدد الاستبيانات
1	القوارشة	1556	78
2	الفعكات	500	25
3	قنفوذة	702	35
4	تيكة	326	16
5	النواقية	117	59
6	بنينا	1900	95
7	بوعطني	5812	300
8	الكويفية	1782	89
9	سيدي خليفة	1143	57
10	قمينس الحزر	735	37
11	قمينس الغربية	318	16
12	قمينس الشرقية	769	40
13	المقرون	469	23
14	سلوق الغربية	1011	51
15	عمر المختار	1000	50
16	سلوق الشرقية	516	26
17	جردينة الغربية	352	18
18	جردينة الشرقية	342	17

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2006 ، بلدية بنغازي .

4 - البيانات والمراجع المكتبية: -

وتتعلق بكل ما كتب عن موضوع الدراسة من مراجع وكتب ودوريات وبحوث وتقارير رسمية ورسائل علمية .

سابعاً : منهجية الدراسة : -

بالنظر إلى الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة فإن منهجها كان عن طريق تحليل تعدادات السكان خلال فترة الدراسة (1973 - 2006) وذلك بعد أن تمّ الحصول عليها - من المصادر سابقة الذكر - ورصد التغيرات عن طريق استخدام مجموعة من المناهج والأساليب المستخدمة في علم الجغرافيا ومن أهم هذه المناهج ما يلي : -

1 - طريقة المنهج التاريخي : -

يستخدم هذا المنهج في دراسة مراحل بعض الظواهر ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على هذا المنهج في تتبع النمو السكاني و التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة ، و الكشف عن العلاقات بينها وبين الظواهر الأخرى.

2 - الأسلوب الكمي: -

استعاننت هذه الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها بالأسلوب الكمي و المتمثل في بعض المقاييس الديموغرافية بمعدلات المواليد ، و الوفيات ، و معدلات الهجرة ، حيث تم استخدام هذا الأسلوب في تحليل البيانات و المعلومات المتعلقة بالنمو السكاني و الخصائص الديموغرافية بأساليب رياضية خاصةً أن هذا النوع من الدراسات يعتمد بدرجة كبيرة على بيانات و إحصائيات رقمية كما تمت الاستعانة في هذه الدراسة بهذا الأسلوب في رسم الأشكال البيانية ؛ لتوضيح تطور كثير من الظواهر الديموغرافية عن طريق برنامج (Excel) .

ثامناً : التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات :

– المواليد أو الخصوبة :

يقصد بها المقدرة الفعلية على الإنجاب ، ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء .

أما القدرة على الإنجاب فيقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب ، أي القدرة الطبيعية على حمل الأجنة .

– الوفيات :

تعد ظاهرة الوفيات عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في الزيادة الطبيعية ، فهي تشير إلى الركن الثاني من مكونات النمو ، وهي مع المواليد يشكلان الركيزة الأساسية لدراسة التغير السكاني لأي مجتمع .

– الزيادة الطبيعية :

تعد الزيادة الطبيعية العنصر الأساسي من عناصر النمو السكاني ، وهي تأتي نتيجة الفرق بين حركتي المواليد والوفيات ، وتمثل الفرق بين مجمل عدد المواليد ومجمل عدد الوفيات في سنة معينة .

– الهجرة :

هي انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى لغرض تغير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة .

– الهجرة الداخلية :

هي انتقال السكان من مكان إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى لغرض تغيير محل الإقامة دون النظر للمسافة المقطوعة بشرط أن تكون داخل حدود الدولة .

– **النمو السكاني :**

هو التغير الذي يحدث في حجم السكان نتيجة للزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) ، و الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) .

– **التركيب العمري :**

يقصد بالتركيب العمري للسكان توزيعهم حسب فئات السن ، وذلك بما يعرف بهرم الأعمار السكانية .

– **التركيب النوعي :**

يعرف بأنه دراسة حركة التوازن بين الذكور والإناث في الكتلة السكانية .

– **السجلات الحيوية :**

هي الإحصاءات المتعلقة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق ، إذ ليس من السهل دراسة العوامل المؤثرة في حجم السكان باستخدام التعداد فقط .

– **الضاحية :**

هي عبارة عن منطقة سكنية تقع في أطراف مراكز المدن ، أو هي تكون ضمن حدود المدينة .

– **الظهير :**

هي المناطق التي تحيط بالمدينة ولكنها ليست ضمن حدودها .

– **تعداد السكان :**

هي العملية الكلية الشاملة لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بكل الأفراد .

تاسعاً : الحدود المكانية و الزمنية للدراسة:

1 - الحدود المكانية : -

حددت منطقة الدراسة في هذا البحث في مدينة بنغازي وضواحيها ضمن منطقة مخططها العمراني المعتمد ، و التي تمتد من سيدي خليفة في الشرق و حتى المقرون في الغرب ، و من بنينا في الجنوب حتى حافة البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمنطقة الساحلية توكرة وهضبة الأبيار تعتبر من ظهير بنغازي ، ولكن الإحصائيات كانت مفصولة ولم تكن متوفرة ؛ لأن منطقتي توكرة والأبيار كانتا ضمن بلدية المرج في بعض الفترات التي شملتها فترة الدراسة .

أما فلكياً فإن المنطقة تقع بين خطي طول " 20° — 20.30° " شرقاً وبين دائرتي عرض " 32° — 32.30° " شمالاً كما هو مبين في الخريطة رقم (1) .

2 - الحدود الزمنية : -

تقع الدراسة ضمن الإطار الزمني من تعداد 1973م وحتى تعداد 2006م و التي أجريت فيه أربع تعدادات سكانية من 1973 — 1984 — 1995 — 2006 حيث تم اختيار تعداد 1973 وليس التعداد الذي قبله ؛ لأنه يعتبر أول تعداد تسجل فيه بيانات حسب الحدود الإدارية الحالية ، ثم بعد ذلك تم الاعتماد على أرقام السجل المدني والاستبيان حتى عام 2012(*) .

عاشراً : الدراسات السابقة :-

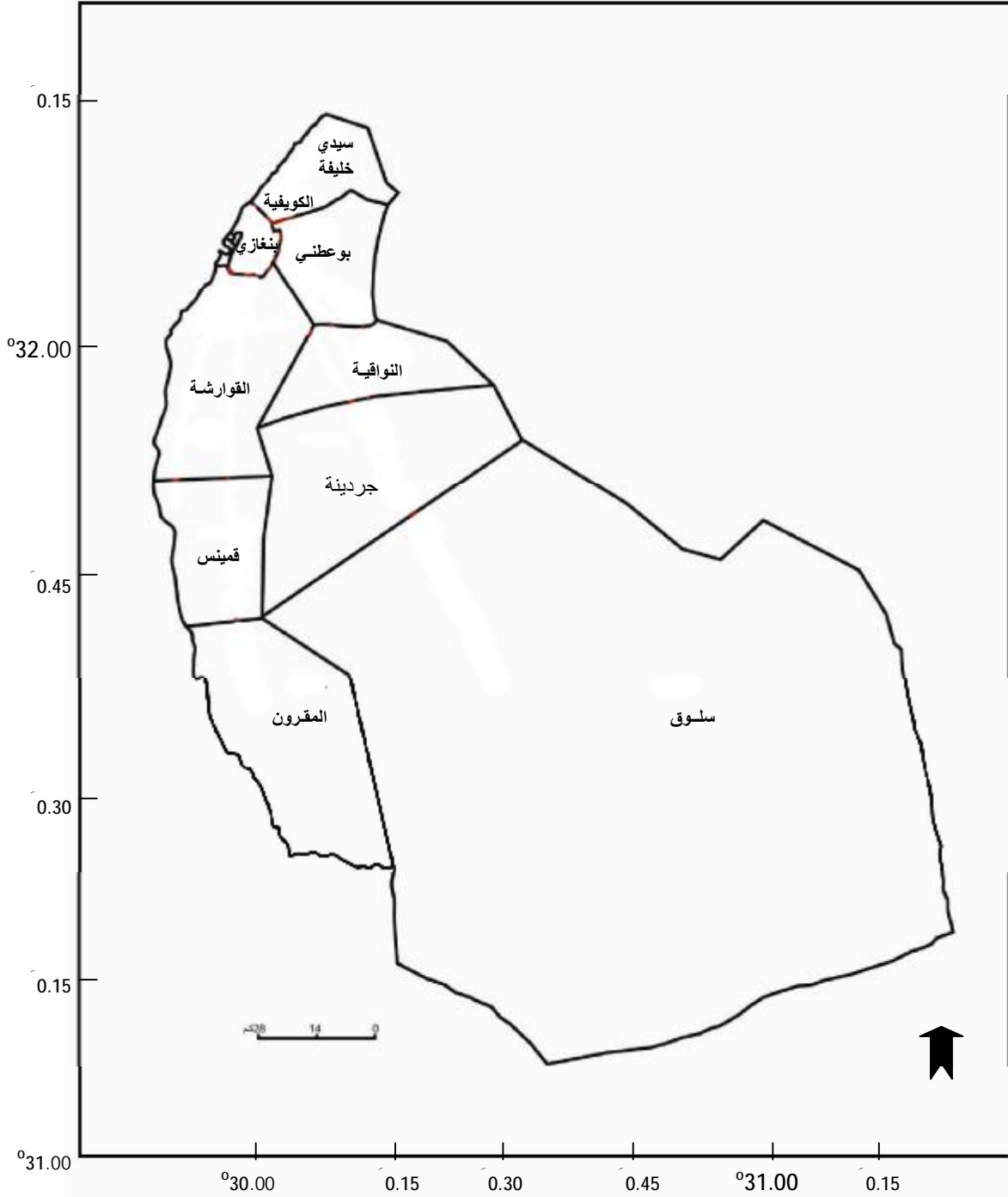
يرى بعض الدارسين أن الدراسات السابقة عن موضوع مشابه يمكن الاعتماد عليها كالدراسات المتمثلة في البحوث العلمية المنشورة في مجلات معترف بها على المستوى العلمي .

ويمكن الاستناد بهذا الرأي بالتركيز على المواضيع المشابهة التي تناولت

الهجرة.

(*) تمت الدراسة الميدانية في عام 2012 م .

خريطة توضح منطقة الدراسة (فروع البلدية)



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط .

ومن بين الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع الدراسة هي :-

- في عام 1989م قام الباحث " محمد العماري " بدراسة بعنوان دراسة طبيعة القوى العاملة في ليبيا في الفترة 1954 م – 1984 م في رسالة ماجستير تناول من خلالها أسباب نقص القوى العاملة الكمي و النوعي كما ناقش كذلك النمو السكاني والتركيب العمري ، والنوعي للسكان الليبيين ، و التوزيع الجغرافي للقوى العاملة ، أما هذه الدراسة فتركز على النمو السكاني ، والتركيب العمري و النوعي لسكان منطقة الدراسة (مدينة بنغازي) .
- في عام 1990م قام الباحث "محمد مرسل" بدراسة عن التغيرات السكانية في الفرع البلدي غدامس في الفترة 1954 م – 1984 م في رسالة ماجستير تناول فيها دراسة توزيع السكان ، وكتافتهم و نموهم و النواحي الاقتصادية و تأثيرها على التغيرات السكانية ، و الهجرات من و إلى الفرع البلدي غدامس ، أما في هذه الدراسة فسوف نركز على هجرة السكان من منطقة بنغازي و تأثيرها على النشاط الاقتصادي في المنطقة .
- في عام 1994 م قام الباحث "المبروك الغرياني " بتقديم رسالة ماجستير بعنوان الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف دوافعها و الاتجاهات المصاحبة لها دراسة لقريتي وادي القطارة و غوط السلطان ، ناقش فيها الهجرة الداخلية المصاحبة للنظ و الهجرة العكسية الناجمة عن سياسة التنمية المكانية حيث درس الباحث الهجرة الداخلية من ناحية هجرة السكان من الريف إلى المدن والعكس، أما في هذه الدراسة فسوف تقوم الباحثة بدراسة الهجرة العكسية من المدينة إلى الضواحي و الظهير.
- في عام 1997 م قدم الباحث " محمد العماري " أطروحته عن التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954 م – 1984 م تناول فيها النمو السكاني ومكوناته ، و التوزيع الجغرافي له ، و التركييب العمري ، و النوعي و الاقتصادي و التعليمي ، كما تناول دراسة حركة الهجرة في بلدية بنغازي ، وقد أثبت ان الهجرة الوافدة معدلاتها أعلى من الهجرة المغادرة . أما الباحثة في هذه الدراسة فستقوم بدراسة الهجرة المغادرة وانعكاساتها على حركة الهجرة و النمو السكاني .

- في دراسة أجرتها الباحثة "كريمة الجهيمي" عن الهجرة الداخلية وأثرها على التركيب الاقتصادي لمدينة بنغازي في 2007 م توصلت الباحثة إلى أن أعلى معدل للهجرة الداخلية الوافدة إلى مدينة بنغازي كان خلال عقد السبعينيات ، أما هذه الدراسة فسوف تحاول أثبات أن للهجرة المغادرة دوراً في زيادة النمو في المناطق المغادر إليها و نقص في المناطق المغادر منها.

- في دراسة قام بها الباحث " عبد التواب اليماني" من ملاحظات حول الهجرة الريفية على الاقتصاد الزراعي الليبي عام 1969 م تبين أن تيار الهجرة أخذ في الظهور بشكل ملحوظ بعد اكتشاف النفط عام 1957 م حيث أخذ المزارعون في النزوح عن الريف وترك الأراضي الزراعية ؛ بحثاً عن العمل في شركات النفط في المدن حيث كان معدل الهجرة أكبر من معدلات الزيادة الطبيعية ، وبالتالي انخفضت قوة العمل في الريف بمقدار 50% وهذا يدل على أن معظم المهاجرين من الشباب وصغار السن القادرين على العمل .

ومن الأسباب وراء هذه الهجرة كان انخفاض الأجور في قطاع الزراعة وارتفاعها في القطاعات الأخرى.

- في دراسة قام بها " محمد نجيب حسان " عن الهجرات الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة طبقاً للمائة سنة 1960 م، هدفت إلى دراسة وتحديد مواقع الطرد وال جذب على خريطة جمهورية مصر العربية طبقاً للحالة وقت إجراء التعداد العام للسكان عام 1960 م . كما طمحت هذه الدراسة إلى تحركات الكتل البشرية بين المحافظات في تيارات الهجرة الداخلية ، وتؤدي إلى قيام نوع من المعاملات السكانية بين هذه المحافظات .

- في دراسة أخرى قامت بها " أمل يوسف " عن الهجرة إلى الكويت ، حيث درست الباحثة في هذه الرسالة دور الهجرة في نمو سكان الكويت ، وكذلك دراسة تيارات الهجرة إلى الكويت وعواملها من حيث مصادر المهاجرين ، كذلك التوزيع الجغرافي للمهاجرين داخل دولة الكويت ، وخصائص المهاجرين من حيث التركيب ، واختتمتها بمستقبل الهجرة إلى الكويت .

— في دراسة قام بها " عبدالسلام مختار حسين الزايدي " عن النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار عام (1973 – 2005) ، حيث تطرق في هذه الدراسة إلى النمو السكاني في مدينة الأبيار والتركيز على دراسة معدل المواليد ومعدل الوفيات وكذلك الهجرة ، ومدى تأثير هذه العناصر مجتمعة في بقية التركيبات السكانية في المدينة ، أما هذه الدراسة فكانت جل مواضعها عن الهجرة الداخلية والعكسية بالتحديد من وسط مدينة بنغازي باتجاه ضواحيها وظهيرها .

الفصل الأول

نمو وتركيب سكان مدينة بنغازي

- أ - حركة المواليد والوفيات لسكان مدينة بنغازي .
- ب - النمو السكاني .
- ج - التركيبات السكانية.

تمهيد:

تعد ليبيا من دول العالم التي استفادت من مردودات مالية عالية بعد اكتشاف النفط ، غير أن النظام السياسي المتبع في البلاد في حقبة السبعينيات لم يوفق في اعتماد تنمية سليمة إلا أن معدلات الوفيات ظلت منخفضة ، واحتفظت معدلات المواليد بمستواها المرتفع مما أدى إلى ارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية فكان نتيجة ذلك ارتفاعاً ملحوظاً في النمو السكاني .

وبعدها مرت البلاد بظروف اقتصادية صعبة نسبياً تمثلت في انخفاض أسعار النفط في نهاية فترة الثمانينات ، وحصارها من قبل دول الغرب على قطاع الطيران فقط ولكن تم حصارها من قبل النظام القائم سابقاً على باقي القطاعات الأخرى في التسعينيات . بسبب هذا تأثرت البلاد بإيقاف الكثير من برامج التنمية والتي أثرت في مكونات النمو السكاني بعناصره المختلفة سواء أكانت طبيعية أم غير طبيعية ، مما أدى إلى انخفاض معدلات المواليد ، وبالتالي تجاه معدلات النمو السكاني نحو الانخفاض .

والواقع هنا أن ما انطبق على ليبيا ينطبق على مدينة بنغازي ، ففي فترة السبعينيات والثمانينيات تأثرت مكونات النمو السكاني بالارتفاع حيث ارتفعت معدلات المواليد بسبب توفر المساكن وفرص العمل الجيدة أما فيما بين عامي 1995م – 2009م فقد تأثرت هذه المكونات بالتغيرات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية، التي مرت بها البلاد في السنوات السابقة حيث انخفضت معدلات المواليد، وذلك يمكن إرجاعه الي ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث ودخولهن ميادين العمل .

وبسبب كل هذه العوامل والتغيرات كان لابد من دراسة النمو السكاني لمدينة بنغازي ، وكذلك دراسة المواليد والوفيات باعتبارهم المصدر الطبيعي الوحيد لزيادة

السكان ،ومن ثم دراسة التركيبات المختلفة للسكان وانعكاس كل ذلك على الملامح الديموغرافية لسكان مدينة بنغازي .

أولاً : المواليد :

تعد دراسة المواليد المرجع الأول لمعرفة وتحديد النمو السكاني في أى مجتمع إذ أنها تعتبر المحور الرئيسي لنمو السكان وخصائصهم وتوزيعهم ، حيث تعد الخصوبة في تركيب السكان الديموغرافي المصدر الوحيد للزيادة الطبيعية للكتلة السكانية .

ومن هنا تعد " ظاهرة الخصوبة من العناصر الرئيسة في دراسة السكان باعتبارها المحدد الرئيسي لنمو السكان" (1) .

وللخصوبة دورٌ مهمٌ وتأثيرٌ عميقٌ في تركيب السكان العمري ، حيث إن ارتفاع معدلات الخصوبة تؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني ، وبالتالي انخفاض نسبة كبار السن الاتساع في قاعدة الهرم والضيق في قمته يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية تؤثر على النمو السكاني في المجتمع (2) .

والواقع أن عنصر المواليد يقاس بمقاييس إحصائية عدة تختلف فيما بينها ، ويعد مقياس معدلات المواليد الخام أبسط أنواع المقاييس وأكثرها شيوعاً وهو عبارة عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في سنةٍ ما وإجمالي عدد السكان في منتصف السنة (3) مضروباً في الألف (*).

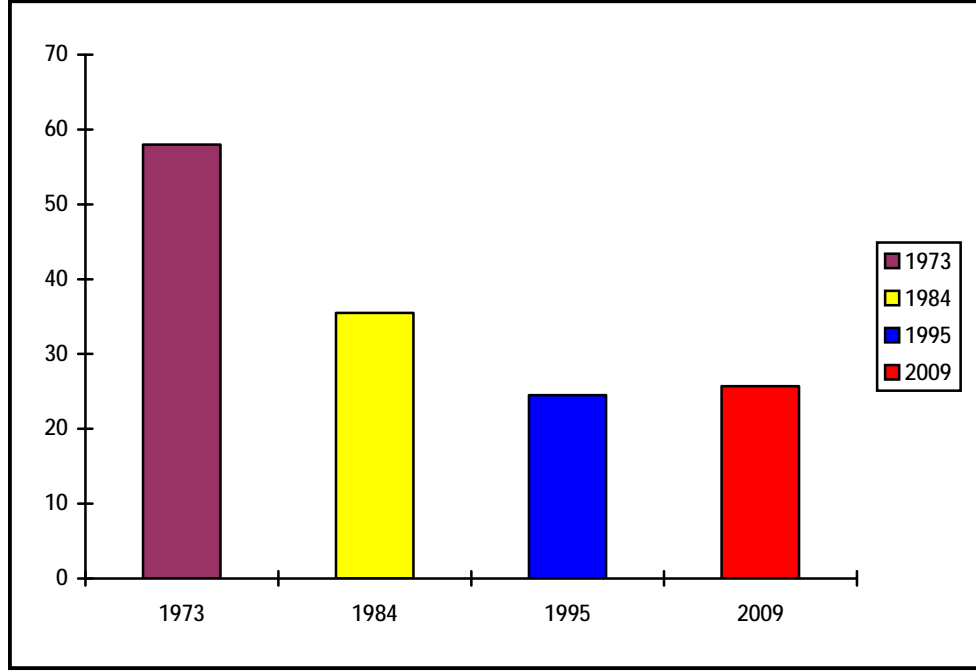
(1) بوعيانة ، فتحي ، جغرافية السكان ، دراسة ديموغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1980 ، ص 285 .

(2) بوعيانة ، فتحي ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص ص 137 – 138 .

(3) بوعيانة ، فتحي ، مرجع سابق ، ص 138 .

(*) $\text{معدل المواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة ما}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$

شكل رقم (1.1) معدلات المواليد في مدينة بنغازي من 1973 م – 2009م



المصدر : السجل المدني بنغازي ، بيانات غير منشورة ، سنة 2010 .

بناء على البيانات الواردة في الشكل السابق والذي يظهر لنا معدلات المواليد الخام في مدينة بنغازي والتغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة من 1973م – 2009م^(*).

يظهر لنا من خلال هذه البيانات أن معدلات المواليد كانت مرتفعة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات حيث وصلت في عام 1973م (58.0 في الألف) و عام 1984م (35.5 في الألف) من مجموع السكان ثم أخذ هذا المعدل في الانخفاض حتى وصل في عام 1995م (24.5 في الألف) ثم ارتفع ارتفاعاً بسيطاً حيث وصل عام 2009م إلى (25.7 في الألف) .

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول دراسة أسباب ارتفاع معدلات المواليد وكذلك أسباب انخفاضها.

(*) آخر تعداد صدر عام 2006 ، ولكن تم الاعتماد على بيانات غير منشورة في عام 2009 وإجراء المعادلة على تعداد 2006 بحكم أنها في نفس الفترة .

تغير حركة المواليد في مدينة بنغازي :

يتبين لنا من المعدلات الخاصة بالمواليد ارتفاعها في تعداد 1973م عن بقية التعدادات الأخرى حيث وصل هذا المعدل إلى 58.0 من الألف حيث يمكن إرجاع ذلك إلى درجة تمسك الناس بالمعتقدات الدينية في ليبيا في هذه الفترة ،لما لها من دور فعّال لزيادة معدلات المواليد حيث كانت ليبيا من الدول الإسلامية التي تحث على الزواج المبكر والتكاثر وتنتهي عن تحديد النسل والإجهاض .

كذلك للوضع الاقتصادي للبلاد أثر فعّال في زيادة نسبة المواليد، وخاصة بعد اكتشاف النفط ؛ لأن لعوائد النفط الأثر الأكبر في تغير اقتصاد البلاد ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفرد الليبي نتيجة الارتفاع في معدل الدخل لديه⁽¹⁾ ، في الوقت الذي لم يحدث فيه أى تغيير يذكر في مستوى الوعي والتطور الاجتماعي .

من ناحية أخرى نجد السياسة السكانية للبلاد تساعد كذلك على زيادة المواليد حيث سنت البلاد سياسات سكانية لمساعدة المواطنين منها: توفير السكن حيث حظي قطاع الإسكان بتخصيصات مالية كبيرة ، وذلك لتتمكن من بناء أكبر عدد من الوحدات السكانية حيث نجد أن قطاع الإسكان قد حظي بنسبة 14.1% في عام 1973م من نسبة الإنفاق على قطاع الإسكان إلى الإنفاق على جميع القطاعات.

غير أن من تتبعنا لمعدل المواليد في مدينة بنغازي وجدنا في تعداد 1984م تناقصاً واضحاً في معدل المواليد عما كان عليه في تعداد 1973م حيث وصل إلى 35.5 في الألف ومع استمرار التعدادات السكانية وجدنا استمراراً في هبوط معدلات المواليد، حيث وصل في عام 1995 م إلى حوالي 24.5 في الألف ، ولكننا وجدنا قد ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً في عام 2009م حيث وصلت هذه النسبة إلى 25.7 في الألف.

(1) قنوص ، صبحي ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر – ليبيا ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، العدد الخامس عشر ،

نلاحظ من هذه المعدلات أن البلاد قد مرت بظروف اقتصادية صعبة والتي كان لها الأثر الفعّال في انخفاض نسبة المواليد ، حيث انخفضت أسعار النفط العالمية نتيجة لتقلبات أسعار النفط والضعف الاقتصادي ، والتي أدت إلى انخفاض إنتاجه في ليبيا حيث انخفض خلال الفترة من (1980م – 1985م) إلى أن وصل إنتاجه إلى مليون برميل يومياً في سنة 1985م بعد أن كان 3.22 مليون برميل يومياً في سنة 1970م⁽¹⁾ ، وهذا أدى بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى قدرته الشرائية حيث انخفض دخل الفرد الليبي من 3350 د.ل في عام 1979م إلى 1550 د.ل عام 1988م بسبب انخفاض العوائد النفطية وكذلك سنّ قانون رقم 15 لسنة 1980م⁽²⁾ .

حيث أثرت هذه العوامل على قلة توفر المساكن وعزوف نسبة لا بأس بها من الشباب عن الزواج وهذا ما أثر سلباً على معدلات المواليد..

وكان لدخول المرأة في مجال العمل والتعليم دوراً في انخفاض معدلات المواليد عما كانت عليه في السبعينيات ، حيث أصبحت المرأة تقضي أكثر فترة حياتها في مجال التعليم – وخاصة العالي – أي التأخر في سن الزواج ، وهذا بدوره يؤدي إلى النقص في فرص الإنجاب .

من هذا كله نجد أن ليبيا قد مرت بمرحلة من الثبات أي أن معدلات المواليد انخفضت انخفاضاً واضحاً خلال الفترة من 1973 حتى 1995 ، ثم حافظت على استقرارها ، وكذلك نجد انخفاضاً مستمراً في معدلات الوفيات .

(1) المصري ، زينب إسماعيل ، التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، بحث مقدم في ندوة " الاستهلاك في الاقتصاد الليبي : أنماطه ومحدداته ودوره في النشاط الليبي " ، تحرير : محمد عبدالجليل أبو سنيّة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1996م ، ص 102 .

(2) الغدامسي ، محمود علي ، النفط الليبي ، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي ، دار الجبل ، بيروت ، 1998م ، ص ص 141 – 142 .

كذلك نجد أن التصدير اليومي للنفط في عام 1995م وصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً بينما نجدها في عام 2009م قد وصل إلى 1.3 مليون برميل يومياً⁽¹⁾.

أى وجود نوع من الاستقرار الاقتصادي للبلاد مما أثار سلباً على استقرار أوضاع الشباب من حيث حصولهم على فرص للعمل .

كذلك لمعدلات الزواج في مدينة بنغازي دور فعال في استقرار النسبة بين معدلات المواليد بين عامي (1995م – 2009م) حيث وصلت معدلات الزواج في عام 1995م إلى 0.7 في الألف بينما نجدها في عام 2009م 1.9 في الألف أي أن هناك ارتفاعاً في معدلات الزواج في المدينة⁽²⁾ .

من هنا نصل إلى أن هناك استقراراً في حركة نمو السكان فيما بين عامي (1995م – 2009م) ومن المتوقع أن معدل المواليد لم يرتفع في السنوات المقبلة إلا بنسبة 1 في الألف فقط .

ثانياً : الوفيات :

تعد ظاهرة الوفيات عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في الزيادة الطبيعية للسكان ، إذ تعتبر جزءاً من مكونات النمو، وهى مع المواليد تشكلان الركيزة الأساسية لدراسة التغير السكاني لأي مجتمع ، وبما أنها تشمل السكان جميعهم ، وبجميع فئاتهم العمرية المختلفة فإنها تؤثر في معدلات الولادات عن طريق تغيير نسبة فئات الأعمار للسكان وكذلك تغيير التوازن بين النساء والرجال في فئات سن العمل⁽³⁾.

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، بلدية بنغازي، 2006 ، ص60.

(2) الإحصاءات الحيوية ، عامي 1995 ، 2009 .

(3) بوزيد ، عبدالهادي سعيد ، النمو السكاني وأثره على القوى العاملة في مدينة البيضاء في الفترة من

1973 – 2004) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قارونس ، كلية الآداب قسم الجغرافيا.

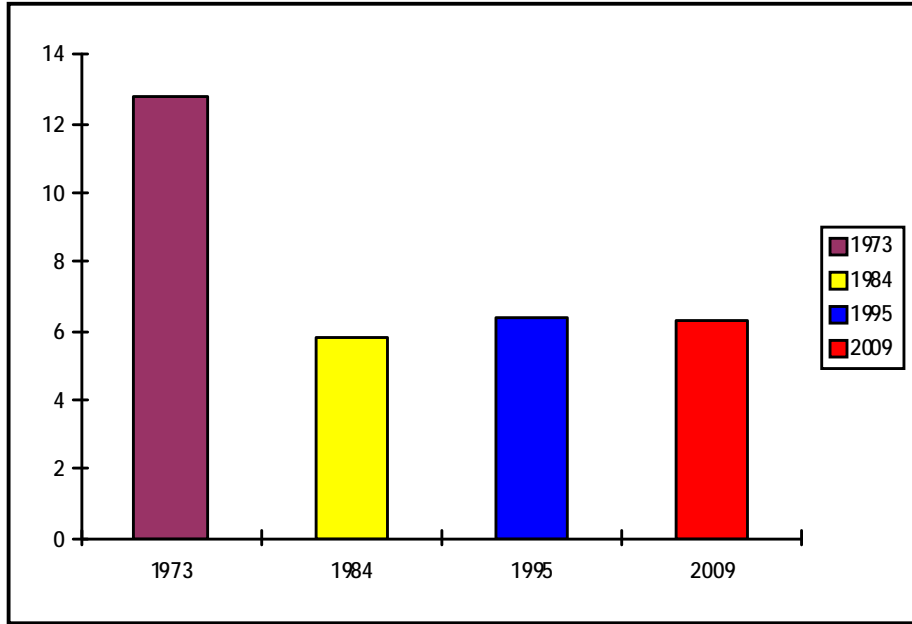
إن دراسة الوفيات تخدم أغراضاً عديدةً في الوظائف العلمية عن طريق بياناتها التي توضح مؤشرات ذات دلالة قيمة للمستويات الصحية ، كما تعتبر الوفاة ظاهرة متباينة وفقاً للعمر الذي تحدث فيه معتمداً في ذلك على مقاييس الوفاة التي تعد مؤشراً للأحوال الصحية السائدة ، وتعد دراسة معدلات الوفيات مؤشراً جيداً للتنمية والتقدم في المنطقة المدروسة (1).

وعند دراسة الوفيات لابد من الاهتمام بدراسة الوفيات الخام وكذلك الوفيات حسب العمر والنوع .

1 - الوفيات الخام :

هو أكثر المقاييس شيوعاً ويحسب ذلك عن طريق نسبة الوفيات المسجلة خلال سنة معينة إلى متوسط عدد السكان الكلي لنفس السنة ويضرب الناتج في الألف .

شكل (1 - 2) معدلات الوفيات في مدينة بنغازي من 1973 م - 2009 م



المصدر : السجل المدني بنغازي ، بيانات غير منشورة ، سنة 2010 .

(1) الزايدي ، عبدالسلام مختار ، النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار 1973 م

— 2005م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قارونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2004 م،

ويلاحظ من دراسة الشكل السابق أن معدل الوفيات كان مرتفعاً في بداية فترة السبعينيات حيث بلغ في سنة 1973م حوالي 12.8 من الألف من إجمالي السكان في تلك السنة .

ويرجع ذلك إلى أن البلاد في تلك الفترة كانت لا تزال في بداية نموها وتطورها حيث كانت في بداية اهتمامها بالجوانب الصحية ومكافحة الأمراض والأوبئة .

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن النسبة قد انخفضت ووصلت إلى 6.3 في الألف في سنة 2009م ، إذ يعود هذا الانخفاض إلى التطور الاقتصادي الذي حصل في البلاد منذ بداية إنتاج النفط وتصديره ، من خلال هذا توفرت للبلاد مردودات مالية مكنت الدولة من تنمية قطاعها الصحي ورفع مستوى معيشة الفرد وتحسن مستوى المأكل والمسكن والخدمات .

و في تعداد 1984م وصلت نسبة الوفيات إلى حوالي 5.8 في الألف، أما في تعداد 1995م فقد وصلت النسبة إلى 6.4 في الألف ، إذ لم نجد تفسيراً لهذه الظاهرة، ويمكن إرجاعها إلى عملية العد أو الأرقام المثبتة في السجل المدني، أو الصعوبات التي عانى منها المجتمع الليبي في ظل الاجراءات التعسفية التي طبقها النظام الاستبدادي في ذلك الوقت .

2 - الوفيات حسب النوع :

جدول (1 - 1) الوفيات حسب النوع

السنة	عدد الذكور	النسبة من الألف	عدد الإناث	النسبة من الألف
1973م	1443	12.5	1143	10.8
1984م	1154	6.4	887	5.2
1995م	1747	7.5	1174	5.3
2009م	1861	7.2	1330	5.4

المصدر : السجل المدني بنغازي ، بيانات غير منشورة ، سنة 2010 .

نلاحظ من الجدول المبين أعلاه أن معدلات وفيات الذكور الخام أعلى من معدلات الإناث الخام ، إذ نجدها مرتفعة في سنة 1973م ، فوصل معدل وفيات الذكور 12.5 أما الإناث 10.8 وهذا يعود إلى أن الذكور معرضون للأعمال الشاقة أكثر من النساء ، وكذلك إلى حوادث الطرق ، كذلك لدخول ليبيا في بعض الحروب الجانبية مثل : ما حدث من إرسال مجندين ليبيين إلى أوغندا ولبنان ، وأخيراً حرب تشاد ، فقد كان لكل ذلك دوراً في زيادة نسبة وفيات الذكور عن الإناث ، وهذا التحليل ينطبق على جميع سنوات التعداد .

3 - الوفيات حسب العمر :

نقدم في هذا الجزء دراسة للوفيات حسب فئات الأعمار ، إذ نجد أن معدلات الوفيات تبدأ مرتفعة بين فئات السن الصغيرة أي فئة (0 - 4) حيث بلغ هذا المعدل 130.5 في الألف في عام 1973م وخاصة في مناطق الريف ثم انخفض في عام 1984م إلى أن وصل 13.2 في الألف ، و واصل هذا المعدل الانخفاض حتى وصل 8.0 في الألف في عام 1995م ، ولكنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى عام 2009م حيث وصل إلى 28.8 في الألف .

وإذا تتبعنا هذه المعدلات نجدها تتميز بالانخفاض بعد مرحلة الطفولة أي في الفئات العمرية التي تمثل فئة الشباب ، فهي تصل إلى أقل مستوى لها في الفئتين (15 - 24 سنة) و (25 - 44 سنة) ، وهذا مرده إلى أن السكان في هذه الفئة هم من الشباب القادرين على تحمل بعض أنواع الأمراض مقارنة بالفئات الأخرى التي ترتفع فيها معدلات الوفيات .

ولكن من ناحية أخرى نجد أن المعدلات قد ارتفعت من جديد في مراحل وسط وآخر الأعمار ، وقد بلغت أعلى مستوى لها في الفئة العمرية (65 فما فوق) ، وهذا يمكن إرجاعه إلى تأثير الشيخوخة والضعف الجسماني لكبار السن ، وكذلك لعدم توفر الخدمات الصحية التي تقدم لكبار السن وخاصة في المدن الصغيرة .

من الملاحظ لدينا من خلال البيانات حدوث انخفاض في معدلات الوفيات سواء الخام أو الوفيات حسب الفئات العمرية أو الوفيات حسب الفئات النوعية ، ومن المفروض إرجاع هذا الانخفاض إلى التنمية التي كانت تقوم بها الدولة ، ولكن من خلال تتبعنا لدراسة خطط التنمية المقامة على قطاع الصحة وجدنا أن المنشور في الإحصائيات لا ينطبق مع الواقع ، ومن هنا سوف نستعرض بعضاً من هذه الخدمات ولكن غير معمول بها في البلاد ، وذلك لسببين : الأول أن تلك الإحصائيات والبيانات مشكوك في صحتها ، والثاني أن ذلك التطور الكمي في عدد الاطباء وأجهزة التمريض لم يواكبه تطور في الكيف ؛ أي من حيث ارتفاع مستوى الخدمة العلاجية التي يتلقاها المريض .

أ - تطور أعداد الأطباء وأطباء الأسنان :

يتضح لنا التطور العددي لأعداد الأطباء ، وأطباء الأسنان ومعدلاتها بالنسبة لعدد السكان ففي 1969م ، اذ لم يكن هناك إلا 588 طبيباً لكل عشرة آلاف مواطن حيث ارتفع هذا المعدل ليصل إلى 1025 طبيباً لكل عشرة آلاف مواطن عام 2009م⁽¹⁾ .

ب - تطور أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة :

تطور أعداد الهيئات الطبية والطبية المساعدة خلال أربعين عاماً ، يظهر بأن هذه الهيئات قد زادت بمعدلات فائقة ، فقد زاد عدد المعاهد الصحية ومدارس الممرضات ومساعدات الممرضات من 43 معهداً في عام 1969م إلى أن وصل إلى 38105 في عام 2009 م⁽²⁾ .

(1) صبحي قنوص وآخرون ، الثورة في عشرين عام ، التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،

اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1989 ، ص 453 .

(2) بيانات 2009 ، مركز المعلومات والتوثيق ، المنجزات في مجال الصحة خلال أربعين عام 1969 —

2009 .

ج - التطور العددي للتجهيزات في قطاع الصحة :

زاد عدد الأسيرة في الفترة من 1969م - 2009م حيث وصل من 6421 سريراً عام 1969م إلى 20689 سريراً عام 2009م ، وهذا يعتبر من المعدلات العالية بالنسبة للدول الأخرى وخاصة الدول النامية .

د - تطور المرافق الصحية خلال أربعين عاماً في مدينة بنغازي:

نلاحظ التطور السريع في وحدات الرعاية الصحية الأساسية التي كانت تفتقر إليها الكثير من المناطق النائية في ليبيا ، فقد تطور عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية من 3 عام 1969م إلى أن وصل إلى 535 عام 2009م .

كذلك تطور عدد العيادات المجهزة من عيادة واحدة في 1969م إلى 37 عيادة في عام 2009م⁽¹⁾.

من الاستعراض لبعض المؤشرات الصحية في تلك الفترة في ليبيا تبين لنا أن هذه الخطط وهذا التطور في الخدمات الصحية غير معمول به على أرض الواقع عدا الجزء البسيط منها ، وهي تعتبر مجرد بيانات للاستفادة منها في بعض الرسائل العلمية فقط .

ثالثاً : الزيادة الطبيعية :

تعد الزيادة الطبيعية العنصر الأساسي من عناصر النمو السكاني وهي تأتي نتيجة للفرق بين حركتي المواليد والوفيات ، وتمثل الفرق بين مجمل عدد المواليد ومجمل عدد الوفيات في سنة معينة وتحسب عددياً أو نسبياً ونحسبها في هذه الدراسة على شكل نسبة ألفية⁽²⁾.

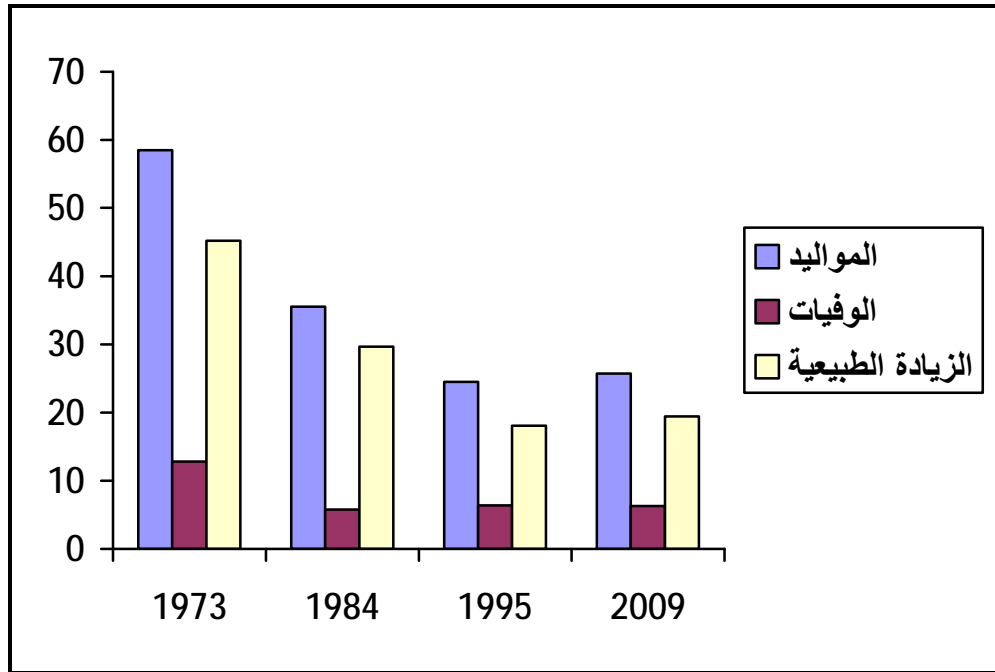
(1) صحي قنوص ، نفس المرجع السابق ، ص 453 - 408 .

(2) منصور الكيخيا، جغرافيا السكان ، منشورات جامعة قارونس ، ليبيا ، 2003 ص 98 .

والزيادة الطبيعية قد تكون موجبة إذا زاد عدد المواليد على الوفيات ، أما إذا كان معدل الوفيات أكثر من معدل المواليد يكون معدل الزيادة الطبيعية سالبة .

يختلف معدل الزيادة الطبيعية من فترة زمنية إلى أخرى ومن مكان إلى آخر وأحياناً يختلف داخل المجتمع نفسه ، وبدراسة معدل الزيادة الطبيعية في مدينة بنغازي يلاحظ من خلال الشكل (1 – 3) :

شكل (1 – 3) معدل الزيادة الطبيعية في مدينة بنغازي (نسبة ألفية) سنة 2010



المصدر : السجل المدني بنغازي ، بيانات غير منشورة ، سنة 2010 .

إن معدلات الزيادة الطبيعية اختلفت من فترة زمنية إلى أخرى فبلغت الزيادة الطبيعية في سنة 1973م حوالي 45.2 في الألف حيث بلغ معدل المواليد 58 من الألف ومعدل الوفيات 12.8 في الألف .

ثم انخفض معدل الزيادة الطبيعية حتى وصل إلى 29.7 في عام 1984م وواصل انخفاضه عام 1995م إلى أن وصل إلى 18.1 ولكنه عاد إلى الارتفاع البسيط مرة أخرى عام 2009م حيث وصل إلى 19.4 في الألف .

ويرجع ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في فترة السبعينيات إلى التطور الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط الذي كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة .

أما عن أسباب انخفاض معدل الزيادة الطبيعية في فترة الثمانينيات والتسعينيات قد ترجع إلى ارتفاع مستوى التعليم للمرأة الأمر الذي ينتج عنه تأخر سن الزواج وانخفاض معدلات المواليد .

أما عن آخر مرحلة فقد عاد معدل الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع قليلاً وهذا يمكننا إرجاعه إلى تحسن الظروف لدى سكان المدينة ، وزيادة في نسبة المواليد يقابله ثبات في نسبة الوفيات .

رابعاً : النمو السكاني :

يعتبر النمو السكاني من أهم المقاييس ؛ لأنه يعد أساساً لدراسة درجة التغير في حجم السكان في إقليم ما في فترة زمنية محددة ، ففي عام 1930م قدر سكان ليبيا في العهد الإيطالي بنحو 679000 منهم حوالي 350000 في برقة .

أما عن أول تعداد رسمي شامل أجرى في عام 1954م كان بمساعدة الأمم المتحدة حيث حصلت ليبيا على الاستقلال سنة 1951 م وتحولت إلى دولة اتحادية مكونة من ثلاث ولايات (برقة – طرابلس – فزان) إذ أعقب الحدث السياسي المهم المتمثل في الاستقلال حدثاً اقتصادياً كبيراً هو اكتشاف النفط الذي غير هيكل

الاقتصاد في الدولة كافة لتتحول من دولة توصف بأنها من أشد دول العالم فقراً إلى أغنى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في غضون سنوات معدودة (1).

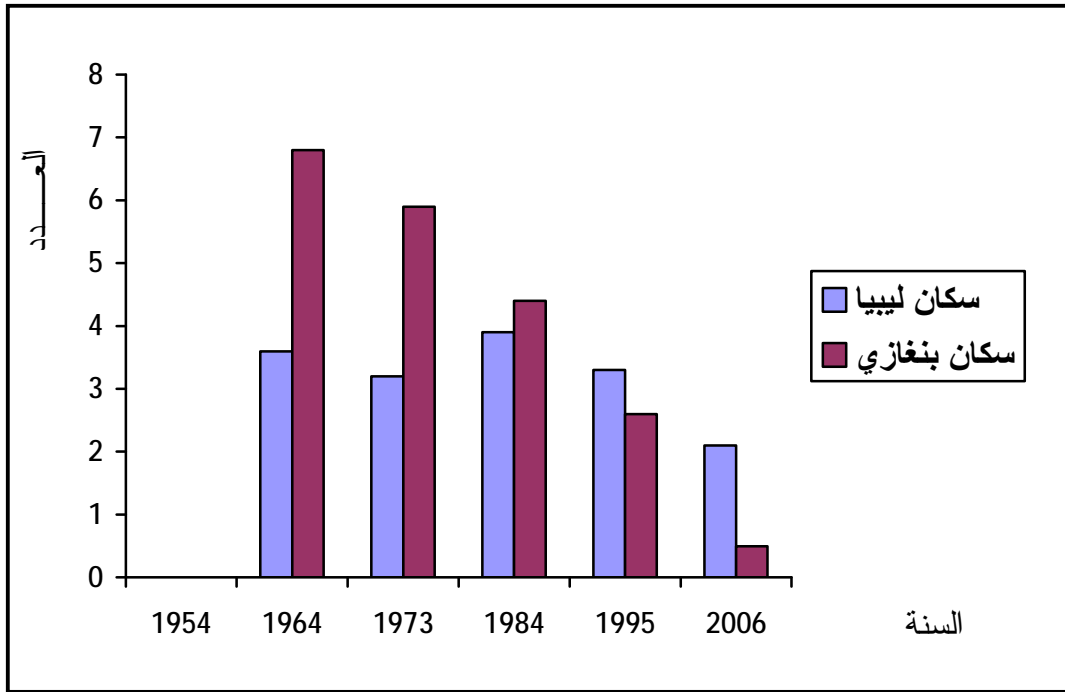
من هنا نلاحظ أن مدينة بنغازي وهي ثاني أكبر مدينة في ليبيا شهدت نمواً سكانياً كبيراً صاحب أول مراحل استثمار البترول والتطور الصناعي الذي جذب إليها جموع السكان من المناطق الريفية المجاورة والمدن الصغيرة .

كما هو معروف أن مراكز الصناعة والتجارة والعواصم الإدارية تحظى بكثافة سكانية عالية ، وهذا ما حدث في مدينة بنغازي التي شهدت نمواً سكانياً سريعاً ومهماً في تلك الفترة من الزمن .

ومن خلال دراسة تطور ونمو السكان في ليبيا بشكل عام يمكن أن نقارن بينها وبين تطور ونمو السكان في منطقة الدراسة ؛ بغية الوصول إلى معرفة خط سير اتجاه معدل النمو السكاني في المدينة وهل واكب في اتجاهه معدل نمو السكان في البلاد ؟ من هنا نتتبع مسيرة وتطور السكان لمدينة بنغازي خلال ستة تعدادات سكانية بداية من أول تعداد للسكان سنة 1954م إلى آخر تعداد 2006م نجد أن مدينة بنغازي شهدت نمواً سكانياً متذبذباً تارة في ارتفاع وتارة أخرى في انخفاض :

(1) فتحي أبو عبانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 244 .

شكل (1 - 4) النمو السكاني بمدينة بنغازي وليبيا



المصدر (*) :

- 1 - المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتيجة النهائية للتعداد العام لسكان ليبيا 1954 ، (طرابلس : 1958) ، ص 10 .
- 2 - المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، مقاطعة بنغازي ، 1964 ، (طرابلس : 1968) ، ص 1 .
- 3 - ج . ع . ل . ش . أ . ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي ، 1973 ، (طرابلس ، 1977) ، ص ص 28 - 29 .
- 4 - ج . ع . ل . ش . أ . ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي ، 1984م ، (طرابلس . د ت) ، ص ص 68 - 70 .
- 5 - ج . ع . ل . ش . أ . ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان منطقة سهل بنغازي ، 1995 م ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998 م) ، ص ص 93 ، 97 ، 101) .
- 6 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2006 ، بلدية بنغازي ، ص 59 ، ص 41 .

(*) تم حساب نسبة النمو بين التعدادات حسب المعادلة الأسية التالية :

$$\frac{\log 2}{\log 1} \leftarrow \text{الناتج} \log \leftarrow \frac{\log 2}{\log 1} \times \text{ن هـ}$$

حيث أن ك 1 : عدد السكان في التعداد الأول ، ك 2 : عدد السكان في التعداد الثاني ، $\log = \log$ ، لو ، ن : الفترة الزمنية بين التعدادين ، هـ : رقم ثابت (0.4343) .

من بيانات الشكل السابق يتضح لنا أن معدلات النمو السكاني قد اختلفت من فترة زمنية إلى أخرى، ففي الفترة التعدادية الأولى (1954م – 1964م) بلغ معدل النمو السكاني في ليبيا 3.6% بينما نجدها في مدينة بنغازي 6.8% وترجع هذه الزيادة إلى الازدهار الاقتصادي للبلاد بعد اكتشاف النفط ، وأن مدينة بنغازي حظيت بقسط وافر من ذلك التطور والازدهار وتحولت إلى منطقة جذب للسكان ، زيادة على ارتفاع الزيادة الطبيعية (المواليد) استقبلت المدينة أعداد كبيرة من الهجرة الوافدة . وهذا ما يفسر بلوغ النمو السكاني بها حوالى ضعف معدل النمو السكاني العام للبلاد، أما الفترة التعدادية من (1964م – 1973م) فقد وصل معدل النمو في ليبيا إلى 3.2% ، ولكن نجد معدل النمو في مدينة بنغازي مرتفعاً إذ وصل إلى 5.9% ، حيث نجد أن النمو السكاني في المدن أسرع من النمو في الدولة ففي هذه الفترة تم الاهتمام بالزام السكان بتسجيل حالات الولادة والوفاة ؛ مما جعل النتائج أكثر دقة وشمولاً ، وتمّ وضع الخطط الإنمائية مما ساهم في ارتفاع معدل النمو السكاني نسبياً ، كذلك عودة المهاجرين الليبيين وتزايد حجم العمالة العربية والأجنبية التي استقطبتها مشروعات التنمية التي بدأت الدولة في تنفيذها خلال النصف الثاني من الستينيات وما تبعها من خطط تنموية .

خلال الفترة الفاصلة بين تعداد 1973م وتعداد 1984م شهدت مدينة بنغازي تراجعاً طفيفاً في معدلات نمو السكان ، إذ استمر التزايد في عدد السكان ولكن بنسبة أقل مما كانت عليه في السابق 5.3% ، بينما احتفظ معدل النمو السكاني العام في ليبيا بمستواه المرتفع 4.4% ، وبالرغم من ذلك فقد كان معدل نمو سكان بنغازي أعلى من المتوسط العام في البلاد وذلك لأن تطور ونمو المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى والمتوسطة كان أسرع وأهم من نمو وتطور المناطق الريفية والقرى بالرغم من تخصيص اعتمادات مالية كبيرة لتنمية النشاط الزراعي الذي اعتمد أساساً علي المشاريع الزراعية الإنتاجية التي تعتمد علي الميكنة والتقنية الحديثة ولا تحتاج إلا إلى

عدد قليل من اليد العاملة الزراعية ، وأغلب تلك العمالة الزراعية كانت من العمالة المدربة الفنية وبأعداد محددة ، فلم تؤدي إلى زيادة كبيرة واضحة من سكان الريف واستمر نمو سكان الحضر أعلى من مستوى نمو سكان الريف.

يمكن اعتبار الفترة الفاصلة ما بين تعدادي 1984م , 1995م امتداداً لنفس تطور الفترة السابقة ، إذ شهدت البلاد بداية مرحلة من الاستقرار السكاني ، ولهذا شاهدنا تراجعاً في معدل النمو السكاني لليبيا بحيث بلغ 2.6% ، وكذلك تراجعاً في معدل نمو سكان مدينة بنغازي الذي بلغ 3.0% ، وهذا ما يؤكد تقارب مستوى المعدلين ، وتأخر المدينة وليبيا بصفة عامة بنفس العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في: تخطيط السياسة والإدارة في الدولة ، ومجابهة المواطنين للعديد من الصعوبات في المعيشة والخدمات بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الدخل القومي في تلك الفترة .

أما الفترة من (1995م – 2006م) فقد انخفض معدل النمو السكاني في ليبيا إلى أن وصل إلى 2.1% ، أما مدينة بنغازي فواصل النمو السكاني اتجاهه نحو الانخفاض حيث وصل إلى 0.5% ، حيث نلاحظ الانخفاض المبالغ به في هذا المعدل يمكن إرجاعه إلى عدم دقة البيانات المتحصل عليها ، وقامت الباحثة بدراسة هذه البيانات بعدة طرق حسابية لمعرفة المعدل الصحيح ، ولكن وصلت إلى نفس النتيجة وهي 0.5% ، من هذا المعدل نرجح ان تكون ليبيا قد دخلت ضمن الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى يمكن إرجاع هذا الانخفاض في مدينة بنغازي إلى حركة الهجرة الداخلية المغادرة من المدينة نحو ظهيرها وضواحيها بسبب تسهيل عمليات القروض وزيادة تنمية الضواحي والظهير ، من هنا بدأ السكان ينزحون بحثاً عن أماكن متنفس خارج المدينة بسبب الازدحام الواضح في وسطها .

التركيب العمري والتركيب النوعي للسكان :

تمهيد :

لكلمة تركيب سكاني مفهوم واضح يشمل جميع الحقائق المتعلقة بالسكان التي يمكن قياسها ، وغالباً ما تحدد طبيعة البيانات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات السكانية ودراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية .

وهو عبارة عن دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع في زمن معين أو خلال فترات زمنية متعاقبة...

ومن هنا يتوجب علينا دراسة التراكيب السكانية ومن أهمها التركيب العمري والتركيب النوعي.

أولاً: التركيب العمري :

يقصد بالتركيب العمري للسكان توزيعهم حسب فئات السن وذلك بما يعرف بهرم الأعمار السكانية ويختص بالتركيب العمري بناء على هذا التوزيع للصغار والبالغين والكبار بصفة عامة ، وهو يوزع السكان إلى فئات عمرية مختلفة سواء أكانت أحادية أو خماسية أو فئات عمرية عريضة ، ولكن الشائع منها هو تقسيمها إلى ثلاث فئات عمرية هي فئة صغار السن (0 - 14) فئة متوسطي السن (15 - 64) فئة كبار السن (65 فما فوق) (1).

أ - فئة صغار السن (0 - 14) سنة :

تعتبر هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وتتميز هذه الفئة بأنها فئة مستهلكة غير منتجة وتعتبر عبأً اقتصادياً على فئة متوسطي السن وهي أكثر الفئات تأثيراً في عاملي المواليد والوفيات وخاصة وفيات الرضع ، وارتفاع نسبة هذه الفئة في السكان يتطلب

(1) مصطفى الشلقاني ، طرق التحليل الديموغرافي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ب. ت ، ص 287 .

توفر السلع الاستهلاكية وكذلك توفر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وهى تظهر بصورة واضحة في العالم النامي وتتناقص في العالم المتقدم، حيث تبلغ هذه الفئة في مدينة بنغازي عام 1973 حوالي 47.2 % ، أما في عام 1995 فقد انخفضت حتى وصلت إلى 35.6 % ، وواصلت الانخفاض حتى وصلت في عام 2006 إلى حوالي 27.5 % من مجموع السكان .

ب - فئة متوسطي السن (15 - 64) سنة :

تعرف هذه الفئة من السكان بأنها فئة المنتجين في المجتمع أو النشيطين اقتصادياً و تبدأ من سن 15 أي سن نهاية التعليم الإلزامي حتى سن 64 أي سن التقاعد و تعتبر الفئة القادرة على العمل والإنتاج ، و يقع على عاتقها عبء إعالة فئتي صغار السن وكبار السن باعتبارها أكثر الفئات حركة فهي تتأثر بعامل الهجرة سواء أكانت مغادرة أو وافدة ، حيث وصلت نسبة هذه الفئة في مدينة بنغازي حوالي 50.4% في عام 1973 م، وفي عام 1995 ارتفعت حتى وصلت إلى حوالي 61.7% وفي عام 2006 ارتفعت إلى حوالي 65.2 % من مجموع السكان .

ج - فئة كبار السن (65 سنة فما فوق) :

تقع هذه الفئة في قمة الهرم السكاني (وتعد فئة غير منتجة) وتضم هذه الفئة السكان الذين وصلوا إلى سن التقاعد 65 سنة فما فوق وهى الفئة التي لم تعد قادرة على الإنتاج إلا لبعض منها كما أنها تشكل عبئاً اقتصادياً على الفئة الوسطى من السكان تتأثر كثيراً بعامل الوفاة الذي يصيب الذكور أكثر من الإناث ، ولهذا نجد أن هذه الفئة من السكان تضم عدداً كبيراً من الإناث وخاصة الأرامل ، وهنا نجد أن نسبة كبار السن في مدينة بنغازي وصلت إلى حوالي 2.5 % في عام 1973 م ، أما في عام 1995 وصلت إلى 2.6 % ، وفي عام 2006 م وصل إلى حوالي 3.3 % من مجموع السكان ، و الجدول (1 - 2) يوضح التركيب العمري للسكان الليبيين وغير الليبيين في مدينة بنغازي .

جدول (1 - 2) التركيب العمري للسكان الليبيين وغير الليبيين

في مدينة بنغازي (1973 - 1995 - 2006)

السنوات (*)	الفئات	ليبيين %	غير الليبيين %
1973م	0 - 14	47.2	3.9
	15 - 64	50.3	13.2
	65 فما فوق	2.5	0.1
1995م	0 - 14	35.6	1.9
	15 - 64	61.7	9.0
	65 فما فوق	2.6	0.1
2006م	0 - 14	27.5	2
	15 - 64	65.2	4.9
	65 فما فوق	3.3	0.2

المصدر :

- 1 - ج. ع. ل. ش. أ. ع. أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لبلدية بنغازي ، 1973 م ، (طرابلس ، 1977م) ، ص 84 .
- 2 - ج. ع. ل. ش. أ. ع. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان منطقة سهل بنغازي ، 1995 م ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998م) ، ص ص 90 - 101 .
- 3 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006 م ، بلدية بنغازي .

1 - التركيب العمري للسكان الليبيين :

أ - من النظر إلى هرم الأعمار في مدينة بنغازي لسنة 1973 م نلاحظ اتساعاً في قاعدة الهرم ، وبمتابعة نسبة صغار السن نجد أنها بلغت 43.2 % من إجمالي سكان المدينة منهم نحو 21.9 % ذكور ونحو 21.3 % إناث، وهذا يدل على

(*) يعتمد التركيب العمري على بيانات تعداد 1973 م ، 1995 م ، 2006 م ، وتم استبعاد بيانات تعداد 1984 م ، وذلك بسبب عدم ترتيب الفئات الترتيب الصحيح .

أن سكان بنغازي في تلك الفترة كانوا يشكلون كتلة سكانية نظراً للارتفاع الواضح لنسبة هذه الفئة في السكان ، ويمكن أن ندلل على ذلك من خلال نسبة السكان في الفئة العمرية (0 – 4) والتي بلغت 20.1 % من نسبة الصغار في الفئة العمرية (0 – 14) .

كان ذلك دليلاً على ارتفاع معدلات المواليد في تلك الفترة ، وهذا يُعد نتيجة تطور الأوضاع المادية للسكان ، مثل توفر فرص عمل مناسبة ، وتوفر دخل جيد لرب الأسرة ، وكذلك توفر المساكن الجيدة والمناسبة ، وهذا راجع إلى أن البلاد قامت بوضع وتنفيذ العديد من الخطط التنموية في تلك الفترة .

ويمتاز هرم أعمار السكان في سنة 1973م بانكماش طفيف في نسبة متوسطي السن فقد وصلت نسبتهم 37 % من جملة سكان المدينة منهم حوالي 20.1 % ذكور و 16.9 % إناث وهذا راجع إلى: ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع نسبة صغار السن ؛ مما أدى إلى انخفاض نسبة متوسطي السن ومن دراسة فئة متوسطي السن اتضح لنا ارتفاع في نسبة السكان الذكور وهذا يمكن إرجاعه إلى تيارات الهجرة الوافدة الكبيرة من الليبيين إلى مدينة بنغازي ؛ وكذلك لوجود فرص عمل أفضل ولهذا السبب كانت تستقبل مهاجرين من المناطق المجاورة.

أما عن فئة كبار السن (65 فما فوق) فقد كانت تشكل نسبة صغيرة جداً من إجمالي سكان المدينة حيث بلغت نسبتهم 2.4 % وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين كبار السن التي تم الإشارة إليها عند دراسة الوفيات حسب الفئات العمرية ، ويدل أيضاً على أن فئة كبار السن من السكان لم تكن تحظى بالعناية الكافية صحياً واجتماعياً .

ب – أما عن هرم الأعمار الخاص بالسكان في مدينة بنغازي عام 1995 فقد طرأت عليه تغيرات كبيرة أهمها الانكماش الذي حدث في قاعدة هذا الهرم ، وهذا راجع إلى انخفاض نسبة صغار السن (0 – 14) ، حيث وصلت إلى

حوالي 33.7 % منهم حوالي 17.2 % ذكور و16.5 % إناث ، وبما إن هذه الفئة تتأثر مباشرة بعامل المواليد ، إذ يمكن القول أن انخفاضها راجع إلى اتجاه معدلات المواليد والخصوبة إلى الانخفاض في تلك الفترة ، وخير دليل على ذلك هو انخفاض الفئة العمرية (0 – 4) ، حيث وصلت إلى 11.9 % من إجمالي صغار السن في الفئة العمرية (0 – 14) ، كما يرجع انخفاض فئة صغار السن إلى سوء الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، وتزايد مشكلة المساكن ، وارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم وخصوصاً التعليم الجامعي ، ودخول المرأة مجال العمل أدى إلى تأخر سن الزواج ؛ و بالتالي أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة لديهم ، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة صغار السن في الكتلة السكانية .

ومن خلال تتبعنا لهرم الأعمار لفئة متوسطي السن نجد ارتفاعاً في هذه الفئة حيث وصلت إلى حوالي 52.7 % من جملة سكان المدينة ، منهم حوالي 27.4 % ذكور و25.3 % إناث ، وهذا غالباً ما يرجع إلى انخفاض نسبة صغار السن ، ويتضح كذلك من هذا السبب زيادة في القوة البشرية العاملة في المدينة ، حيث ظلت هذه الفئة محتفظة بدرجة ارتفاعها من تعداد إلى آخر ، ومما يؤدي إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة تواصل الهجرة الوافدة إلى المدينة .

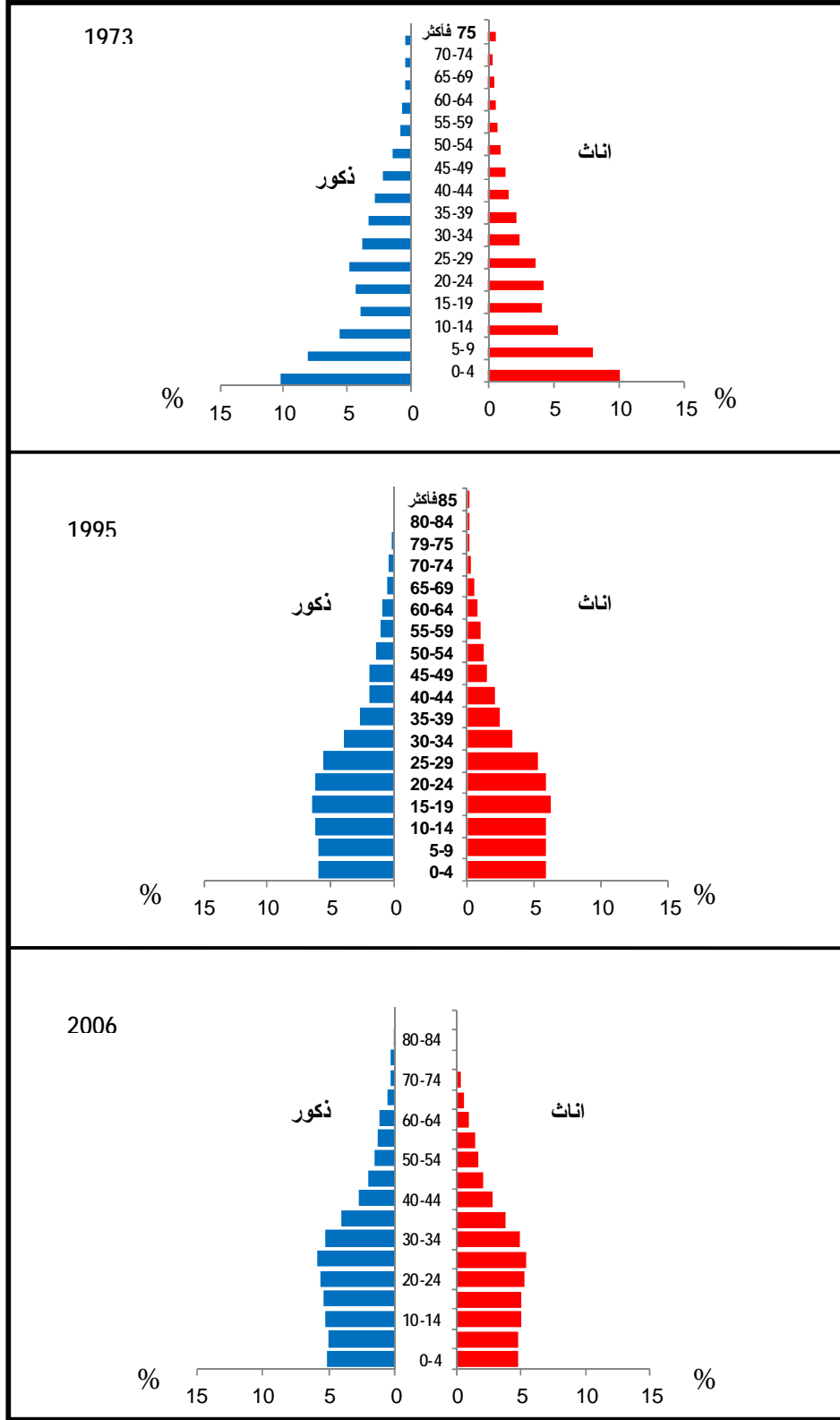
كذلك شهدنا ارتفاعاً طفيفاً في نسبة كبار السن ، حيث بلغت حوالي 2.6 % والذي غالباً ما يعود إلى انخفاض وفيات كبار السن في المدينة ، وبالرغم من الارتفاع الذي طرأ على نسبة كبار السن ، إلا أنها مازالت منخفضة جداً مقارنة بفئتي صغار ومتوسطي السن ، وهذا يعني أن العناية بكبار السن في المدينة مازالت ضعيفة .

جـ – وفي النهاية نصل إلى هرم أعمار السكان الخاص بمدينة بنغازي عام 2006م فنجد الانكماش الواضح الحاصل في قاعدته ، وهذا راجع إلى أن نسبة صغار السن (0 – 14) مازالت تواصل توجهها نحو الانخفاض ، إذ نرى أنها قد

وصلت إلى 27.5 % منهم حوالي 14.0 % ذكور و13.5 % إناث ، وهذا راجع في الأساس إلى انخفاض معدلات المواليد والخصوبة في هذه الفترة ، ومن أهم أسباب انخفاض نسبة صغار السن الواضحة في سكان المدينة دخول المرأة مجال العمل الذي أدى بدوره إلى انخفاض معدلات الزواج والمواليد وتأخر سن الزواج ، التي أصبحت من الظواهر الملحوظة في حركة سكان المدينة.

شكل (1 - 5) الهرم السكاني لسكان مدينة بنغازي للأعوام

2006 - 1995 - 1973



المصدر :

- 1 - ج.ع.ل.ش.أ.ع. أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لبلدية بنغازي ، 1973 م ، (طرابلس ، 1977م) ، ص 84 .
- 2 - ج.ع.ل.ش.أ.ع. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان منطقة سهل بنغازي ، 1995 م ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998م) ، ص 90 - 101 .
- 3 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام لسكان 2006 م ، بلدية بنغازي .

ومن خلال تتبعنا لهذا الهرم نجد ارتفاعاً في فئة متوسطي السن (15 – 64)، حيث وصلت إلى 60.3 % منهم حوالي 31.1 % ذكور و 29.2 % إناث ، كما نلاحظ احتفاظ هذه الفئة بارتفاعها من تعداد إلى آخر ، لأنها تعتبر القوة البشرية العائلة لباقي الفئات الأخرى وسبب ارتفاعها انخفاض نسب فئات كبار وصغار السن وكذلك استمرار تيار الهجرة الوافدة الى المدينة .

كذلك شهدنا ارتفاعاً في فئة كبار السن حيث وصلت إلى 3.1 % منهم حوالي 1.6 % ذكور و 1.5 % إناث ، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى تحسن الأوضاع الصحية في البلاد ، وتحسن مستوى الخدمات التي يستفيد منها كبار السن .

2 - التركيب العمري للسكان غير الليبيين :

من خلال دراسة نسب أعمار السكان غير الليبيين في مدينة بنغازي لسنة 1973م نجد انخفاضاً في نسبة صغار السن (0 – 14) والتي وصلت إلى حوالي 3.9% من مجموع السكان غير الليبيين في تلك السنة ، منهم حوالي 2.0 % ذكور و 1.9% إناث وهذا يعود إلى انخفاض معدلات المواليد لديهم ، وإلى أن الأجانب الوافدين إلى المدينة يكون أغلبهم من متوسطي السن القادرين علي العمل ، ويكون أغلبهم غير مصحوب بعائلاتهم .

أما متوسطي السن فكانوا يشكلون الغالبية العظمى ، إذ بلغوا حوالي 13.2 % من مجموع السكان غير الليبيين منهم 8.7 % ذكور و 4.5 % إناث حيث كان السبب الرئيسي لهذه الزيادة هي الهجرة الوافدة إلى المدينة من غير الليبيين الذين يشكلون جزءاً مهماً جداً من القوة العاملة فيها وتكون غالبيتهم من الذكور، لذلك نجد ارتفاعاً في فئة متوسطي السن ، وعلى النقيض نجد انخفاضاً كبيراً في فئة كبار السن حيث وصلت إلى حوالي 0.1 % من مجموع السكان غير الليبيين .

أما في سنة 1995م فنلاحظ هبوطاً كبيراً في نسبة صغار السن ، حيث وصلت إلى حوالي 1.9 % من جملة السكان غير الليبيين ، منهم حوالي 1.3 % ذكور و0.6% إناث ، وهو كذلك راجع إلى انخفاض معدلات المواليد لديهم، ونتيجة لهذا الانخفاض نجد ارتفاعاً في نسبة متوسطي السن ، حيث نجدها بلغت حوالي 9.0 % منهم 4.7 % ذكور و4.3 % إناث ، أما نسبة كبار السن فظلت كما هي ، حيث بلغت 0.1 % من مجموع السكان غير الليبيين، مما يؤكد ان السكان غير الليبيين المقيمين في بنغازى يتكونون أساساً من العمالة الوافدة التى تشكل فئة متوسطي الأعمار من الذكور أعلي نسبة فيها.

أما في تعداد 2006م الخاص بالسكان غير الليبيين فنجد ارتفاعاً بسيطاً في فئة صغار السن التي وصلت إلى 2 % من جملة السكان غير الليبيين ، وهذا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع طفيف في معدلات المواليد في هذه الفئة وإلى أن غير الليبيين يمرون بمرحلة بداية الاستقرار والإقامة بعائلاتهم .

وعند النظر لفئة متوسطي السن نجدها قد انكشفت مقارنة ببقية التعدادات الأخرى ، حيث وصلت إلى 4.9 % ، من الممكن إرجاعه إلى استغناء البلاد عن العمالة الأجنبية بسبب قلة المشروعات الكبرى التى تنفذها الدولة والتي كانت تستقطب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الأجنبية.

أما عن فئة كبار السن فنجدها قليلة جداً ، حيث وصلت إلى 0.2 % من مجموع السكان غير الليبيين ، وهو أمر طبيعى كما سبق أن ذكرنا .

ثانياً : التركيب النوعي :

يُعرّف التركيب النوعي بأنه دراسة حركة التوازن بين الذكور والإناث في الكتلة السكانية ، تعتبر دراسة التركيب النوعي مهمة في الدراسات السكانية ؛ لما لها من نتائج على دراسة العمالة والهجرة ، ويمكن حساب نسبة النوع أو ما تسمى أحياناً بنسبة الذكورة بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في مائة (1) .

وهذا يعنى أنه كلما زادت النسبة النوعية عن 100 كان دليلاً على ارتفاع نسبة النوع أي زيادة عدد الذكور وانخفاض عدد الإناث ، وكلما قلت النسبة النوعية عن 100 كان دليلاً على انخفاض نسبة النوع ، أي زيادة عدد الإناث على عدد الذكور في المجتمع وفق ظروفه الاجتماعية والاقتصادية(2) .

وبدراسة النسبة النوعية للسكان في مدينة بنغازي يتضح لنا مدى ارتفاع النسبة النوعية للسكان غير الليبيين في التعدادات السكانية بشكل عام ، وهذا أمر طبيعي لأن السكان غير الليبيين يكون أغلبهم من القوى العاملة الوافدة والتي تتميز عادة بارتفاع كبير في نسبة الذكور ، ويمكننا التأكد من ذلك من خلال استعراض بيانات الجدول التالي :

(1) فتحي بوعيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 3 ، 1986 ، ص 414 .

(2) منصور الكيخيا ، جغرافيا السكان ، منشورات جامعة قارونس ، ليبيا ، 2003 ، ص 136 .

جدول (1 - 3) التركيب النوعي للسكان الليبيين وغير الليبيين

في بنغازى (1973 - 1984 - 1995 - 2006)

السنة	النسبة النوعية للسكان الليبيين	النسبة النوعية للسكان غير الليبيين	إجمالي ليبيين وغير ليبيين
1973م	109.4	188.0	120.5
1984م	106.1	122.9	108.0
1995م	105.8	129.4	108.1
2006م	106.3	139.5	108.1

المصدر :

- 1 - ج . ع . ل . ش . أ . أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي 1973 م، (طرابلس ، 1977 م) ، ص 28 - 28 .
- 2 - ج . ع . ل . ش . أ . أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي ، 1984 م، (طرابلس ، د . ت) ، ص 72) .
- 3 - ج . ع . ل . ش . أ . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، منطقة سهل بنغازي ، 1995م ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998 م) ، ص 105 ، 109 ، 113 ، 120) .
- 4 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2000 م، بلدية بنغازي ، ص56 .

أولاً : النسبة النوعية للسكان الليبيين :

من خلال دراسة النسبة النوعية للسكان الليبيين في مدينة بنغازي نلاحظ أنها في سنة 1973م وصلت إلى 109.4 ثم انخفضت إلى 106.1 سنة 1984م ثم واصلت انخفاضها في سنة 1995م إلى 105.8 ثم ارتفعت من جديد لتصل إلى

106.3 في سنة 2006م حيث نلاحظ بشكل عام أن نسبة النوع متمائلة في مدينة بنغازي وهي تسير بشكل طبيعي .

ثانياً : النسبة النوعية للسكان غير الليبيين :

أما عن النسبة النوعية للسكان غير الليبيين ، فقد كانت متذبذبة ، تارة تتجه نحو الارتفاع ، وتارة أخرى تتجه نحو الانخفاض النسبي ، ولكنها تكون مرتفعة بصفة عامة إذا ما قورنت بالسكان الليبيين ، حيث بلغت هذه النسبة في سنة 1973م نحو 188.0 ثم انخفضت في سنة 1984م إلى أن وصلت إلى نحو 122.9 ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 1995م لتصل إلى 129.4 واستمرت في ارتفاعها حتى وصلت في سنة 2006م إلى 139.5 والذي يمكن استنتاجه من هذه النسب أن النسبة النوعية للسكان غير الليبيين كانت مرتفعة عام 1973م وذلك ناتج عن خطط التنمية التي بدأت في هذه السنة والتي جذبت أيدٍ عاملة من الخارج ، وذلك راجع إلى وجود عجز في القوى العاملة المحلية المطلوبة لتكملة هذه الخطط ، إذ تعد القوى العاملة الوافدة ضرورية لضمان تكملة واستمرار النشاط الاقتصادي في البلاد وخاصة تنفيذ مشروعات التنمية في مختلف المجالات .

وفي سنة 1984م انخفضت النسبة النوعية قليلاً على مستوى مدينة بنغازي ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع مشروعات التنمية في جميع أنحاء ليبيا والتي أدت إلى تراجع مراكز جذب تتيح فرصاً للعمل .

ثم عادت النسبة النوعية لغير الليبيين إلى الارتفاع مرة أخرى في تعدادي 1995م – 2006م على التوالي، وكان ارتفاعها بمقدار قليل ، ولكنه مستمر ، وهذا يدل على توفر فرص في سوق العمل للعمالة الاجنبية .

أما عن النسبة النوعية لجملة السكان في مدينة بنغازي سواء كانوا ليبيين أم غير ليبيين ، فإنها تتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض النسبي خلال فترات التعداد ،

فبينما سجل معدلها سنة 1973م حوالي 120.5 انخفض ليصل إلى 108.0 في سنة 1984م ، ثم تأثرت بارتفاع نسبي حتى وصل في سنة 1995م إلى 108.1 على التوالي، واستمرت ثابتة عند هذا المستوى في سنة 2006م ، مما يدل على استقرار الأوضاع الاقتصادية للبلاد وعدم تعرضها إلى تحركات قوية نحو الارتفاع أو الانخفاض ، ونحن نعلم أن تلك الفترة امتازت بتراجع المشروعات الكبرى للقطاع العام وبداية انتعاش مشروعات القطاع الخاص التي لا تسجل عادة طفرات كبيرة من النمو والتطور .

الفصل الثاني

خطط التنمية

وتأثيرها على حركة الهجرة العكسية

- أ - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخطة الثلاثية) .
- ب - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخماسية الأولى) .
- ج - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخماسية الثانية) .

- مقدمة :

تعد ليبيا من الدول النامية التي سعت إلى التطور والتنمية عن طريق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بداية الخمسينات ، معتمدة في ذلك على المساعدات الأجنبية ، حيث بدأت الخطط التنموية في البلاد منذ حصولها على الاستقلال عام 1951م ، وتم تنفيذ عدة خطط تنموية ، حيث وضعت أولى هذه الخطط الأمم المتحدة عام 1951م .

وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق الاهتمام بالتدريب والتعليم ، وتنشيط الزراعة وإصلاح ما أفسدته الحرب العالمية الثانية ، كذلك يعتبر هدفها الرئيسي هو تحقيق المزيد من التحسن في قطاع الزراعة وإنشاء بعض الصناعات الخفيفة⁽¹⁾ .

في عام 1955م قامت الحكومة بإنشاء الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار ، والوكالة الليبية الأمريكية (لأرك) ، وقد قامت هاتان الهيئتان بتصميم ووضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية رصدت لها ميزانيه وصلت إلى اثنين وأربعون مليون دينار ليبي إلا أن هذه الخطة تعثرت ولم يتم تنفيذ أغلب برامجها⁽²⁾ .

وفي عام 1956م أنشئت هيئة حكومية سميت بمجلس الإعمار ، و أوكل إليها مهمة وضع وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ، وقد أنشئت هذه الهيئة وتويعت بأيدٍ ليبية ، ونظراً لعدم وجود التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطة فقد لجأت الحكومة في ذلك الوقت إلى البنك الدولي ؛ للحصول على قرض لتغطية نفقات هذه الخطة.

(1) فرج محمد يونس المقرحى ، خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعي ، دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2005، ص 20.

(2) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية للسنوات الخمس ، 1963 — 1968 ، مصلحة المطابع ، طرابلس ، بدون تاريخ ، ص ص 9 — 10 .

وفي عام 1958م أرسل البنك الدولي وفداً يتكون من ثلاثة عشر خبيراً إلى ليبيا ، لدراسة مطالب الحكومة في الحصول على قرض طويل المدى لتمويل خطة التنمية الاقتصادية .

وقد قدم هذا الوفد تقريراً إلى البنك الدولي عام 1960م وسمي هذا التقرير فيما بعد باسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح مخصصات اللجنة الأمريكية بملايين الدولارات لإعادة التعمير (1955 – 1960) .

جدول (2-1) مخصصات اللجنة الأمريكية بملايين الدولارات (1955-1960)

النسبة الكلية	ما يعادلها بالجنيه الليبي	الدولار	القطاع
8	1.580	4.40	الزراعة والغابات والصيد
8	1.556	4.35	موارد المياه والمعادن
21	4.030	11.28	الطاقة الكهربائية
9	1.851	5.18	الاتصالات
5	1.013	2.87	الإذاعة
13	2.471	6.91	الطرق
14	2.639	7.38	التعليم
8	1.584	4.44	الصحة
4	700	1.96	البنك الوطني
5	1000	2.80	البنك الزراعي الوطني
5	1.135	3.18	الإدارة
100	19.559	54.76	الإجمالي

المصدر : خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضر الدراسة جغرافية لمشروع الفاتح الاستيطاني (1973م – 2006م) صبرية جمعة حمد القطعاني ,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة قار يونس , 2009, ص 23 .

(1) المبروك محمد عاشور الغرياني ,الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف دوافعها والاتجاهات المصاحبة لها ,دراسة ميدانية لقريتي وادي القطارة, وغوط سلطان ,رسالة ماجستير غير منشورة , قسم الاجتماع ,كلية الآداب , جامعة قار يونس , 1994, ص 40 .

في هذا الوقت أعلنت الحكومة عن أول خطة تنموية على مستوى البلاد (1963م – 1968م) من أهداف هذه الخطة ما يلي :

– أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية (1963 م – 1968 م)

- 1 – ضمان سرعة تحسين مستوى معيشة أفراد الشعب وعلى الأخص أصحاب الدخل المحدود الذين لم يتأثروا بالانتعاش التجاري.
- 2 – الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره مصدر معظم السلع الاستهلاكية الضرورية ، ومورداً للدخل والعمل لغالبية الشعب ، والعناية بالصناعة ورفع كفاءة الزراعة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه الميادين.
- 3 – استمرار القطاع العام في الاستثمار في الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والقطاعات الأخرى اللازمة لتدعيم الأركان الضرورية لنمو اقتصادي سريع مستقبلاً .
- 4 – تنمية المناطق القروية بإنشاء كافة المشروعات الزراعية ومشروعات الخدمات العامة؛ ليضمن أهالي القرى عملاً مستقراً يشغل طاقتهم الزراعية ويرفع من مستوى معيشتهم مما يعمل على التقارب في الدخل بين أهالي القرى والمدن ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ويحول دون النزوح إلى المدن .
- 5 – إتباع سياسة حرية الاستيراد حتى يمكن تأمين حماية خطر التضخم وتوفير إمدادات كافية من البضائع لأغراض التنمية ، مع العمل في نفس الوقت على الاستعاضة تدريجياً وبصورة مستمرة عن الكثير من هذه الواردات بالتوسع في الزراعة المحلية مع تدعيمها بتنفيذ سياسة جمركية ملائمة وبذل كافة الجهود لزيادة الصادرات من المنتجات المحلية ، هذا بالإضافة إلى تصدير البترول مما سيدفع إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات .

6 – اتخاذ التدابير النقدية والمالية والتجارية اللازمة والتنسيق فيما بينها بحيث
يضمن استقراراً اقتصادياً يكفل تحقيق تنمية اقتصادية في البلاد و يضمن
الحصول على نتائجها المرغوبة .

7 – الاهتمام بالإطلاع وتحديد النقص في المعلومات والبيانات الإحصائية
اللازمة للتخطيط بتدعيم أجهزة جمع المعلومات والبيانات والقيام بأبحاث
ودراسات ، وذلك لمساندة البرنامج الحالي ، وتسهيل عمليات التخطيط
الإنمائي مستقبلاً⁽¹⁾.

والجدول (2.2) يوضح مخصصات وميزانيات التنمية عام 1963 —
1968م بمليون دينار ليبي.

(1) المملكة الليبية، وزارة التخطيط ، خطة التنمية للسنوات الخمس 1963م، 1968 م مصلحة المطابع،
طرابلس ب.ث ؛ ص 12

جدول (2.2) مخصصات وميزانيات التنمية عام 1963 – 1968م

بمليون دينار ليبي.

النسبة %	مخصصات وميزانيات من 1963 – 1968	القطاع
10.3	47.4	الزراعة واستصلاح الأراضي
5.4	24.9	الصناعة والتعدين
—	—	النفط
7.8	36.0	الكهرباء
20.4	94.1	النقل والاقتصاد والسياحة والمواصلات
1.0	4.7	الاقتصاد والسياحة
9.8	45.2	التعليم
3.5	16.4	الصحة
3.9	18.2	العمل والشؤون الاجتماعية
1.4	6.6	الإعلام والثقافة
19.3	89.1	الإسكان
14.6	57.4	البلديات
7.1	8.1	تخطيط التنمية الإدارية
0.7	2.2	احتياطي
1000	460.3	إجمالي

المصدر: عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مطابع الثورة العربية،
طرابلس، ب . ت . ص 44 .

– نتائج خطة 1963م – 1968م :

1 – عدم مراعاة النمو المتوازن ، حيث اتجه نمط النمو في الستينيات إلى خلق معدل عالٍ مصدره زيادة إنتاج النفط الخام ، متبوعاً بزيادة معدلات النمو في أنشطة الخدمات الزراعية المنخفضة القيمة دون الاهتمام بتنمية أنشطة السلع الزراعية العالية القيمة .

ولاشك أنه لو استمر على هذه النمط من النمو لتبددت ثروة البلاد النفطية خلال فترة قد لا تطول .

2 – عدم الاستفادة من الطلب الكبير على السلع والخدمات التي أوجدها نشاط استخراج النفط في تهيئة المناخ المناسب لظهور إنتاج محلي .

3 – عدم مراعاة عدالة التنمية المكانية وإهمال القرى والمناطق الريفية ، مما أدى إلى نزوح سكان الريف إلى المراكز الحضرية بصور غير مألوفة وبنسبة متفاوتة ، وهذا أدى بدوره إلى خلق مشكلة حادة، تتمثل في الحاجة إلى إنشاء المساكن والمرافق الحضرية للفئات النازحة .

4 – سوء التوزيع واتساع الفجوة في الدخل في الستينيات أي – دخل الفرد –، أدى إلى اختلال التوازن في توزيع الدخل بين الأفراد إلى وجود فوارق كبيرة في الدخل بين أفراد المجتمع في المناطق المختلفة .

5 – حدوث تضخم نقدي شبه حاد إذ يقدر ارتفاع المستوى العام للأسعار للمعدل 7.9% في السنة في المتوسط خلال الفترة 1964م – 1971م كما ارتفع مستوى أسعار السلع الاستثمارية بمعدل يبلغ نحو 8.4% في السنة في المتوسط خلال الفترة نفسها ، وقد أدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع تكاليف التنمية ، كما أدى كذلك إلى إقلال ما تم تحقيقه من إنجازات في مجال رفع مستوى المعيشة للمواطن .

6 – اختلال في المرافق الاجتماعية ، و لعل أبرزها عدم مراعاة نظام التعليم للاحتياجات الاقتصادية للبلاد ، كذلك الخدمات الصحية غير كافية بالإضافة إلى نقص في الوحدات السكنية على مر السنين⁽¹⁾ .

من هنا تم الإعلان عن خطة ثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1973م – 1975م .

– خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية (1973م – 1975م) :

حددت لهذه الخطة إستراتيجية إنمائية تهدف لتحديد إنتاج النفط الخام والحفاظ عليه وعدم تبديده والحصول على عائدات كبيرة من وراء عملية تسويقه وتوجيه هذه العائدات إلى الأنشطة الزراعية ، وقد حددت الخطة الأهداف التالية:

– أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (1973م – 1975م):

1 – رفع المستوى المعيشي للسكان في جميع المناطق والتقليل من تفاوت الدخول بين المناطق المختلفة .

2 – تخفيف معدل الهجرة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي ، وتركز النازحين من القرى الصغيرة ومن البدو والرحل في مناطق ملائمة للتجمع السكاني يتوفر فيها إمكانيات التنمية .

3 – تنمية المناطق الواقعة في نطاق المشاريع الجديدة ، وتنفيذ مشاريع كبيرة في سهل الجفارة والجبل الأخضر والسرير وغيرها⁽²⁾ .

(1) الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975 . الجماهيرية العربية الليبية ، وزارة التخطيط .

(2) صبرية حمد جمعة القطعاني ، خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي ، مرجع سابق ، ص

من خلال هذا العرض نجد أن خطط التنمية قد نجحت في التقليل من أعداد البدو الرحل ، بينما لم تنجح في توطينهم في المناطق الريفية ، بل نجد أن اتجاههم نحو المدن كان هو الطابع العام لعملية توطينهم .

والجدول رقم (2 - 3) يوضح مصروفات ومخصصات التنمية خلال الخطة الثلاثية (1973م - 1975م) .

جدول (2 - 3) مصروفات ومخصصات التنمية خلال الخطة الثلاثية (1973-1975م) بمليون دينار ليبي

النسبة %	المصروفات	النسبة	مخصصات	القطاع
25	555.6	14	595.6	الزراعة
12	275.3	18	320.3	الصناعة
10	212.2	16	255.3	الكهرباء
6	138.2	7	178.8	النفط والغاز
2	46.6	3	98.1	الصحة والضمان
3	55.6	9	220.7	التعليم والبحث العلمي
0.6	14.1	1	25.1	الإعلام والثقافة
15	336.1	14	367.8	الإسكان
8	177.2	7	193.6	المرافق
11	226.2	11	289.6	المواصلات
1	20	1	23.3	أخرى
100	2303.0	100	2585.9	المجموع

— المصدر: الجماهيرية العربية الليبية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والنمو الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا خلال 1970م - 1990م، ص 9 .

– مشاكل ومعوقات تنفيذ خطة التنمية الثلاثية (1973 م – 1975 م):

- 1 – ارتفاع تكاليف التنمية ، إذ نجد أن النسبة الكبيرة من السلع الرأسمالية مستوردة بالإضافة إلي السلع الاستهلاكية ، حيث نرى أن العالم تجتاحه موجة من التضخم انعكست على الاقتصاد الوطني بالسوق الخارجي ، وذلك أن بعض الدول قد أخذت تغالي في معدلات أسعار السلع المصدرة إلي ليبيا من بعض الشركات والأجهزة التجارية الأجنبية .
- 2 – عدم مساهمة القطاع الخاص بفاعليه في تنشيط حركة التنمية حيث اتضح أن قطاع المستثمرين فيه لازلت تنقصهم روح المبادرة الواجب توفرها في رجل الأعمال الذي يبحث عن المشاريع المربحة، ولذا نجد أن أغلب المستثمرين في القطاع الخاص يحبذون الاستثمار في الخدمات البسيطة.
- 3 – أدى تأخر تنفيذ خطط التنمية أو عدم قدرة القاعدة الأساسية في اقتصاد الموانئ والطرق والمطارات والمدارس علي تحمل التطور الكبير والسريع ومواكبة نموه إلى ظهور عدة مشاكل أدت إلى تأخر تنفيذ العديد من المشروعات .
- 4 – إن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها حركة التنمية في ليبيا هي نقص القوى العاملة ، وعلى وجه الخصوص في الفئات المدربة فنياً ، وهذا نتيجة النقص الكمي الناجم عن قلة عدد السكان ممن هم في سن العمل من جهة وإلى النقص الكيفي المتمثل في أن عدداً كبيراً من القوى العاملة الوطنية ليست لديهم المهارات المطلوبة.

5 – تأخر القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة للبرامج والمشاريع الإنمائية ، لأن مثل هذه الدراسات سوف تساهم في الكشف عن الجوانب السلبية والإيجابية للمشروعات المختلفة .

6 – التأخر الواضح في تحديد بعض المواقع والبرامج والمشاريع الإنمائية وتوفيرها وكذلك صعوبة الحصول عليها واستلامها من الجهات المختصة .

7 – ضعف التنسيق أو انعدامه بين مختلف الجهات المختصة مثل الكهرباء والماء والطرق وغيرها من المرافق وخاصة الموانئ وما تسببه من ارتفاع الأسعار وتعطيل وصول المواد الزراعية من بذور وأسمدة وأدوية مكافحة للآفات في موعدها.

8 – عدم كفاية وكفاءة جهاز الإشراف اللازم للقيام بمهمة المتابعة والإشراف على تنفيذ مشاريع التنمية⁽¹⁾ .

وفي نهاية عام 1975م أعلن عن برنامج تنموي خماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عرف بإسم خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للأعوام (1976م – 1980م) .

– **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخماسية الأولى (1976م – 1980م) (بداية 1977 القضاء على القطاع الخاص):**

لقد ركزت هذه الخطة على تعميم برنامج التنمية المكانية وتقوية القطاعات مثل : الزراعة والصناعة ، ومن أهم أهداف هذه الخطة :

(1) موجز عام لخطة التحول 1976م -1980م.الجمهورية العربية الليبية . وزارة التخطيط والبحث العلمي ، مارس 1976م .

- أهداف خطة التحول الاقتصادي الخماسية الأولى (1976 م – 1980 م) .
- 1 – عدالة توزيع التنمية عن طريق تحقيق التوازن في توزيع المشروعات وفرص العمل بين جميع المناطق، بحيث لا تستأثر المناطق ذات التسهيلات والإمكانيات المشجعة بالتنمية دون تلك التي تفتقر لمثل هذه التسهيلات .
- 2 – إيجاد مناطق جذب سواء بتحسين الوضع القائم وتطويره في المناطق أو إقامة مناطق جذب مع الاهتمام بتوعية المواطن بالفرص المتاحة في غير منطقتة للتغلب على مشكلة التجمعات السكانية الصغيرة التي لايتوفر فيها إمكانيات التنمية .
- 3 – القيام بالدراسات للموارد الطبيعية في كل تجمع سكاني ؛ لتحديد الأولويات عند وضع برامج التنمية ، بحيث تعطي أولوية تنفيذ مستوى احتياجات كل منطقة لتحقيق هدف التوازن ، وإعطاء أهمية أكثر للمناطق التي لم تنل حظاً كافياً من التنمية .
- 4 – ضمان شبكة طرق صغيرة غير جيدة في الحقيقة ، و أغلبها كان لنقريب المسافات والربط بين أجزاء الدولة (1) .
- والجدول رقم (2 – 4) يوضح مخصصات التنمية خلال خطة الخماسية الأولى 1976م – 1980 م .

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ,اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ,خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ,1976م-1980 م، ص 115 .

جدول رقم (2 - 4)
مخصصات التنمية خلال خطة الخماسية الأولى 1976م - 1980م
بمليون دينار ليبي

النسبة %	المخصصات	القطاع
17.1	1.226.6	الزراعة
15.2	1.089.7	الصناعة
9.0	648.2	النفط
7.6	543.6	الكهرباء
14.0	1.005.6	النقل والمواصلات
6.6	470.4	التعليم
2.4	177.4	الصحة
1.2	85.0	الشؤون الاجتماعية
11.1	794.2	الإسكان
1.8	124.0	الاقتصاد والسياحة
7.7	552.7	البلديات
0.8	56.7	التخطيط
0.5	41.4	الثروة البحرية - صندوق الإحيتاطي
0.4	35.0	أخرى
100.00	7.170.0	المجموع

المصدر : الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية , أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية ، 1976م - 1980 م ، ص 9 .

– الدروس المستفادة من تنفيذ خطة التحول 1976م – 1980م :

- 1 – استطاعت خطة التحول الاقتصادي الخماسية الأولى أن تضع أساساً جيداً للمزيد من النمو خلال المراحل القادمة في شكل تطويرها للبنية الأساسية وفي شكل تنمية القوى المنتجة من خلال التعليم والتدريب ، وكذلك التطور الذي تحقق في القطاعات الزراعية وفي قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات .
- 2 – استطاعت الخطة أن تحقق قدراً مرضياً من الإستراتيجية التي أحدثت تغييراً في الهيكل الاقتصادي لصالح القطاعات الزراعية .
- 3 – عدم الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة الأولى المحققة للتنمية إذا ما تم تطويرها وتهيئتها وإعدادها إعداداً هادفاً .
- 4 – إن ظروف التحول في ليبيا و الاعتماد في ذلك على الخارج في شكل الواردات اللازمة للتحول وفي اليد العاملة والهيئات الاستثمارية وشركات المقاوله الأجنبية ، إنما يضيف أعباء ثقيلة على الاقتصاد الوطني .
- 5 – إن تحقيق التحول وفي أسرع وقت ممكن يستلزم جهوداً أكبر وحرصاً أكثر؛ لتحقيق الكفاءة ، وحسن الاستغلال للموارد والطاقات في فترة قد يكون من الصعب التغلب عليها في مراحل التحول الأولى⁽¹⁾ ، إذ نجد أن هذه الخطة لم تنجح في تحقيق أهدافها وذلك راجع الى إن الطرق التنفيذية كانت صغيرة ، ففي الواقع الطرق كانت صغيرة في أغلبها ، كما نلاحظ أن الخطط الكبرى أنجزت عن طريق أيدي عاملة أجنبية مثل كوريا وألمانيا ، وليست كما ذكر في خطط التنمية أنها أنجزت عن طريق أيدي عاملة ليبية مدربة !!

(1) خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية للتخطيط ، 1981 – 1985 . ص 5 .

كما نلاحظ أن جميع القطاعات سواء كانت عامة أم خاصة كانت جُلها فاشلة في ذلك الوقت ، ولم تحقق الأهداف المرجوة ، بسبب الفساد الواضح في هذه الفترة التي اعتمدت علي القطاع الحكومي ومنعت القطاع الخاص من المشاركة .

– منجزات خطة التحول الاقتصادي الخماسية الأولى 1976م – 1980م :

- 1 – تمّ إنجاز رصف وتعبيد لنحو 2950 كيلو متر من الطرق الرئيسية، وقد يكون هذا الكلام صحيحاً ، ولكنها عبارة عن طرق صغيرة لا تستوعب حركة النقل الزائد ، وهي عبارة عن طرق رديئة .
 - 2 – كذلك تم إنجاز رصف وتعبيد 2300 كيلومتر من الطرق الزراعية ، ويجري تنفيذ حوالي 2000 كيلومتر أخرى ، هذه الخطوط عبارة عن خطوط معطلة ، ولم يتم تنفيذ الكثير منها ، وكل العقود التي وقعت عبارة عن عقود مشبوهة لم ينفذ منها شيء .
 - 3 – تم إنجاز دراسة وتصميم خط سكة حديد غرب طرابلس ، وهو في مرحلة ممارسة الشركات العالمية للتنفيذ ، ويجري دراسة وإعداد مواصفات خط سكة حديد : طرابلس / مصراتة ، وخط سبها / مصراتة.
 - 4 – تم إنجاز واستخدام مطار طرابلس العالمي وتطوير مطار سبها الدولي والمطارات الداخلية بالجغبوب والكفرة ، بالإضافة إلى تزويد المطارات القائمة بأحدث معدات الهبوط الآلي والاتصالات اللاسلكية والأجهزة المساعدة الملاحية ، في ذلك الوقت لم يطرأ تغير على المطارات ولم تمضِ فترة قصيرة إلا وهي عاجزة عن استيعاب حركة النقل.
 - 5 – تم تدعيم أسطول النقل الجوي للركاب بعدد 8 طائرات ، وبذلك أصبح الأسطول الجوي لنقل الركاب يتكون من 17 طائرة نفائة⁽¹⁾ ، وهذا كله عبارة عن كلمات على أوراق لم ينفذ منها شيء !!
- من هنا تمّ الإعلان عن خطة خماسية ثانية (1981م – 1985م) .

(1) خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، 1981 م – 1985 م، ص 5 .

– خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخماسية الثانية (1981م – 1985م):

في هذه الخطة أعلنت الثورة عن تحويل المناطق الريفية في ليبيا إلى مناطق استقرار وجذب سكاني ، وتشجيع الهجرة العكسية إلى الريف ، ومن أهداف هذه الخطة ما يلي :

- 1 – العمل على تحقيق التوازن المكاني في مجال التنمية الزراعية عن طريق إقامة التجمعات السكانية المستقرة في المناطق الزراعية الجديدة ووقف تيارات الهجرة إلى المدن ، ومحاولة تحويل اتجاهاتها إلى الريف .
- 2 – تشجيع استقرار المزارعين في مزارعهم بزيادة دخولهم من الإنتاج الزراعي ، وزيادة مرافق الخدمات، وتقليل الفوارق بين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، ومنع هجرة المزارعين من مناطقهم .
- 3 – تنمية وتطوير المساحات المستغلة من الأراضي الزراعية ، والعمل على إنهاء ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية ، وتجمع الخدمات الصغيرة في وحدات زراعية واقتصادية تكفل تكامل الجانب الاقتصادي للإنتاج الزراعي.
- 4 – تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي ، وخاصة من الحبوب والخضر والفواكه واللحوم مع الاهتمام بأشجار الزيتون والنخيل ويمكن أن نرجع زيادة إنتاجها في ليبيا إلى زيادة أسعار التمور والزيتون في البلاد .
- 5 – حماية الموارد الطبيعية للبلاد من تربة ومياه جوفية مع العمل على تنميتها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها.
- 6 – الاهتمام بتنمية وتطوير المراعي الطبيعية وذلك بتقسيمها إلى وحدات رعوية وتسيبها لمنع الرعي الجائر فيها⁽¹⁾ ، ولكن إلى الآن لم يحدث ذلك حتى الغابات قضي عليها ودمرت بواسطة قطع الاشجار والرعي الجائر.

(1) ج.ع.ل.ش.أ. ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1981م – 1985م ، الجزء الثاني ، د.ت – ص ص 11 – 12 .

وهنا نستعرض الجدول (2 - 5) الذي يوضح مخصصات خطة التنمية للأعوام 1981م - 1985م والمصروفات .

جدول (2 - 5)

مخصصات خطة التنمية للأعوام 1981م - 1985م والمصروفات بمليون دينار ليبي

القطاع	المخصصات	%	المصروفات	%	نسبة المصروفات إلى المخصصات
الزراعة	1669.4	14	1494.1	14	89
النفط والغاز	275.5	2	249.5	2	90
الصناعة	2369.6	20	2067.6	20	87
الكهرباء	1186	10	982.1	9	87
الصحة والضمان	459.7	4	420.1	4	91
التعليم والبحث العلمي	289.3	7	695.9	7	93
التكوين والتدريب	70.4	0.6	52.3	0.5	74
الإعلام	193	2	173.1	2	89
الإسكان	1128.2	10	1054.9	10	93
المرافق	1243.3	14	1271.6	12	100
المواصلات	1868.5	16	1828.6	18	97
أخرى	469.9	4	154.1	1	32
إجمالي	117628	100	29052	100	1017.0

المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية , أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط , النمو الاقتصادي والاجتماعي , 1981 - 1985 , ص 12.

من الملاحظ على هذه الخطة أنها ركزت على الجانب الاقتصادي، حيث اعتبرت أن الجانب الاقتصادي هو العنصر الغالب على عملية التنمية ، وكذلك نلاحظ العلاقة الوثيقة بين مختلف جوانب عملية التنمية ، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بعدد من الجوانب الاجتماعية من حيث شروطها ، ومن حيث نتائجها ، فهي تستلزم بالضرورة وجود مؤسسات اجتماعية معينة ونظاماً تعليمياً وقيماً وخبرات فنية وكذلك قد استهدفت خطة النمو الاقتصادي والاجتماعي للأعوام 1981م -1985م إقامة بناء اجتماعي في الريف الليبي يضمن استثمار إمكانات المجتمع المادية والبشرية ، ويضمن أيضاً توزيع عائدات التنمية الاقتصادية توزيعاً عادلاً، وكذلك توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية لتخفيف الضغط على المدن⁽¹⁾ .

ولكن: هذا لم يحدث ! وما حدث أن المناطق الريفية وشبه الريفية قامت بعمل مخططات وأصبحت مدناً حضرية ، وقضت على ما يسمى بالريف ، حيث حولت الريف إلى مدن حضرية ، ولكن لم يكن متكافئاً مع المدن ، فكان هناك نقص في الإمدادات سواء الكهربائية أو المائية أو الإمدادات الطبية ولم يسوِّ الريف بالمدن حتى بعد وضع مخططات حضرية لها .

من ناحية أخرى أشارت تقديرات خطة التحول 85/81 إلى أن بلدية بنغازي سيزداد عدد سكانها من 500 – 860 ألف نسمة في عام 1980م إلى 1.054 نسمة عام 1985م⁽²⁾ ، إذا القينا نظرة علي نسبة مخصصات قطاع الزراعة من الأموال المخصصة لخطط التنمية المتتالية نجدها كالتالي :

(1) ألفت آغا ، الإعلاميون وقضايا التنمية الشاملة ، دراسة حالة الإعلام المصري ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، العدد 43 ، معهد الإنماء العربي والهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، بيروت ، 1993 م .

(2) الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام ، قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور الانعقاد العادي الثالث لسنة 1982 م ، الخاص بالهجرة العكسية من المدينة إلى الريف ، 1983 م ، ص 7 .

- خطة 1955 – 1960م 8.0% من مجمل الميزانية المخصصة للخطة .
- خطة 1963 – 1968م 10.3% من مجمل الميزانية المخصصة للخطة .
- خطة 1973 – 1975م 25.0% من مجمل الميزانية المخصصة للخطة .
- خطة 1976 – 1980م 17.1% من مجمل الميزانية المخصصة للخطة .
- خطة 1981 – 1985م 14.0% من مجمل الميزانية المخصصة للخطة .

بدراسة هذه النسب يمكن أن نخلص الي الملاحظات التالية :

- 1 – نسب الأموال المخصصة للزراعة (التنمية الريفية) كانت دائماً نسب متدنية مقابل ما يخصص للقطاعات الأخرى في المناطق الحضرية والمدن.
- 2 – بدأت هذه النسب منخفضة في خطة 1955 – 1960م ثم أخذت في الارتفاع التدريجي حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في خطة 1973 – 1975م وهو 25% من مجموع ميزانية التنمية ، ثم عادت مجدداً إلى الانخفاض الواضح حتى بلغت في خطة 1981 – 1985م 14.0% ، أما بعد تلك الفترة حتى الوقت الحالى فلم تطبق أى خطة تنموية تهدف إلى تنمية النشاط الزراعى والحياة الريفية بصورة عامة ، الأمر الذى أدى إلى تقلص مهن الزراعة والرعي وتدهور حياة الريف .
- 3 – في الفترة الزمنية التى خصصت فيها أجزاء من أموال خطط التنمية للزراعة كانت أغلب تلك الأموال تصرف على مشاريع زراعية انتاجية كبرى موجهة إلى إنتاج بعض السلع الزراعية خاصة الحبوب والأعلاف ، وهي مشروعات غير استيطانية تدار عن طريق إدارة حكومية ، وتستقطب عادة أيدي عاملة فنية تكون في الغالب بأعداد قليلة من العمالة الأجنبية،

ولهذا فان جُلَّ تلك الأموال خصصت لتنمية الانتاج الزراعى بأساليب حديثة ولم توجه إلى تنمية القرى والمزارع الخاصة والحياة الريفية .

4 – لم تكن لتلك المخصصات أي نتائج إيجابية في مجال تنمية النشاط الريفي ورفع مستوى معيشة سكان الريف ، ولهذا كان تيار الهجرة من الريف إلى المدينة هو التيار السائد ؛ مما أدى إلى خلو الريف من سكانه وتكدسهم في المدن ، وهجرهم للحرف الزراعية الريفية ، والاتجاه نحو الحرف الحضرية المدنية وخاصة القطاعات الادارية والأعمال المتعلقة بها ، فكانت الهجرة العكسية إلى الريف تكاد تكون منعدمة .

5 – بعد أن تشبعت المدن بالسكان وانخفض مستوى الخدمات فيها ، وأصبحت تعاني من اختناقات وأزمات في السكن والبنية التحتية والصحة والتعليم والنقل وغيرها ، بدأ تيار الهجرة العكسية يظهر شيئاً فشيئاً ، فالذى يتعذر عليه بناء مسكن في المدينة نظراً لغلاء أسعار الأراضي وتكاليف البناء، يتجه إلى الضواحي والظهير حيث الأسعار أقل ، وأخذ هذا التيار من الهجرة العكسية يتصاعد ويزداد خاصة بعد تطبيق بعض الاجراءات الاشتراكية في الدولة ، حيث صودرت الكثير من أراضي الزراعة والرعي المحيطة بالمدينة ، ووزعت على أشخاص آخرين بعد تقسيمها إلى قطع صغيرة بما عرف بمزارع الاكتفاء الذاتي ، وقام المستفيدون بدورهم بتقسيمها إلى قطع أصغر وبيعها كأراضي بناء ، كما استولى بعض الناس على أراضي زراعية ورعوية ليست لهم وتقسيمها وبيعها ، ساعدهم على ذلك فساد الجهاز الإدارى الذى يسر لهم تلك الأعمال وأصدر لهم شهادة ملكية مزورة . ودخلت البلاد في مرحلة ساد فيها البناء العشوائى بدون تخطيط وبدون تصريح ، حتى أن مساحة العشوائيات اليوم تفوق مساحة المدينة المخططة ، وهذه المرحلة التى مازالت مستمرة حتى الآن شهدت مدينة بنغازى نشاط تيارات الهجرة العكسية من المدينة إلى الضواحي والظهير .

الفصل الثالث

حجم واتجاه الهجرة العكسية من مدينة
بنغازي إلى ضواحيها وظهيرها

أ - الهجرة إلى ضواحي المدينة .

ب - الهجرة إلى ظهير المدينة .

- المقدمة :

في هذا الجزء من الدراسة سوف نوضح حجم تيارات الهجرة العكسية من مدينة بنغازي إلى ضواحيها وظهرها ، وكذلك اتجاهاتهم ، إذ تشير الدراسة التحليلية لتحركات السكان داخل المدن الكبرى إلى أن منطقة وسط المدينة أو المناطق التجارية قد تحافظ في بعض الأحيان على حالة من الثبات السكاني ، بمعنى أن عدد السكان يظل دون تغيير يذكر ، أو قد يفقد جزءاً من سكانه ، وهذا ما يحدث في أغلب الأحيان، في نفس الوقت الذي تكسب فيه أطراف المدينة والأحياء المتطرفة الخارجة عن المناطق التجارية مزيداً من السكان .

وتظهر هذه الحقيقة إذا ما حاولنا أن نرسم سلسلة من الخرائط التطورية لتوزيع السكان داخل أحياء المدينة ، حيث نلاحظ لأول وهلة أن النمو يحدث في النطاقات المحيطة بالنواة الأصلية أو الضواحي الملحقة بالمدينة .

قامت الباحثة بدراسة ثلاثة عشر منطقة أو ضاحية تحيط بالمدينة وهي كالاتي : ظهير المدينة سلوق ، والظهير جردينة ، والظهير النواقية ، وضاحية بنينا ، وضاحية أبو عطني ، وضاحية الكوفية ، والظهير سيدي خليفة ، وضاحية تيقة ، وضاحية قنفودة ، وضاحية الفعكات ، وضاحية القوارشة ، والظهير قمينس، والظهير المقرون .

قامت الباحثة بدراسة حجم الهجرة عن طريق متابعة السجل المدني لمدينة بنغازي ، وأخذ أعداد المهاجرين إلى الضواحي والظهير ، ولكن هناك مهاجرين إلى الضواحي انتقلوا بدون نقل سجلهم المدني ، وهذا ما جعل عملية حصر العدد الصحيح للمهاجرين عملية صعبة ، حيث وجدنا أن أغلب المهاجرين من الإناث المتزوجات قد نقلنَّ إلى سجل أزواجهن في هذه الضواحي والمناطق ، ولكن ظهر عندنا بعض العائلات اللائي تمَّ نقل سجلهم المدني معهم ، وبما أن هناك أعداد غير قليلة من الأسر انتقلت إلى الضواحي والظهير دون أن تنقل سجلات عائلاتهما، فمن المؤكد أن أعداد المهاجرين من المدينة إلى ضواحيها وظهرها أكثر من الأعداد المسجلة فعلاً.

وكذلك واجهتنا مشكلة أخرى ألا وهي نقص البيانات المتحصل عليها من السجل المدني ، فقد تم حرق السجلات الخاصة بالانتقال ، ولم نتحصل على بيانات في عقود قديمة كالسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ، فبدأ عندنا العد والإحصاء من عام 2002م إلى عام 2012م فقط .

جدول رقم (3 - 1) عدد المهاجرين الى مناطق الضواحي والظهير

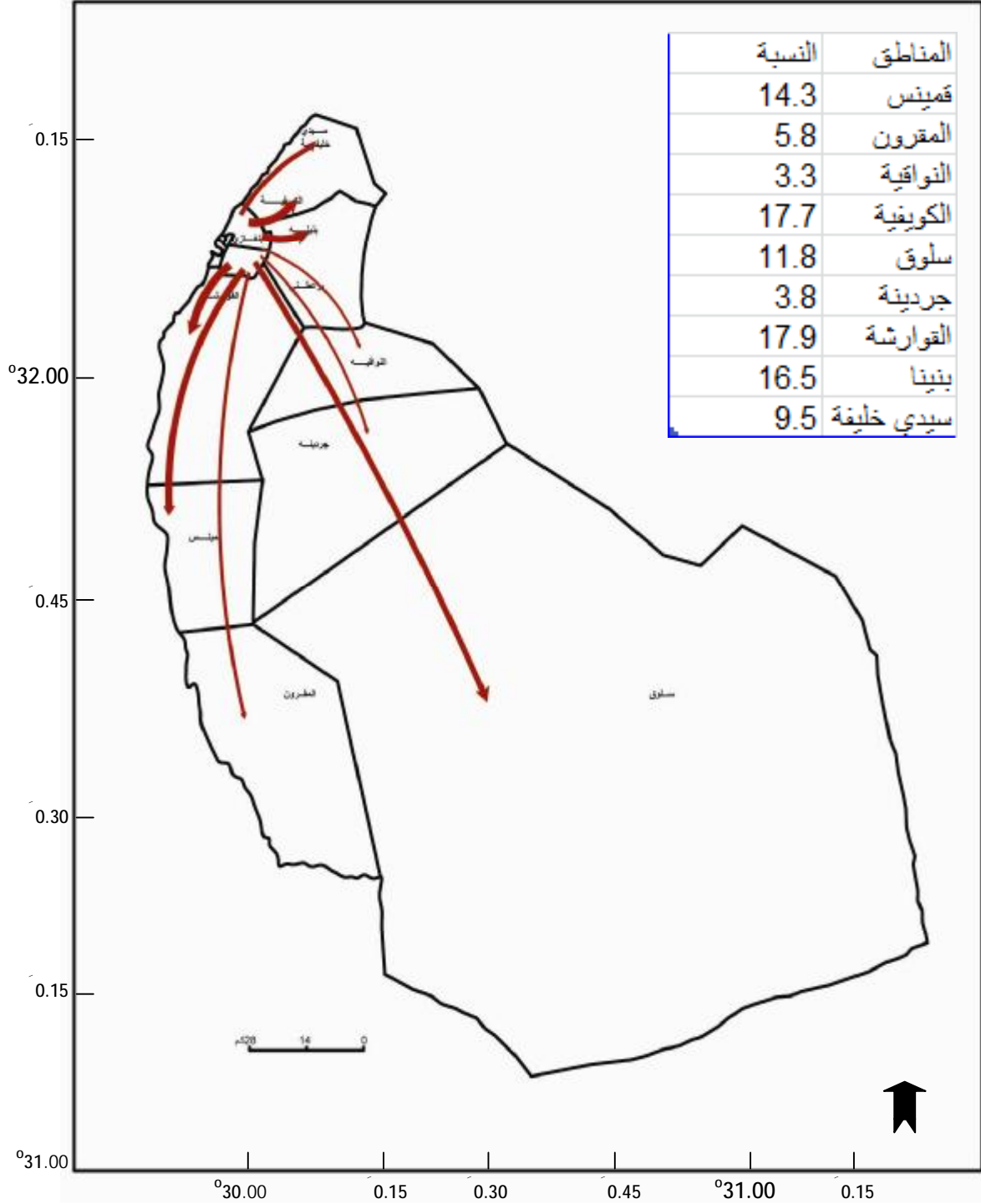
من عام 2002 – 2012

المنطقة	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2011	2012	المجموع
ظهير قمينس	10	19	18	19	—	—	2	20	98
ظهير المقرن	8	13	3	7	1	—	1	7	40
ظهير النواقية	3	5	4	6	—	—	1	4	23
ضاحية الكوفية	2	—	5	30	—	30	2	51	121
ظهير سلوق	6	11	18	7	1	9	2	17	71
ظهير جردينة	1	1	1	8	—	7	—	8	26
ضاحية القوارشة وتيكة وقنفودة	2	—	4	39	3	22	8	44	122
ضاحية بنينا وبوعطني	1	—	6	38	1	15	6	47	114
ظهير سيدي خليفة	—	—	1	12	—	13	—	38	65

— المصدر : إعداد الباحثة ، بيانات غير منشورة ، السجل المدني ، بنغازي .

نقوم في هذا الجزء من الرسالة بدراسة حجم المهاجرين واتجاهاتهم ، وهنا سوف تقوم الباحثة برسم خريطة للمنطقة ، وإيضاح اتجاهات المهاجرين ، إما باتجاه الضواحي وهي القريبة من المدينة وخدماتها ، أو الاتجاه باتجاه الظهير الذي يبعد قليلاً عن المدينة .

شكل (3 - 1) خريطة توضح اتجاه الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الضواحي والظهير



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط ، بيانات السجل المدني .

من خلال احصائيات السنوات التي تم دراستها والحصول عليها من السجل المدني ، ظهر عندنا أن السكان يهاجرون إلى الضواحي أكثر منهم إلى الظهر وهذا طبيعي لأن الضاحية تكون عادة ملاصقة للمدينة ، وغالباً ما يشملها المخطط ، بينما يقع الظهر على مساحة أبعد خارج مخطط المدينة ، حيث نجد ثلاث مناطق للجذب هي : الكوفية ، والقوارشة ، وأبو عطني .

وهنا سوف نوضح الهجرة إلى الضواحي والهجرة إلى الظهر .

أولاً : الهجرة إلى ضواحي المدينة (*) :

نبدأ في هذا الجانب من الدراسة دراسة هجرة السكان إلى ضواحي المدينة، ومن أهم الضواحي التي ظهرت عندنا في الدراسة هي ضاحية الكوفية ، وتضم بودزيرة شمال المدينة ، وضاحية القوارشة وتيكة وقنفودة جنوب المدينة ، وضاحية بوعطني وتضم بنينا شرق المدينة .

ظهرت عندنا أن نسب المهاجرين في عدة سنوات مختلفة ، ففي عام 2002م، نجد أن الهجرة وصلت نسبتها في ضاحية الكوفية حوالي 4.7 % من مجموع المهاجرين إلى الضواحي ، وفي ضاحية القوارشة وتيكة وقنفودة وصلت إلى 4.7% ، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن هذه المناطق أكثر جذباً للسكان من غيرها؛ بسبب القرب من المناطق التجارية ، ويمكن إيضاح أن أغلب الهجرة كانت للإناث بسبب الزواج وانتقالهن إلى سجلات أزواجهن ، أما ضاحية بوعطني وبنينا فقد تحصلت على 2.3 % من المجموع الكلي للمهاجرين عام 2002 م.

أما في عام 2006م فقد ارتفعت هذه النسب إلى أن وصلت حوالي 18.0% في ضاحية الكوفية ، وهذا يدل على أن هجرة الإناث قد زادت في الفترة ما بين

(*) الضاحية : هي عبارة عن منطقة سكنية تقع في أطراف مراكز المدن ، وهي تكون ضمن حدود المدينة .

2002م إلى 2006 م ، أما عن ضاحية القوارشة وتيكة وقنفودة ، فنجدها قد ارتفعت أضعافاً حتى وصلت إلى حوالي 23.4 % من المجموع الكلي للمهاجرين في عام 2006م ، بينما في ضاحية بوعطني وبنينا نجد ارتفاعاً ملحوظاً ، حيث وصلت نسبتها إلى 22.8 % .

وفي عام 2012م نجد تغيراً ملحوظاً في نسب المنتقلين ، إذ نرى أن الكوفية قد ارتفعت نسبتها إلى أن وصلت إلى 21.5 % ، أما القوارشة وتيكة وقنفودة فقد انخفضت بشكل واضح ، حيث وصلت إلى حوالي 18.5 % ، كذلك اتجهت ضاحية بوعطني وبنينا نحو الانخفاض في عام 2012م ، حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 19.8 % .

الملاحظ في هذه النسبة أن الكوفية هي الضاحية الأكثر استقبلاً للمهاجرين من قبل سكان مدينة بنغازي ، حيث نجدها قد تحصلت على أعلى نسبة ، وهذا يمكن إرجاعه إلى رخص أسعار الأراضي في هذه الضاحية ، وكذلك ملاصقتها للمناطق الأعلى كثافة للسكان في مدينة بنغازي ، كذلك كثرة الحركة التجارية ، حيث نجد أن الأسواق الكبرى الضخمة متواجدة في المنطقة الشرقية لمدينة بنغازي على امتداد الطريق الساحلي الرئيسي المتجه نحو ساحل سهل بنغازي والجبل الأخضر وشرق البلاد بصفة عامة .

كذلك من الملاحظ أن الطريق الرابط بين مدينة بنغازي وضاحية الكوفية أصبح مليئاً بالمحلات التجارية الضخمة والمخازن الكبيرة ، وهذا مرده إلى وجود أراضٍ واسعة لإقامة مثل هذه المنشآت ، ورخص سعرها نسبياً ، وعدم توفرها داخل المدينة .

والملاحظ أن عام 2012م لا توجد رقابة على بيع الأراضي سواء أكانت أراضي عامة أو ملك للدولة أو أراضي خاصة .

ومن جهة أخرى نجد أن ضاحية القوارشة قد تحصلت على نسبة مهاجرين أقل ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنها منطقة زراعية أكثر منها سكانية ، حيث خصصت لها الحكومة حوالي 100 هكتار لمشروع القوارشة الزراعي ، ومن ناحية أخرى نجد أن منطقة الرحبة هي منطقة معسكرات ، ولكن إبان ثورة 17 فبراير انهارت الكتائب المسلحة وأصبحت بعض هذه المعسكرات تُباع كقطع أراضي مخصصة للسكان .

من ناحية أخرى نجد أن أغلب المساكن في ضاحية القوارشة هي من نوع أرضي وليست عمارات ، بل أغلبها فيلات ، فتقل فيها الكثافة السكانية .
وهنا سوف نوضح خريطة لتوضيح حجم اتجاه الهجرة من المدينة إلى ضواحيها (الشكل 3 – 2) .

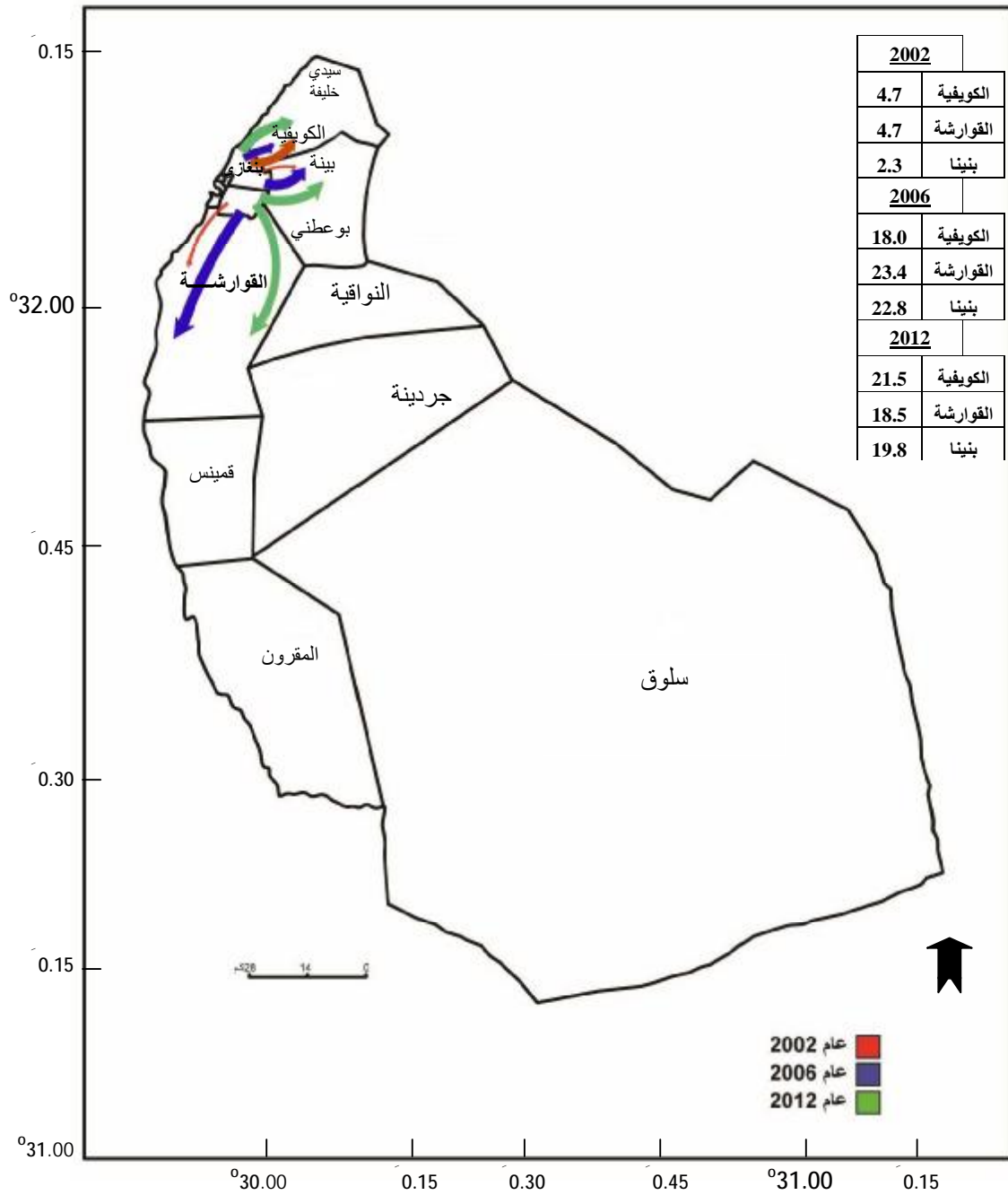
- الهجرة إلى ظهير المدينة (*):

من أهم مناطق الظهير التي هاجر إليها السكان في مدينة بنغازي هي ظهير المدينة قمينس ، وظهير المدينة المقرون ، وظهير المدينة النواقية ، وظهير المدينة سلوق ، وظهير المدينة سيدي خليفة ، وظهير المدينة جردينة .

حيث نجد أن نسبة السكان المهاجرين من مدينة بنغازي إلى ظهير قمينس في عام 2002م وصلت إلى حوالي 45.5 % ، وهي نسبة مرتفعة ، وأما الظهير المقرون فوصلت نسبتها إلى حوالي 19.0 % من هجرة السكان المنتقلين في عام 2002م ، أما الظهير النواقية ، فقد تحصلت على حوالي 7.1 % ، وسلوق تحصلت على 14.1 % من هجرة السكان المنتقلون ، أما عن الظهير جردينة فقد تحصلت على 2.3 % ، أما عن الظهير سيدي خليفة فهي لم تتحصل على مهاجرين في هذا العام .

(*) الظهير : هي المناطق التي تحيط بالمدينة ولكنها ليست ضمن حدودها .

شكل (3 - 2) خريطة توضيح الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الضواحي خلال الأعوام (2012 - 2006 - 2002)



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط ، بيانات السجل المدني .

وعندما نصل إلى عام 2006م نجد أن نسبة ظهير قميس انخفضت عن عام 2002 م، حيث وصلت إلى حوالي 11.4 % ، أما عن الظهير المقرون كذلك هي الأخرى انخفضت ووصلت إلى حوالي 3.6 % من مجموعة السكان المنتقلون في عام 2006 م، وعندما نصل إلى ظهير سلوق كذلك استمرت في الانخفاض ، حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 4.2 % ، ولكن الظهير جردينة ارتفع قليلاً عن معدله عام 2002 م، حيث وصلت إلى حوالي 4.8 % ، وهنا ظهرت عندنا نسبة الظهير سيدي خليفة حيث نجدها حوالي 7.2 % .

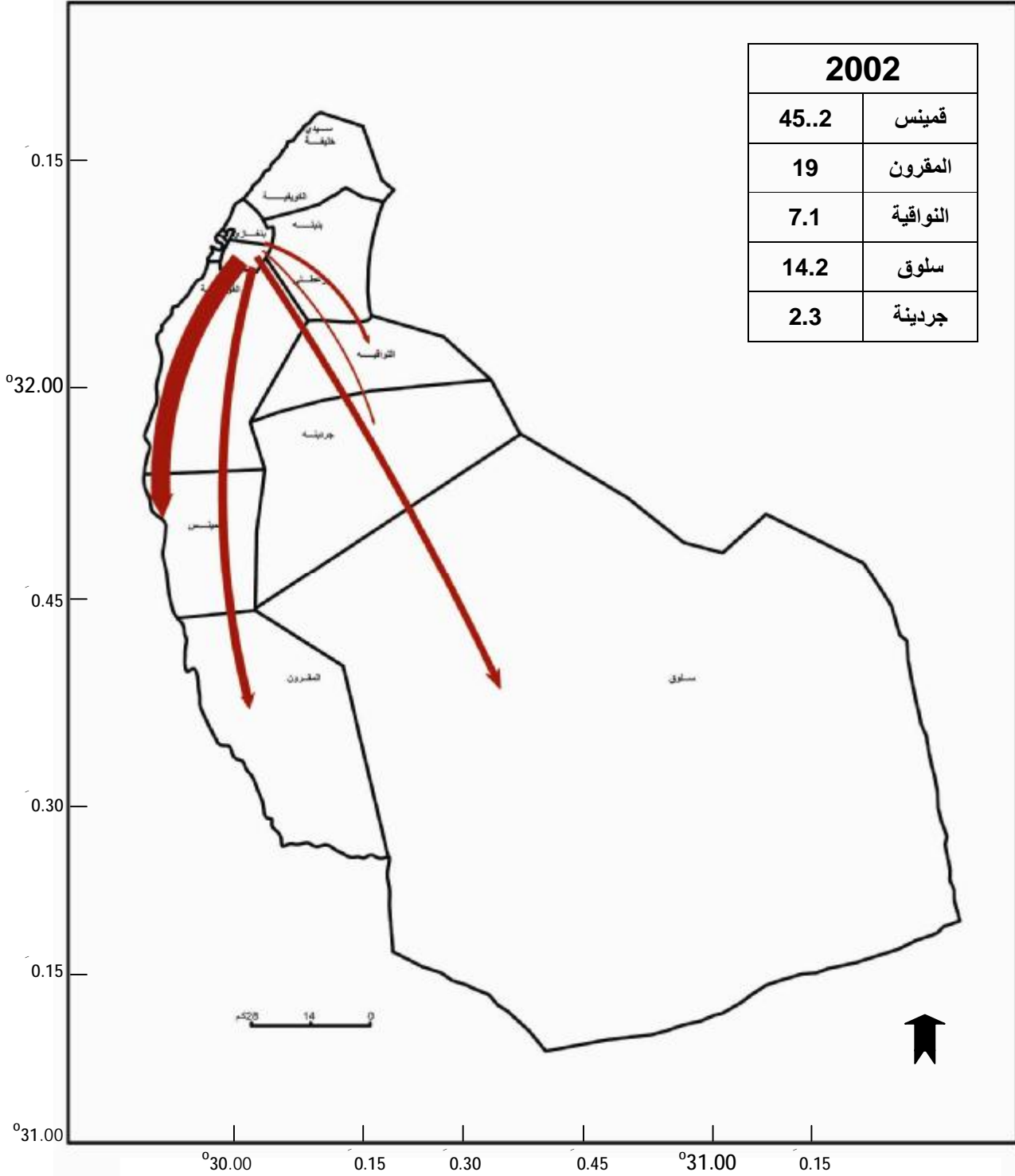
في عام 2012م استمر ظهير قمينس في الانخفاض ، حيث وصلت إلى حوالي 8.4 % ، وكذلك ظهير المقرون انخفض إلى أن وصلت إلى حوالي 2.9 %، واستمرت النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت في الظهير النواقية إلى حوالي 1.6 % ، أما عن ظهير سلوق فقد ارتفعت قليلاً إلى أن وصلت إلى حوالي 7.1 % من هجرة السكان المنتقلين في عام 2012 م .

أما عن ظهير جردينة فهي انخفضت من جديد ، حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 3.3 % ، أما الظهير سيدي خليفة فقد ارتفعت النسبة إلى أن وصلت إلى حوالي 16.0 % .

وهنا نلاحظ ارتفاعاً في هجرة وانتقال السكان في عام 2002 م في جميع مناطق الظهير ، ولكن انخفضت هذه النسب في الأعوام 2006م – 2012 م ، كذلك يمكن ملاحظة أن ظهير قمينس احتلت أعلى نسبة مهاجرين إليها في عامي 2002م – 2006م ، أما في عام 2012 م فتصدرت سيدي خليفة القائمة ، وارتفعت عن بقية المناطق ، ويمكن إرجاعها كذلك بسبب وقوعها شرق المدينة أي بالقرب من الكثافة السكانية المرتفعة شأنها شأن ضاحية الكويبية .

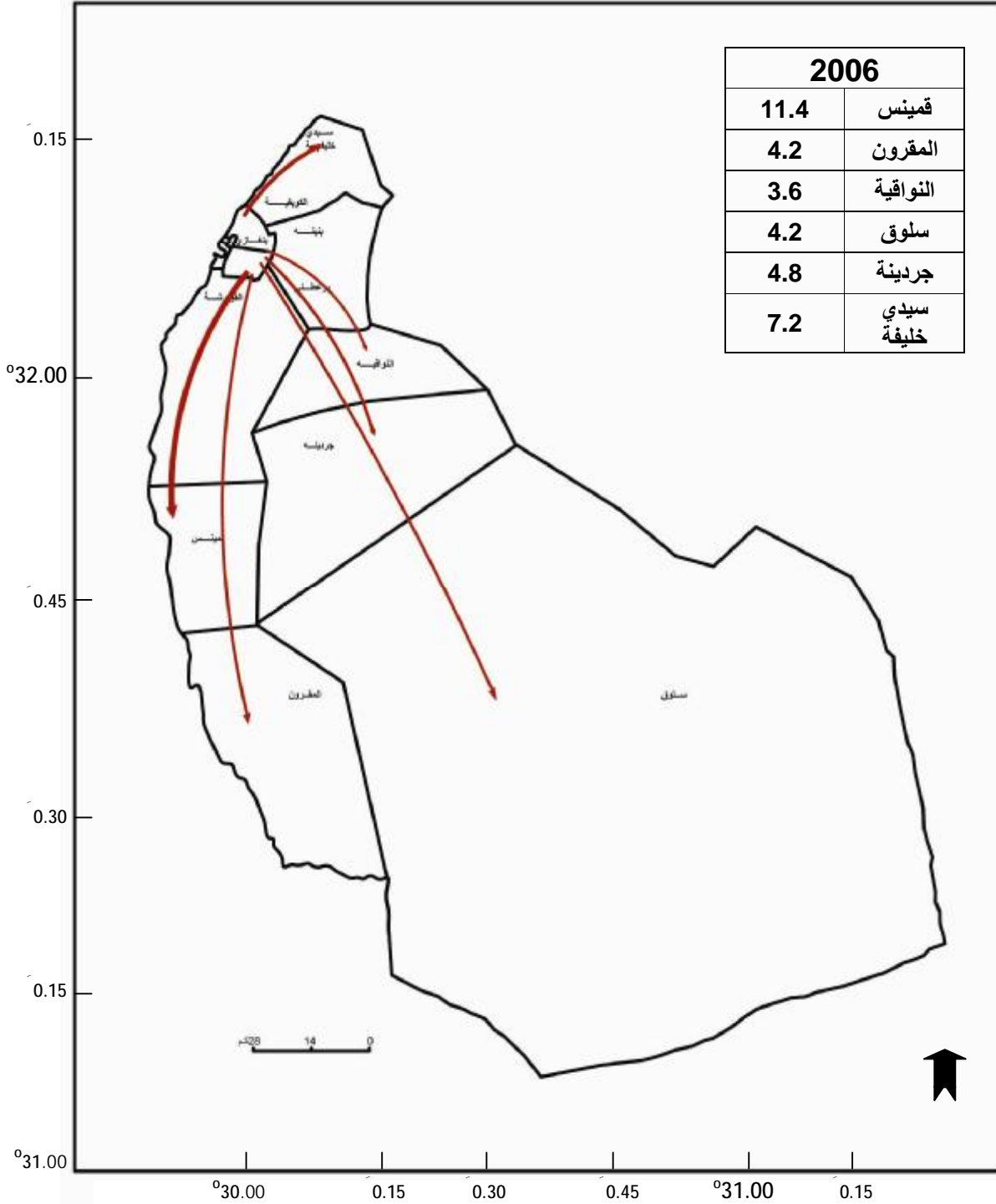
كذلك في هذا الجزء سوف تقوم الباحثة بإبراز خريطة لتوضيح الهجرة من المدينة إلى ظهيرها .

شكل (3 - 3) خريطة توضح الهجرة من وسط مدينة بنغازي
نحو مناطق الظهير خلال عام (2002 م)



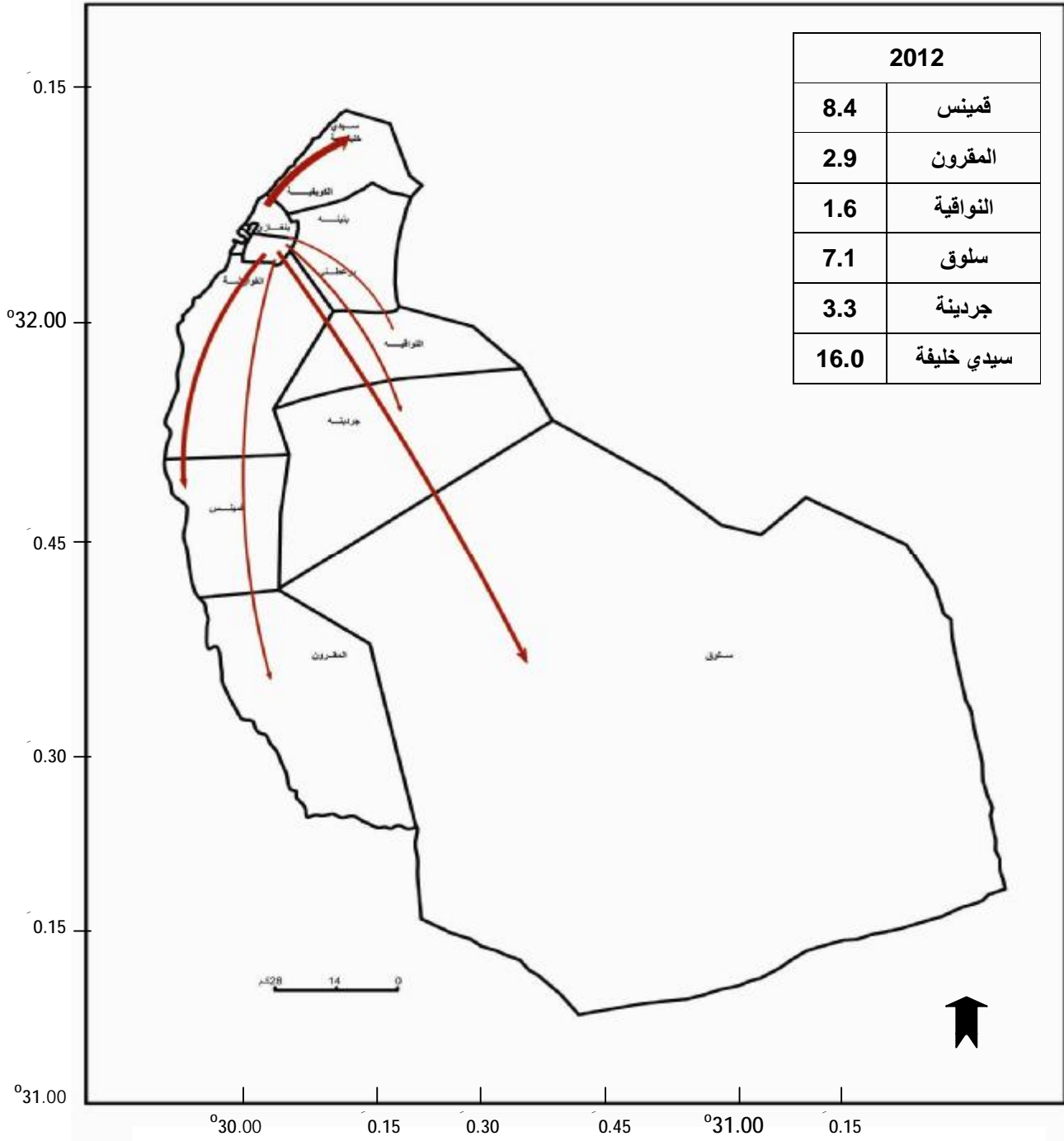
المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط ، بيانات السجل المدني .

شكل (3 - 4) خريطة توضيح الهجرة من وسط مدينة بنغازي
 نحو مناطق الظهير خلال عام (2006 م)



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط ، بيانات السجل المدني .

شكل (3 - 5) خريطة توضح الهجرة من وسط مدينة بنغازي نحو مناطق الظهير خلال عام (2012 م)



المصدر : أمانة المرافق ، إدارة التخطيط ، بيانات السجل المدني .

كما قامت الباحثة بدراسة حجم الهجرة العكسية بتحليل استمارة الاستبيان عن طريق السؤال المطروح ، ألا وهو سنة الانتقال إلى المكان الحالي ، أي سنة قدومه من مدينة بنغازي باتجاه الضواحي والظهير .

وقد توصلت الباحثة أن أعداد المهاجرين من المدينة إلى ضواحيها وظهرها أكثر من الأعداد المسجلة فعلياً في السجلات المدنية ، وهذا ما تبين في تحليل استمارة الاستبيان .

غير أن البيانات المتحصل عليها من السجل المدني قليلة جداً ، والسنوات محدودة جداً بسبب حريق شب في السجل المدني إبان ثورة 17 فبراير ، ولم يتحصل على بيانات في عقود قديمة كالثمانينيات والتسعينيات ، فبدأ عند العد من السنوات الأخيرة .

غير أن بدراسة وتحليل استمارة الاستبيان ظهرت لدينا بيانات في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ، بالإضافة إلى الفترة الأخيرة .

وأهم النتائج التي توصلت إليها في استمارة الاستبيان أن ظهير النواقيبة تحصل على أعلى نسبة سكان مهاجر إليها من عام 2000 حتى 2012 .

ولكن لا نستطيع هنا أن نقيم مقارنة ، لأن بيانات السجل المدني أدق وأشمل ، ولكن بيانات الاستبيان تختص بعدد استبيانات محددة حسب ما حددتها الدراسة .

الباب الرابع
نتائج الهجرة العكسية
من مدينة بنغازي نحو الضواحي و
الظهير

- مقدمة :

قبل الحديث عن الهجرة العكسية نتطرق إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و خروج الإيطاليين وبداية حكم الإدارة البريطانية ، حيث شهدت البلاد هجرة رجوع من الخارج ولكنها ليست بأعداد كبيرة مثل : رجوعهم من : مصر ، و تشاد، وتركيا، وسوريا.

قبل هذا كانت كلها هجرة نزوح أيام الايطاليين أيام المجاعة و الفقر، وهذا أدى إلى نزوح الناس إلى مدن أخرى ، وبعدها بدأت هجرة الرجوع بعد الاستقلال حيث توسعت الدولة ، و بدأت تفتح فرصاً للوظائف فاستعانوا بالليبيين المقيمين بالخارج و الداخل في الإدارة ، وبعد ذلك في خلال سنوات بدأ بتصدير أول شحنات النفط أوائل الستينيات ، حيث فتحت مجالات أخرى للتنمية ، تبعها تزايد في الطلب علي العمال و الموظفين ، خاصة أن أغلب خطط التنمية التي وضعت في أول الاستقلال كانت تستهدف المدن الكبرى التي شكلت مناطق جذب قوية للهجرة من الريف إلى المدن ، ولكن مع بداية استخراج وتصنيع وتصدير النفط وتمركز أغلب تلك الأنشطة في بعض المدن الصغيرة وفي الموانئ النفطية ، نتج عن ذلك ضعف تيار الهجرة إلى المدن الكبرى ومنها مدينة بنغازي ، وشهدت تلك المدن والمراكز النفطية نمواً سريعاً في عدد سكانها ، لأنها تمكنت من الاحتفاظ بسكانها وجذب بعض المهاجرين من خارجها .

من هذا كله بدأت فكرة دراسة الهجرة العكسية من مدينة بنغازي إلى الضواحي و الظهير ، حيث تمت دراسة السكان الذين قاموا بالانتقال من وسط المدينة إلى ضواحيها . ولكي نحصل على مثل هذه البيانات لجأنا إلى وضع استمارة استبيان في منطقة الدراسة و كانت على الشكل الآتي :

جدول (4 - 1) عدد الاستبيانات الصحيحة وقيمة الفاقد منها

النسبة من مجموع الاستبيان	عدد الاستبيانات الصحيحة	اسم المنطقة	النسبة من مجموع الاستبيان	عدد الاستبيانات الصحيحة	اسم المنطقة
8.1	57	سيدي خليفة	8.8	62	سلوق
2.1	15	تيكة	3.6	25	جردينة
4.6	32	قنفوذه	8.0	56	النواقية
3.3	23	الفعكات	9.1	64	بنينا
10.0	70	القوارشة	21.3	149	بوعطني
3.3	23	المقرون	12.6	88	الكويفية
5.3	37	قمينس			

المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

قامت الباحثة بدراسة ثلاث عشرة منطقة وهي التي تكوّن ضواحي و ظهير مدينة بنغازي وتم توزيع استمارات الاستبيان بطريقة عشوائية على السكان الذين انتقلوا من بنغازي إلى هذه الضواحي من عام 1973م إلى 2012م والتي تبينها الأرقام الموضحة في الجدول السابق .

- الأسباب التي أدت للهجرة إلى هذه المناطق :

لمعرفة أهم الأسباب والدوافع التي جعلت هؤلاء المهاجرين يتركون وسط المدينة وينتقلون إلى الضواحي والظهير ضمّت الاستبيان بعض الأسئلة لتوضيح تلك الأسباب ، فتمكنت من الحصول على النتائج الآتية :

أ - اتضح أن أهم الدوافع التي دفعت المهاجرين إلى المغادرة هو صعوبة الحصول على سكن داخل المدينة ، إذ وصلت نسبتهم 34.4% من مجموع العينة ، وهذا أمر متوقع في ظل الاجراءات المعمول بها في عهد نظام القذافي والتي كانت تمنع تملك أى عقار بغرض التأجير ، مع عدم مساهمة الدولة في بناء مساكن للأسر التي لا تملك عقاراً .

ب - الدافع الثاني الذي تحصل على نسبة 29.8% من مجموع العينة كان ضيق السكن في المدينة ، وهذا أيضاً أمر متوقع ، فمن الطبيعي أن يزداد عدد الأسرة بالمواليد الجدد ، وعندما يكبر الأبناء يتزوجون ويكونون أسراً جديدة ، وهكذا تتمدد الأسرة وتتفرع وتتوسع ، ولم يعد السكن يسعها .

ج - السبب الثالث الذى تحصل على نسبة 25.5% من مجموع العينة هو توفر قطع الأراضي ورخص سعرها في الضواحي والظهير بعكس المدينة المكتظة التي ينذر فيها وجود أراضى للبناء ، وإذا وجد تكون أسعارها مرتفعة جداً خاصة في الشوارع والأحياء الرئيسية في المدينة ، حيث وصلت أسعار الأراضي إلى مستويات خيالية .

د - نسبة 6.6% من مجموع العينة ذكرت أن من أهم الدوافع التي جعلتها تترك داخل المدينة إلى الضواحي والظهير هي رخص مواد البناء وأجور الأيدي العاملة ، وهذا أمر لا يمثل دافعاً قوياً إلى الهجرة ، اللهم إلا إذا كانوا يعنون بذلك توفر مواد البناء الأقل جودة ، وتوفر الأيدي العاملة الأقل خبرة في الضواحي والظهير .

هـ - وهناك أسباب أخرى ذكرها بعض المستهدفين بالاستبيان وهي : التمتع بالراحة والهدوء ، والقرب من أماكن العمل ، وانتقال الزوجة إلى مكان إقامة الزوج ، والحصول على المنزل أو أرض البناء عن طريق الإرث، كل هذه الأسباب مجتمعة تحصلت على 13.1% من مجموع العينة ، وبذلك يمكن اعتبارها دوافع ثانوية .

جدول (4 - 2) الأسباب التي أدت للهجرة إلى هذه المناطق سنة 2012

%	عدد الاستبيانات الصحيحة	ما اسباب الانتقال للسكن في هذا الحي؟
29.8	209	ضيق السكن في المدينة
70.2	492	غير مبين
34.4	241	صعوبة الحصول على السكن في المدينة
65.6	460	غير مبين
25.5	179	توفر قطع الأراضي ورخص سعرها
74.5	522	غير مبين
6.6	46	رخص مواد البناء والأيدي العاملة
93.4	655	غير مبين
13.1	92	أخرى تذكر
86.9	609	غير مبين

المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- الرغبة في الانتقال داخل المدينة :

أغلب السكان الذين ينتقلون من المدينة لا يرغبون في العودة إلى داخل المدينة ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 52.5% من مجموع العينة ، وهذا كان لعدة أسباب من أهمها الازدحام داخل المدينة وكذلك الهروب من التلوث ، وكذلك غلاء الإيجار داخل المدينة ، أو للبحث عن الراحة و الهدوء ، أو التأقلم مع مكان الإقامة الجديد في الضواحي والظهير .

جدول (4 - 3) الرغبة في العودة الى داخل المدينة سنة 2012

%	عدد الاستبيانات الصحيحة	هل ترغب في الانتقال داخل المدينة
47.5	333	نعم
52.5	368	لا
100.0	701	المجموع

المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- الرغبة في أن يكون الحي جزءاً من المدينة :

إن الذين يرغبون في أن يكون مكان إقامتهم الجديد في الضواحي والظهير جزء من المدينة ويتمتع بميزاتها تصل نسبتهم إلى حوالي 85.6% من مجموع العينة ، و الذين لا يرغبون في أن يكون جزء من المدينة تصل نسبتهم إلى حوالي 14.4% من مجموع العينة ، وفي هذا دليل على أن مستوى الخدمات التي يتحصل عليها السكان في الضواحي والظهير لا يرقى إلى مستوى الخدمات داخل المدينة.

جدول (4 - 4) الرغبة في أن يكون الحي جزء من المدينة سنة 2012

العدد	%	مكان الإقامة الجديد يكون جزء من مخطط المدينة
600	85.6	نعم
101	14.4	لا
701	100.0	المجموع

- المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- امتلاك عقار داخل المدينة :

الجدول رقم (4 - 5) يوضح أن السكان الذين لا يملكون عقاراً داخل المدينة (بنغازي) يصل نسبتهم إلى حوالي 88.3% من مجموع العينة ، أما الذين يملكون عقاراً داخل المدينة تصل نسبتهم إلى حوالي 10.8% من مجموع العينة ، وهذا يثبت أن الغالبية العظمى من المهاجرين إلى الضواحي والظهير أقدموا على الانتقال من داخل المدينة لأنهم لا يملكون سكناً فيها ، وحتى القلة التي تملك سكناً داخل المدينة قد لا تستطيع التصرف فيه لأن الحكومة مكنت منه أشخاصاً آخرين .

جدول (4 - 5) امتلاك عقار داخل المدينة سنة 2012

امتلاك عقار داخل المدينة	العدد	%
نعم	76	10.8
لا	619	88.3
غير مبين	6	9
المجموع	701	100.0

المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- امتلاك عقار في الضواحي والظهير :

في محاولة لمعرفة ما إذا كان المهاجرون إلى الضواحي والظهير يمتلكون عقاراً آخر غير السكن في المنطقة التي انتقلوا إليها ، وما هو العقار ؟ أفادنا الاستبيان بأن أكثر من نصف الذين شملتهم العينة 57.3% يمتلكون عقاراً آخر غير المنزل الذي يسكنونه ، وأن الذين لا يمتلكون إلا بيوت سكنهم فقط بلغت نسبتهم 42.7% من مجموع العينة ، وهذا يدل على أن أي مهاجر انتقل إلى الضواحي والظهير يسمح له دخله وقدرته المادية بامتلاك عقاراً آخر يستعمله في عمله الخاص ، أو يؤجره لزيادة دخله ، أقدم على تلك الخطوة لأن مستويات الدخل الأسرى في ليبيا منخفضة مقابل ارتفاع متواصل في الأسعار .

فيما يخص نوع الملكية ، فقد تعددت وتنوعت ، غير أن ملكية (مزرعة) شغلت أعلى نسبة حيث بلغت 33.1% من مجموع العينة ، مما يثبت توسع البناء العشوائى واكتساحه للأراضي الزراعية ، ففى غياب التخطيط السليم وعدم التقيد بتراخيص البناء ؛ لجأ ملاك المزارع إلى اقتطاع جزء من المزرعة وتخصيصه

لبناء مسكن ، ومن المعروف أن عدداً كبيراً من سكان المدن يمتلكون مزارع فى المناطق المحيطة ، فعندما اضطروا إلى نقل سكنهم من داخل المدينة إلى الضواحي والظهير استغلوا جزء من مزرعتهم لبناء المساكن ، زيادة على أن بعض المقتردين اشتروا مزارع فى تلك المناطق واستغلوا جانباً منها لسكنهم هرباً من المدن .

تلي نسبة أنواع الملكيات الأخرى نسبة ملكية المزارع بفارق كبير ، فالذين يملكون محلات تجارية بلغت نسبتهم 10.7% من مجموع العينة ، والذين يملكون ورش 4.7% من مجموع العينة ، تلي هذه النسبة نسبة من يملكون مخازن التي بلغت 4.0% ، وأخيراً من يملكون مصانع للطوب الاسمنتي الذين بلغت نسبتهم 1.4% فقط من مجموع العينة ، وهذا التوزيع يدل على الواقع الاقتصادى الصعب الذى يعيش فيه هؤلاء المهاجرين والشعب الليبي بصفة عامة ، والذى تميز بانخفاض فى الأجور، وقلة الدخل ، واستمرار ارتفاع الأسعار ، الشيء الذى دفع أرباب الأسر إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل يستعينون بها على توفير نفقات الأسرة ومتطلبات المعيشة ؛ فلجأوا إلى تشييد هذه المباني التي تحتل غالباً جزءاً من الأرض التي شيد عليها المسكن ، وارتفاع أو انخفاض نسبة كل نوع من هذه الأنواع من الملكية يخضع لما يتطلبه من مساحة أرض ، فالمحلات التجارية يمكن تشييدها على مساحة محدودة من الأرض ، ولهذا بلغت نسبتها 10.7% ، بينما الورش والمخازن التي تتطلب مساحات أوسع بلغت نسبتها 4.7% و 4.0% على التوالي ، أما مصانع الطوب الاسمنتي التي تتطلب مساحة أوسع فقد بلغت نسبتها 1.4% فقط من مجموع العينة .

جدول (4 - 6) امتلاك عقار في الضواحي والظهير سنة 2012

نوع الملكية	العدد	%
مزرعة	232	33.1
محل تجاري	75	10.7
ورشة	33	4.7
مخزن	28	4.0
مصنع طوب	10	1.4
أخرى	24	3.4
غير المالكين	299	42.7
المجموع	701	% 100

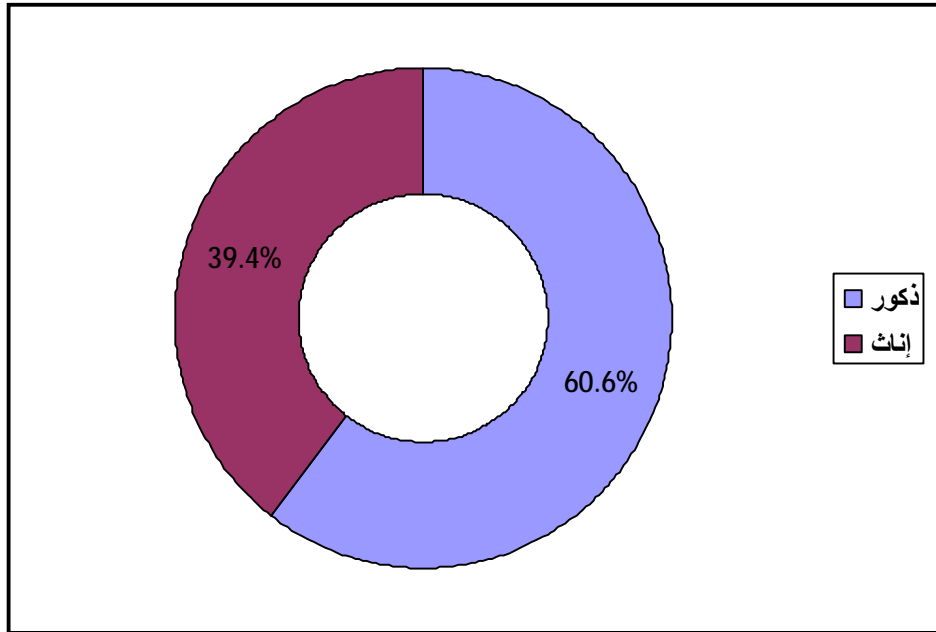
المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- نسبة النوع للمهاجرين :

ظهرت عندنا بعض النتائج الخاصة بالسكان المنتقلين من أهمها : النوع أي أعداد الذكور، والإناث المنتقلين ووجدنا أن : السجلات المدنية في مدينة بنغازي قد أظهرت لنا أن هجرة الإناث أكثر من الذكور ، إلا أنه في أثناء الدراسة الميدانية اتضح أن الذكور كذلك يهاجرون بكثرة دون نقل سجلات عائلاتهم من مقر سكنهم الأصلي داخل المدينة إلى الضاحية أو الظهير الذي انتقلوا إليه في المنطقة الجديدة ، حيث نلاحظ أن نسبة الذكور وصلت إلى 60.6% من مجموع العينة ، أما الإناث فوصلت إلى 39.4% من مجموع العينة المدروسة ، حيث يمكن إرجاع هذه الزيادة في الذكور إلى هجرة سابقة إلى المنطقة كما في الشكل

(4 - 1) . وهذا عكس ما هو مثبت في إحصائيات السجل المدني التي تفوقت فيها نسبة الإناث ، وذلك راجع إلى أن أغلب المباني التي شيدت حديثاً في الضواحي والظهير قام بتشبيدها المقبلون على الزواج والمتزوجون حديثاً الذين يستخرجون كتيبات عائلة جديدة يتم تسجيلها في تلك الضواحي والمناطق المحيطة بالمدينة ، وبما أن كتيب العائلة يصدر باسم رب الأسرة وهو الزوج ثم تسجل فيها الزوجة وينقل اسمها من كتيب عائلتها الأصلية التي تقيم عادة داخل مركز المدينة، وهكذا يتم تسجيلها كمنقلة من وسط المدينة إلى الضواحي ، أما الزوج الذي صدر كتيب العائلة باسمه فلا يسجل كمنقل لأن كتيبه صدر أصلاً من تلك الضاحية أو الظهير ، وبذلك تحسب الزوجة من ضمن المهاجرين إلى الضواحي والظهير ولا يحسب الزوج ، وهذا هو السبب الرئيسي في زيادة نسبة الإناث بين المهاجرين إلى تلك المناطق والأحياء خارج مركز المدينة .

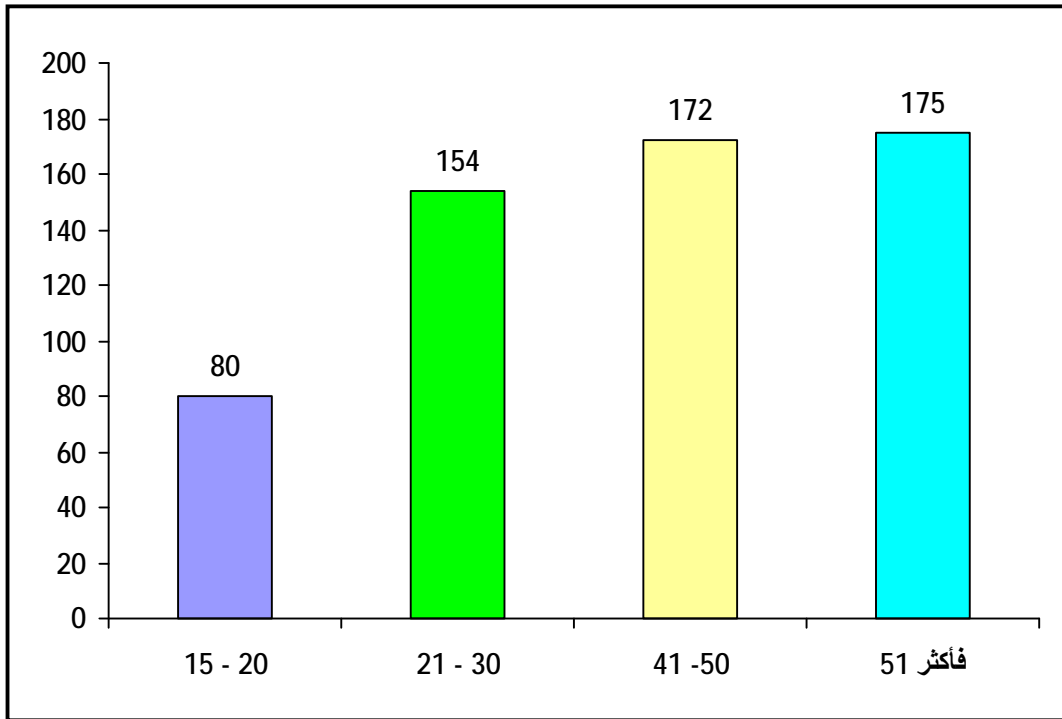
شكل (4 - 1) نسبة النوع للعينة المدروسة



- التركيب العمري للمهاجرين :

أما من ناحية أعمار المهاجرين فظهر عندنا أن فئة الأعمار 51 فأكثر احتلت أكبر فئة مهاجرة ، فنجدها قد وصلت إلى 25.0% ، ثم تلتها فئة 41 – 50 حيث وصلت إلى 24.5% ، ثم فئة 31 – 40 سنة حيث تحصلت على 22.0% ، من هنا نلاحظ أن أكبر فئة مهاجرة للضواحي هي الفئة 51 فأكثر ويمكن إرجاعها إلى البحث عن الراحة و الهدوء بعيداً عن ضجيج المدن ، علماً بأن الفارق بين النسب ليس كبيراً ، وهذا ما يثبت أن أعداد المهاجرين إلى الضواحي والظهر من تلك الفئات العمرية الثلاث متقاربة ، فهي تشمل متوسطي الأعمار من أرباب الأسر.

شكل (4 – 2) التركيب العمري للمهاجرين



- المستوى التعليمي للمهاجرين :

عندما طرحنا سؤالاً يخص المستوى التعليمي ظهرت عندنا نتيجة ألا وهي أن السكان ذوي التعليم الجامعي هم أكثر فئة تتجه إلى الضواحي ، حيث وصلت

نسبتهم إلى حوالي 43.7 % ، تليها السكان ذوو التعليم الثانوي ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 20.5% ، أما التعليم الإعدادي فوصلت نسبتهم إلى حوالي 19.5% ، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن السكان من حملة الشهادات الجامعية عندهم القدرة على البناء في هذه الأراضي و وظائفهم أحسن و أفضل أي أكثر دخلاً ، كما في الجدول التالي :

جدول (4 – 7) المستوى التعليمي للمهاجرين سنة 2012

النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة	عدد الاستبيانات الصحيحة	المستوى التعليمي
8.3	58	أمي
4.4	31	ابتدائي
19.5	137	إعدادي
20.5	144	ثانوي
43.7	306	جامعي
3.6	25	غير مبين
100	701	المجموع

– المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- مكان ميلاد السكان المهاجرين :

عند النظر في مكان ميلاد السكان الذين هاجروا من مدينة بنغازي باتجاه الضواحي و الظهير ، يظهر لنا أن السكان المولودون في المنطقة الشرقية نسبتهم أعلى من السكان المولودين في المنطقة الغربية ، حيث وصلت نسبة سكان الشرق حوالي 81.6% من مجموع العينة أما ، سكان الغرب فوصلت نسبتهم إلى حوالي

1.9% ، وهذا يمكن إرجاعه إلى قرب سكان المنطقة الشرقية من منطقة الدراسة.
كما في الجدول التالي :

جدول (4 – 8) مكان ميلاد المهاجرين سنة 2012

مكان الميلاد	عدد الاستبيانات الصحيحة	النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة
المنطقة الشرقية	572	81.6
المنطقة الوسطى	50	7.1
المنطقة الغربية	13	1.9
الدولية(خارج ليبيا)	18	2.6
غير مبين	48	6.8
المجموع	701	100

– المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

– الحالة الاجتماعية للمهاجرين :

من تتبع موضوع الحالة الزوجية في عينة الدراسة اتضح لنا أن نسبة المتزوجين أكثر وأعلى نسبة من نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج – أعزب – حيث وصلت نسبة المتزوجين حوالي 64.5% من مجموع العينة ، أما نسبة الأعزب فوصلت إلى حوالي 29.4% من مجموع العينة ، بينما نسبة المطلق نجدها تنخفض جداً في المنطقة المدروسة حيث وصلت إلى حوالي 2.4% كما في الجدول (4 – 9) .

جدول (4 - 9) الحالة الاجتماعية للمهاجرين سنة 2012

النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة	عدد الاستبيانات الصحيحة	الحالة الاجتماعية
64.5	452	متزوج
29.4	206	أعزب
2.4	17	مطلق
3.7	26	أرمل
100	701	المجموع

- المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- متوسط حجم الأسرة المهاجرة :

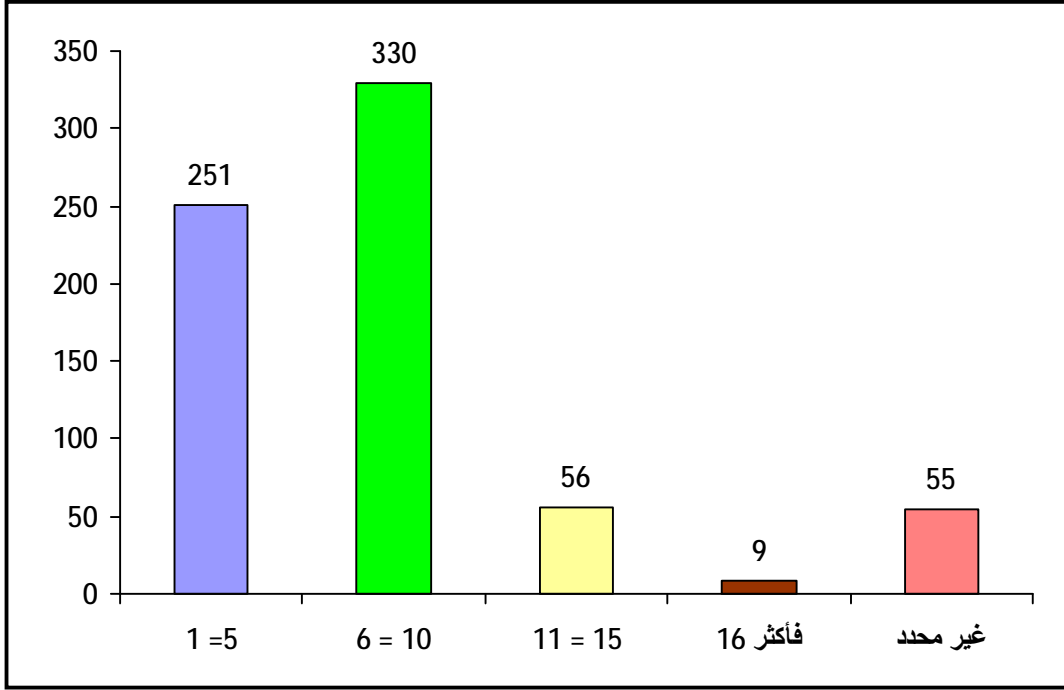
وهذا يمكن إرجاعه إلى أن أغلب هذه المناطق يلجأ إليها أرباب الأسر والمتزوجون حديثاً لبناء مساكن لأسرهم هرباً من غلاء أسعار الأراضي والبناء داخل المدينة خاصة في السنوات الأخيرة التي انتشرت فيها ظاهرة البناء العشوائى .

وعندما ندرس متوسط حجم الأسرة المهاجرة نجد أن أعلى نسبة تحصلت عليها الأسرة التي يصل عدد أفرادها من 6 إلى 10 أشخاص ، حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 47.1% ، وتبعثها الأسرة التي عدد أفرادها 1 إلى 5 أفراد حيث تحصلت على نسبة 35.8% ، أما الأسرة التي عدد أفرادها 11 إلى 15 و16 فأكثر فتحصلت على نسبة 8.0% و 1.3% على التوالي، وهذا يدل على أن المتزوجون حديثاً يشكلون غالبية الأسر .

زيادة على أن أغلب الأسر المهاجرة هم من السكان ذوي التعليم الجامعي و الذين يحرصون على تنظيم النسل في الأسرة ، حيث نجدها أعلى من متوسط الأسر في الدولة الليبية ، والشكل التالي يوضح هذه النسب :

شكل (4 - 3)

متوسط حجم الأسرة المهاجرة



- مهنة السكان المهاجرين :

ووضعت الباحثة تساؤلاً عن مهنة السكان الذين ينتقلون من وسط مدينة بنغازي باتجاه الضواحي و الظهير ، حيث نلاحظ أن أكثر السكان المنتقلين لم يغيروا مهنتهم في المدن ، و نلاحظ أن أغلب السكان مهنتهم تربية أي يعملون في قطاع التعليم ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 32.2% ، وتبعها السكان الذين يعملون في الدولة الموظفون وصلت نسبتهم إلى حوالي 24.3% .

أما الذين يعملون في مجال الأعمال الحرة تصل نسبتهم إلى حوالي 5.0% ، تليها نسبة المتقاعدين حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 4.6% ، ثم تقلصت النسبة إلى أن وصلت إلى حوالي 1.6% عند ذوي المهن العسكرية ، وتليها نسبة المهن

الطبية حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 1.0% ، وتقلصت إلى أن وصلت إلى حوالي 0.9% عند السكان ذوي المهن الهندسية كما في الجدول التالي :

نلاحظ من النتائج السابقة أن السكان المنتقلين لم يغيروا مهنتهم الحضرية حتى بعد انتقالهم إلى الريف و الضواحي ، وهذا ما جعل المناطق المهاجر إليها تأخذ صفة الحضرية أكثر منها ريفية بسبب نشر العادات و التقاليد التي توجد في المدينة ، علاوة على أن مهن السكان لازالت كما هي ، أي أنهم يخوضون رحلة عمل يوماً من الضواحي و المناطق المنتقل إليها إلى المدينة ليقضوا يوم عمل ويعودون في نهاية هذا اليوم ، وهذا عادةً ما يسبب مخاطر حوادث الطرق .

جدول (4 – 10) مهنة المهاجرين سنة 2012

النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة	عدد الاستبيانات الصحيحة	المهنة الأساسية
24.3	170	موظف
1.0	7	مهن طبية
0.9	6	مهن هندسية
1.6	11	مهن عسكرية
32.2	226	مهن تربية
5.0	35	أعمال حرة
4.6	32	متقاعد
30.5	214	غير مبين
100.0	701	المجموع

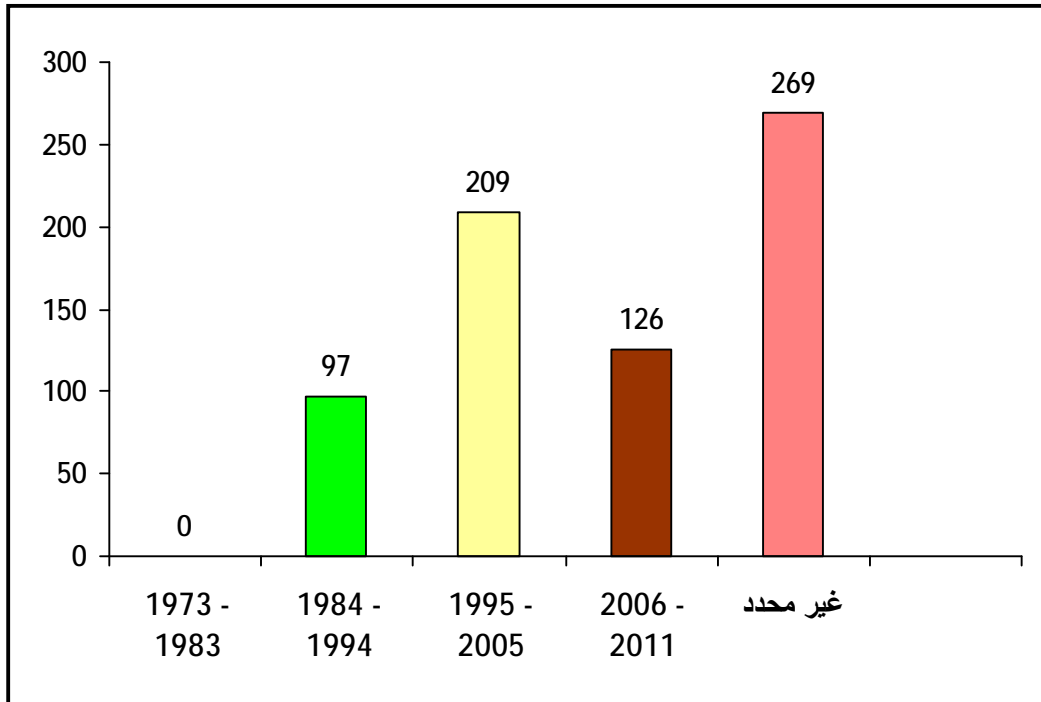
- تاريخ الانتقال إلى مناطق الضواحي والظهير :

أما عن أهم تساؤل في هذه الدراسة ألا وهو: تاريخ آخر انتقال إلى المكان الحالي فقد تحصلت على نتائج مهمة ومختلفة ، فقد بدأت دراستي من عام 1973م إلى عام 2009م ، أما النتائج المتحصل عليها فهي كالآتي :

كانت أعلى نسبة للسكان المهاجرين بين عامي 1995 م – 2005 م ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 29.8% ، تلتها نسبة السكان بين عامي 2006م – 2011م ، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 18.0% ، أما نسبة السكان في عامي 1984م – 1994م فتحصلت على نسبة 13.8% من مجموع العينة ، أما فترة 1973م – 1983م فلا يوجد نسبة تذكر كما هو موضح في الجدول التالي :

و يمكن إرجاع ذلك إلى ما بعد تطبيق القانون رقم 4 بعد عام 1976م ، أما في أوائل الثمانينات فالكثير من الناس تحصلوا على مساكن في المدينة ولم يخرجوا ، وبعد ذلك انتهت مدة خطط التنمية ، ولم يصبح هناك رقابة على العشوائيات ، وصعوبة الحصول على سكن داخل المدينة ، مما اضطر الناس للخروج إلى الضواحي لرخص ثمن المساكن هناك .

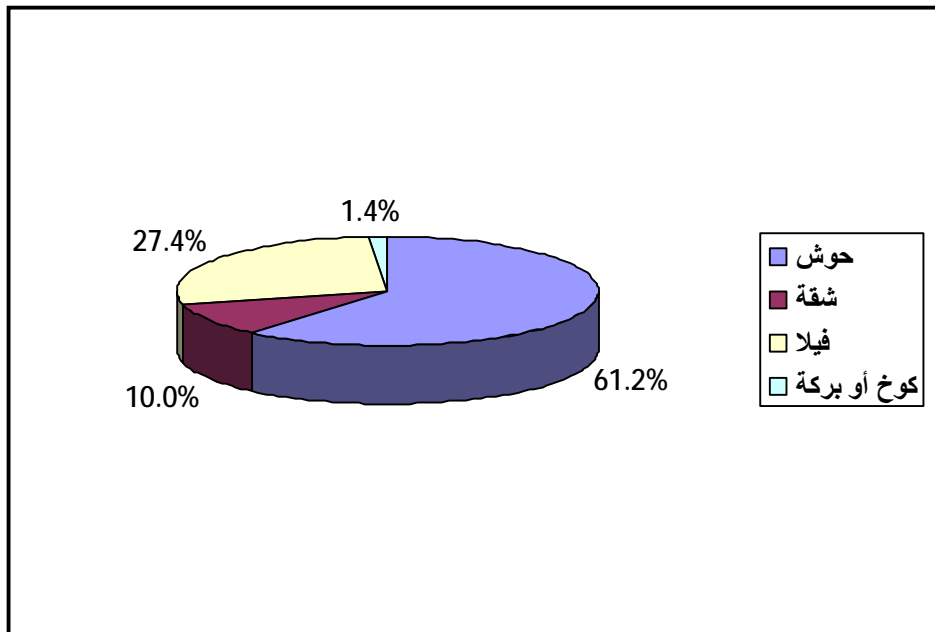
شكل (4 - 4) توزيع المهاجرين الى الضواحي والظهير حسب تاريخ انتقالهم



- نوع السكن الذين يسكنه المهاجرون :

في هذا الجزء من الدراسة سوف نتطرق إلى نوع المسكن الذي يسكنه السكان الذين انتقلوا من المدينة إلى ضواحيها وظهيرها ، حيث نجد أن أغلب أنواع المساكن هي من نوع : حوش ، والحوش كما هو معروف عبارة عن منزل من طابق أرضي مبني بالطوب الاسمنتي ويحتوي على عدة حجرات ومناجع ، وقد يلحق به محلات خارجية تؤجر كمتاجر إذا كان يقع على شارع رئيسي ، ووصلت نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من المنازل إلى حوالي 61.2% من مجموع العينة ، تلتها المساكن من نوع : فيلا ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 27.4% من مجموع العينة ، أما المساكن من نوع : شقة فهي قليلة في الضواحي ، حيث نجد أن نسبتهم تصل إلى حوالي 10.0% من مجموع العينة ، وهذا راجع إلى أنّ أغلب الضواحي لا تبنى فيها العمارات ، بل أغلبها مساكن أرضية أو من دورين ، أما الأكواخ أو غير ذلك فنجدها قليلة أو تكاد تنعدم ، حيث تصل نسبتها إلى حوالي 1.45% من مجموع العينة كما في الشكل التالي : -

شكل (4 - 5) نوع السكن الذي يسكنه المهاجرون



- عدد أدوار المنزل الذي يسكنه المهاجرون :

أما عن هذا التساؤل فهو يوضح لنا عدد الأدوار في المساكن المقامة في مناطق الضواحي و الظهير ، فنجد أن نسبة 62.9% من ذوي الدور الأرضي، وهذا ما تحدثنا عنها في نوع المسكن الذي ظهر عندنا أن أغلبها من نوع حوش . نجد أن المساكن ذات الدور الأول وصلت نسبتها إلى حوالي 31.0% ، وتتنخفض النسبة في المساكن ذات الدورين أو الثلاثة أدوار فأكثر ، حيث نجدها 3.9% و 2.3% على التوالي ، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن السكان في الضواحي كانوا يقومون بالبناء دون وضع قواعد لهذا المبنى بسبب عدم وجود تراخيص بالبناء في هذه المناطق ، وهذا ما جعلهم يبنون دوراً أرضياً فقط ؛ لأن المبنى لا يتحمل عدد أدوار أخرى ، وكذلك لأن قدرتهم المالية محدودة لا تمكنهم من بناء أكثر من دور .

وهذا ما سوف نتحدث عنه فيما بعد ألا وهو ترخيص المبنى ، حيث أنهم لا يتقيدون بقواعد البناء السليم .

جدول (4 – 11) عدد أدوار المنزل الذي يسكنه المهاجرون الذين شملتهم

عينة الاستبيان سنة 2012

عدد الأدوار	عدد الاستبيانات	%
دور أرضي	441	62.9
دور أول	217	31.0
دور ثانٍ	27	3.9
ثلاثة أدوار فأكثر	16	2.3
المجموع	701	100.0

- مكان بناء المسكن الذي يسكنه المهاجرون :

أما عن مكان بناء المسكن فنجد أغلب المساكن مبنية على أراضٍ زراعية حيث وصلت نسبتها حوالي 48.4% من مجموع العينة ، وهذا ما يؤثر سلباً على الظهير الزراعي للمدينة ، فبدلاً من استغلال الأراضي للزراعة والاستفادة منها يقوم السكان باستغلالها في بناء مساكن خاصة بهم وهو ما يؤثر على المحاصيل الزراعية للمنطقة وتدهور النشاط الزراعي بها .

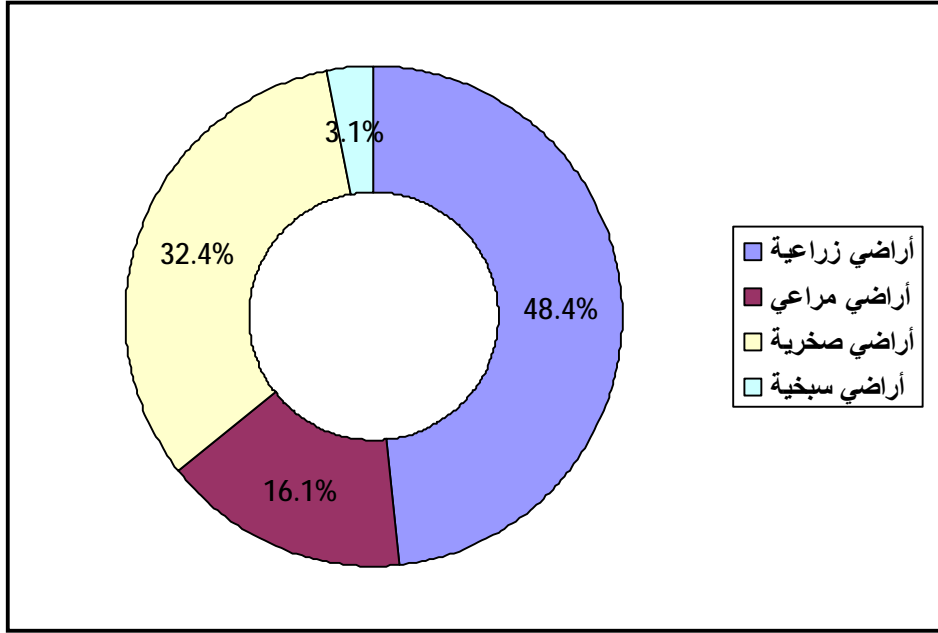
كذلك للأراضي الصخرية نصيبٌ في بناء المساكن عليها حيث وصلت نسبتها إلى حوالي 32.4% من مجموع العينة .

و أراضي المراعي كذلك لها نصيبٌ في بناء المساكن، حيث وصلت نسبة السكان الذين يقيمون منازل على أراضي المراعي إلى حوالي 16.1% وهذا ما يؤثر على الثروة الحيوانية في البلاد ويحد من نشاط الرعي التقليدي .

وأخيراً استغلال الأراضي السبخية للسكن ، حيث نجد أن نسبة المساكن المقامة على الأراضي السبخية تصل إلى حوالي 3.1% من مجموع العينة.

وتوزيع المساكن حسب نوع الأراضي المقامة عليها يكون أكثر تأثيراً في ضواحي المدينة ، مثل: ضاحية القوارشة ، وأبوعطني ، فنجد المساكن احتلت الأراضي الزراعية وخاصة في الوقت الحالي ، حيث لا توجد جهة تراقب الإسكان في عملية تقسيم الأراضي الخاصة بالدولة والتي خُصصت للزراعة ، فنجدها إما منازل يسكنونها ، أو محلات تجارية ، أو مخازن للاستفادة منها ، وأهملت الزراعة التي تغذي المدينة ، فأصبحت أكثر المحاصيل الزراعية تقوم المدينة باستيرادها من الخارج بدلاً من زراعتها في الداخل ، مما يؤثر على ميزانية الدولة ، فنجد استيراداً للماشية بدلاً من تربيتها في مراعيها المخصصة لها حيث يقومون بتربيتها على الأعشاب الخضراء والأشجار في الغابات ، وهذا ما يضر بالغابات وما يسمى بالرعي الجائر .

شكل (4 - 6) مكان بناء المسكن



- استخدام المبنى الذي يسكنه المهاجرون :

إن أغلب السكان المهاجرين إلى الضواحي والظهير يستخدمون منازلهم للسكن فقط ، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 92.3% ، أما حوالي 7.7% فهم من السكان الذين يستخدمون منازلهم لأغراض أخرى مثل : استخدامهم للمنازل كمحل تجاري إلى جانب السكن هم نسبتهم حوالي 5.1% ، أما الذين يستخدمونها كورشة فنسبتهم حوالي 1.0% ، تلتها نسبة السكان الذين يؤجرون منازلهم فنسبتهم حوالي 0.9% ، والذين يستخدمون منازلهم كمخزن فتصل نسبتهم حوالي 0.7% كما في الجدول الآتي :

الجدول (4 - 12) استخدام المبنى سنة 2012

استخدام المبنى	عدد المساكن التي شملت الاستبيانات الصحيحة	%
للسكن فقط	647	92.3
للسكن وغرض وآخر	54	7.7
المجموع	701	100.0

الجدول (4 – 13) استخدام المبنى لأغراض أخرى سنة 2012

الأغراض الأخرى	عدد المساكن التي شملتها الاستبيانات الصحيحة	%
محل تجاري	36	5.1
مخزن	5	0.7
ورشة	7	1.0
الإيجار	6	0.9
سكن فقط	647	92.3
المجموع	701	100.0

– المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- كيفية حصول المهاجرين على منازلهم :

وهنا ظهر عندنا أن أغلب السكان الذين هاجروا إلى الضواحي و الظهير في أعقاب السنوات الماضية هم من ملاك المنازل الذين يسكنونها ، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 93.3% من مجموع العينة ، أما السكان الذين نسبتهم 6.8% هم من السكان الذين اضطروا إلى الإيجار في هذه المناطق والعيش بها .

وهذا يمكن إرجاعه إلى أن أغلب السكان كانوا يحصلون على مساكنهم من الدولة، ونسبتهم 45.4% قاموا بشراء هذه المنازل بأموالهم الخاصة ، أما نسبة 15.3% منهم فتحصلوا على منازلهم عن طريق إرث من الأجداد كما في الجدول التالي :

الجدول (4 - 14) كيفية حصول المهاجرين على منازلهم سنة 2012

كيفية الحصول على المسكن	عدد المساكن التي شملتها الاستبيانات الصحيحة	%
1- شراء	318	45.4
2- إرث	107	15.3
3- تملك من الدولة	228	32.5
4- إيجار	48	6.8
المجموع	701	100

- المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- الحصول على ترخيص للمسكن :

وعندما طرحنا سؤالاً يخص تراخيص المنازل وجدنا نتيجةً متوقعةً وهي أن أغلب السكان المنتقلين كانوا يبنون منازلهم ويسكنونها وهي بدون ترخيص من الدولة ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 36.5% من مجموع العينة ، أما الذين تحصلوا على ترخيص من الدولة ولكنه قديم فوصلت نسبتهم حوالي 32.4% ، أما الذين تحصلوا على الترخيص الحديث فوصلت نسبتهم إلى حوالي 20.4% من مجموع العينة .

نجد أن أغلب المساكن التي هي بدون ترخيص هي المساكن المقامة على الأراضي الزراعية ، حيث وجدنا هذا واضحاً في منطقة بوعطني أكثر من غيرها، فتلك المنطقة بنيت أغلب مساكنها على الأراضي الزراعية ، فهي منطقة اشتهرت بأراضيها الزراعية الجيدة ، لذلك نجد أن المساكن أكثرها بدون ترخيص من الدولة .

الجدول (4 - 15) ترخيص بناء المسكن سنة 2012

ترخيص البناء	عدد الاستبيانات الصحيحة	%
ترخيص قديم	227	32.4
ترخيص حديث	144	20.5
بدون ترخيص	256	36.5
المجموع	627	89.4
غير مبين	74	10.6
المجموع	701	100.0

— المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- الخدمات التعليمية في الضواحي والظهير :

تؤكد نتيجة الاستبيان توفر المرافق التعليمية في منطقة الدراسة ، فأغلب مناطق الضواحي والظهير تتوفر فيها مدارس التعليم الأساسي والثانوي والتعليم المتوسط ، حيث تصل نسبة السكان الذين أجابوا بنعم يوجد مدارس للتعليم الأساسي حوالي 94.0% من مجموع العينة ، أما الذين أجابوا بغير متوفر فوصلت نسبتهم إلى حوالي 6.0% من مجموع العينة فقط .

أما عن التعليم الثانوي والمتوسط فوصلت نسبة السكان الذين أجابوا بـ نعم إلى حوالي 79.6% من مجموع العينة ، و الذين أجابوا بـ لا إلى حوالي 20.4% من مجموع العينة ، وهذا يدل على عدم وجود نقص في المباني التعليمية وتوفر هذه المنشآت في الضواحي والظهير ، وأغلب مناطق البناء العشوائي تقع بالقرب من هذه المرافق التعليمية .

الجدول (4 – 16) الخدمات التعليمية في الضواحي والظهير سنة 2012

%	عدد الاستبيانات		
94.0	659	نعم	مدارس التعليم الأساسي
6.0	42	لا	
100.0	701		المجموع
79.6	558	نعم	مدارس التعليم الثانوي والأساسي
20.4	143	لا	
100.0	701		المجموع

– المصدر : استبيانات الدراسة الحقلية ، 2012 .

- خدمات المياه والإنارة والخدمات الصحية في الضواحي والظهير :

أما عن خدمات المياه والإنارة والخدمات الصحية في المنطقة فنجد أن الذين أجابوا بتوفر شبكة تيار كهربائي في الحي كانت نسبتهم حوالي 92.7% والذين أجابوا بانعدامها وصلت نسبتهم إلى حوالي 7.3% من مجموع العينة .

أما عن مصادر المياه وخط توزيعها في المنطقة فمعظمهم أجابوا بتوفرها حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 77.5% من مجموع العينة ، أما الذين أجابوا بلا فنسبتهم هي 22.5% من مجموع العينة .

أما عن توفر المواصلات عن طريق النقل العام والنقل الخاص التي تربط الحي بالمدينة فأغلب المنتقلين أجابوا بـ نعم حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي 68.2% من مجموع العينة ومجموع إجابات لا وهم نسبتهم حوالي 31.8% من مجموع العينة .

كذلك للخدمات الصحية دورٌ مهمٌ في منطقة الدراسة ، فأغلب السكان أجابوا بأنه توجد خدمات ولكن إلى حد ما فوصلت نسبتهم إلى حوالي 32.4% من مجموع العينة ، أما الذين أجابوا بعدم توفر خدمات صحية فهم 22.3% من مجموع العينة :

**جدول (4 - 17) خدمات المياه والإنارة والخدمات الصحية في
الضواحي والظهير سنة 2012**

%	عدد الاستبيانات الصحيحة	نعم / لا	
92.7	650	نعم	شبكة الكهرباء
7.3	51	لا	
100.0	701		
77.5	543	نعم	مصادر المياه
22.5	158	لا	
100.0	701		
68.2	478	نعم	مواصلات تربط الحي بالمدينة
31.8	223	لا	
100.0	701		
32.4	227	نعم	الخدمات الصحية
22.3	156	لا	
45.4	318	إلى حد ما	
100.0	701		

الخاتمة والنتائج

- النتائج :

توصلت هذه الدراسة " الهجرة العكسية من وسط مدينة بنغازي باتجاه الضواحي والظهير خلال الفترة من 1973 – 2009 " إلى النقاط التالية :

هي أن المواليد الأحياء المسجلين في مدينة بنغازي كان معدلهم مرتفعاً في عام 1973 ، حيث وصلت إلى 58.0 في الألف ، وانخفض هذا المعدل في عام 2009 حيث وصل إلى 25.7 في الألف ، وذلك لعدة أسباب من أهمها : الحالة الاجتماعية (أي حالات الزواج) في هذه الفترة ، كذلك معدل الوفيات المرتفع في عام 1973 ، حيث وصل إلى حوالي 12.8 في الألف ، ثم انخفض عام 2009 حتى وصل إلى حوالي 6.3 في الألف ، وهذا يمكن إرجاعه إلى التطور الاقتصادي الذي حصل للبلاد منذ بداية إنتاج النفط ، غير أنه في الشق الثاني من الدراسة تناولت دراسة خطط التنمية وتأثيرها في حركة الهجرة العكسية ، فكانت النتيجة هي أن هذه الخطط قد فشلت ، وقد كان عدم تحقيق تطور تنموي مهم ومنظم في السكن والخدمات في مدينة بنغازي من أهم الأسباب التي دفعت بجزء من سكان المدينة إلى النزوح إلى الضواحي والظهير.

ومن دراسة حجم واتجاه الهجرة العكسية من مدينة بنغازي إلى ضواحيها وظهرها تبين لنا من دراسات إحصائيات السجل المدني أن هجرة الإناث هي أكثر من هجرة الذكور ، ويرجع ذلك إلى نقل سجلهم المدني بسبب الزواج والانتقال إلى الضواحي والظهير ، أما عن هجرة الذكور فكانت لا تذكر إذا أخذنا بتلك الإحصائيات .

غير أنه من دراسة استمارة الاستبيان التي توضح لنا نتائج هذه الهجرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية ، فنجد أن هجرة الذكور واضحة جداً وأكثر من هجرة الإناث ، إذ أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم نقل الذكور أو

العائلات سجلهم المدني معهم من منطقة إلى منطقة ، فالمهاجرون الذين سجلهم في بنغازي يبقى سجلهم في بنغازي وهو مهاجر إلى الضواحي والظهير الملاصقة للمدينة .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الهجرة إلى ضواحي المدينة وخاصة القوارشة والكويفية أكثر من الهجرة إلى ظهير المدينة ، ويمكن إرجاعه إلى القرب من المدينة ورخص أسعار الأراضي هناك ، وكذلك إلى أن بعض الأسر في مدينة بنغازي يمتلكون مزارع وأراضي حراثية في تلك الضواحي التي كانت في السابق مناطق زراعية ريفية تحيط بالمدينة ، هذا بناءً على بيانات السجل المدني ، أما عن البيانات التي ظهرت في استمارة الاستبيان توضح أن ظهير النواحية أعلى منطقة مهاجر إليها من قبل سكان بنغازي .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي البناء العشوائي ، حيث نجد أن المباني التي في الضواحي والظهير هي عبارة عن مساكن عشوائية ذات دور واحد ؛ لأنها ليست مبنية على أساس متين ، وقد شُيِّدت بدون ترخيص من الدولة، وأخطر هذه المباني العشوائية هي التي تُشَيِّدُ على أراضي زراعية ، حيث تؤثر على ظهير المدينة ، فبدل من استغلال هذه الأراضي في الزراعة وتوفير المحاصيل لأهالي المدينة ، أصبحت الدولة تقوم باستيرادها من الخارج على حساب ميزانية الدولة ، وآخر هذه النتائج أن المواطن يقوم بالهروب من ازدحام المدينة إلى الضواحي والظهير ؛ لاستنشاق الهواء النظيف بعيداً عن ازدحام المركبات ودخانها ، فوجدوا في هذه المناطق راحتهم واستقرارهم ، خاصة مع وجود بعض الخدمات مثل المدارس والمستوصفات والطرق المعبدة والكهرباء .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

- 1 – أبو عيانة ، فتحي ، جغرافية السكان ، (بيروت ، دار النهضة العربية ، 1986) .
- 2 – أبو عيانة ، فتحي ، دراسات في علم السكان ، (بيروت ، دار النهضة العربية ، 1984) .
- 3 – أبو عيانة ، فتحي ، جغرافية السكان : دراسة ديموغرافية منهجية ، (الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة العامة ، 1980) .
- 4 – بدر الدين ، عباس ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، (طرابلس : مطابع الثورة العربية ، د . ت) .
- 5 – الجماهيرية العربية الليبية ، أمانة اللجنة الشعبية العامة ، التخطيط الاقتصادي والنمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية خلال 1973 – 1990 .
- 6 – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1980 – 1997 .
- 7 – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1981 – 1985 .
- 8 – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1980 – 1997 ، الجزء الثاني ، د . ت .
- 9 – الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، الجماهيرية العربية الليبية ، وزارة التخطيط .

- 10 – السرياني ، عبدالهادي محمد محمود ، الجغرافية الكمية الإحصائية : أسس وتطبيقات ، (جدة ، دار الفنون للطباعة ، 1979) .
- 11 – الشلقاني ، مصطفى ، طرق التحليل الديموغرافي ، (مطبوعات جامعة الكويت ، د . ت) .
- 12 – الغدامسي ، محمد علي ، النفط الليبي ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاج النفط والغاز العربي ، (بيروت ، دار الجبل ، 1998) .
- 13 – قنوص ، صبحي ، وآخرون ، الثورة في عشرين عاماً – التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، (اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1989) .
- 14 – الكيخيا ، منصور ، جغرافيا السكان ، (ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس ، 2003) .
- 15 – المملكة الليبية ، وزارة التخطيط ، خطة التحول للسنوات الخمس : 1963 – 1968 ، (طرابلس ، مصلحة المطابع ، د . ت) .

ثانياً : الدوريات :

- 1 – قنوص ، صبحي ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر ، ليبيا ، مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس ، العدد الخامس عشر ، (1986) .
- 2 – آغا ، ألفت ، الإعلاميون وقضايا التنمية الشاملة ، دراسة حالة الإعلام المصري ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، معهد الإنماء العربي والهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، بيروت ، العدد 43 ، (1993) .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

- 1 – بوزيد ، عبدالهادي سعيد ، النمو السكاني وأثره على القوى العاملة في مدينة البيضاء في الفترة من 1973 – 2004 ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2009 .
- 2 – الزايدي ، عبدالسلام مختار ، النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار في الفترة من 1973 – 2005 ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2004 .
- 3 – الغرياني ، المبروك محمد عاشور ، الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف: دوافعها والاتجاهات المصاحبة لها ، دراسة ميدانية لقريتي وادي القطارة وغوط السلطان ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 1994 .
- 4 – القطعاني ، صبرية جمعة حمد ، خطة التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل اخضر ، دراسة جغرافية لمشروع الفاتح الاستيطاني في الفترة من 1973 – 2006 ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2009 .
- 5 – المقرحي ، فرج محمد يونس ، خطط التنمية وأثرها على التوطن الصناعي، دراسة تطبيقية على توطن الصناعة في إقليم الجبل الأخضر ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 2005 .

رابعاً : التعدادات العامة للسكن والنشريات والإحصاءات الرسمية :

- 1 – الإحصاءات الحيوية ، عامي 1995 – 2009 ،
- 2 – بيانات 2009 ، مركز المعلومات والتوثيق ، المنجزات في مجال الصحة خلال أربعين عام 1969 – 2009 .

- 3 – ج. ع. ل. ش. أ. ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، بلدية بنغازي ، 1973 ، طرابلس : 1977 .
- 4 – ج. ع. ل. ش. أ. ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، بلدية بنغازي ، 1984 ، طرابلس : د. ت .
- 5 – ج. ع. ل. ش. أ. ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان منطقة سهل بنغازي ، 1995 ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998) .
- 6 – المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد العام للسكان ، مقاطعة بنغازي ، 1964 ، طرابلس : 1968 .
- 7 – المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكن ، ليبيا ، 1954 ، طرابلس ، 1958 .
- 8 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، بلدية بنغازي ، 2006 .

خامساً : الندوات والمؤتمرات العلمية :

- 1 – الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام ، قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور الانعقاد العادي الثالث لسنة 1982 الخاص بالهجرة العكسية من المدينة إلى الريف ، 1983 .
- 2 – المصري ، زينب إسماعيل ، التطور التاريخ للاستهلاك في الاقتصاد الليبي ، بحث مقدم في ندوة (الاستهلاك في الاقتصادي الليبي : أنماطه ومحدداته ودوره في النشاط الاقتصادي) ، تحرير : محمد عبدالحليل أبوسنينة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1996 .

الملاحق

ملحق (1)

استمارة الاستبيان



جامعة قاريونس

كلية الآداب

الدراسات العليا

استبيان خاص لاستكمال متطلبات التحصل على

درجة التخصص العالي (الماجستير) في جغرافيا السكان

تحية طيبة وبعد ، ، ،

تعد الباحثة دراسة نهائية عن موضوع (الهجرة العكسية من وسط مدينة بنغازي نحو الضواحي والظهير في الفترة الممتدة من 1973 – 2009) .

حيث تقوم هذه الدراسة لمعرفة أسباب وحجم الهجرة العكسية من مدينة بنغازي نحو ضواحيها وظهيرها .

عليه ، ، ، نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية .

علماً بأن كل المعلومات الواردة فيه لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي .

وشكراً لتعاونكم

الباحثة

1 - النوع : ذكر أنثى السن :

2 - المستوى التعليمي : أ . أمي ب - المستوى الدراسي :

3 - مكان الميلاد :

4 - الحالة الاجتماعية :

أعزب متزوج مطلق أرمل

5 - عدد أفراد الأسرة :

6 - المهنة : أ - مهنة أساسية :

ب - مهنة غير أساسية :

7 - تاريخ آخر انتقال إلى المكان الحالي :

8 - نوع المسكن الحالي :

حوش شقة فيلا كوخ (براكه) أخرى

9 - مكان بناء المسكن :

أرض زراعية أرض جرداء أرض رملية
أرض صخرية أرض سبخة

10 - عدد الأدوار :

أرضي دورين ثلاثة أدوار أكثر من 3 أدوار

11 - استخدام المبنى :

أ - للسكن فقط ب - للسكن وغرض آخر

ج - في حالة الإجابة على رقم (ب) بنعم . فما هو نوع الاستخدام ؟

.....

12 - الحصول على المبنى :

أ - ملك

" شراء إرث تملك من الدولة "

ب - بإجار : " الجهة المؤجر منها "

13 - ترخيص البناء :

أ - ترخيص قديم جهة الترخيص

أ - ترخيص حديث جهة الترخيص

أ - بدون ترخيص

14 - هل توجد بالحي مدارس التعليم الأساسي ؟ نعم لا

15 - هل توجد بالحي مدارس التعليم الثانوي والمتوسط ؟ نعم لا

16 - هل يوجد بالحي شبكة التيار الكهربائي ؟ نعم لا

17 - هل يغذي الحي بمصادر المياه ؟ نعم لا

18 - هل تتوفر وسائل المواصلات التي تربط الحي بالمدينة ؟ نعم لا

19 - هل تتوفر بالحي الخدمات الصحية ؟

نعم لا إلى حد ما

في حالة الإجابة بنعم ما هي نوع الخدمات الصحية ؟

.....

20 - هل تمتلك وسيلة مواصلات : نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ما هي نوعها ؟

.....

21 – ما الأسباب التي دعتك للسكن في هذا الحي ؟

ضييق السكن في المدينة .

صعوبة الحصول على السكن في المدينة .

توفر قطع الأراضي ورخص سعرها .

رخص مواد البناء والأيدي العاملة .

22 – هل ترغب في الانتقال إلى داخل المدينة ؟

نعم

الأسباب

لا

الأسباب

23 – هل ترغب في أن يكون الحي جزء من مخطط المدينة ؟

لا

نعم

24 – هل تمتلك عقاراً داخل المدينة ؟

لا

نعم

25 – هل تمتلك بهذا المكان ؟

مزرعة

محل تجاري

ورشة

مخزن

مصنع طوب

أخرى تذكر :

ملحق (2)

جداول إحصائية لمنطقة الدراسة

جدول (1) المواليد

النسبة الألفية	السنوات
58.0	1973م
35.5	1984م
24.5	1995م
25.7	2009م

— المصدر : دراسة ميدانية، السجل المدني ، بنغازي ، بيانات غير منشورة .

جدول (2) الوفيات

النسبة الألفية	السنوات
12.8	1973م
5.8	1984م
6.4	1995م
6.3	2009م

— المصدر : دراسة ميدانية ، السجل المدني بنغازي ، بيانات غير منشورة .

جدول (3) وفيات حسب العمر 1973م

النسبة	عدد الوفيات	عدد السكان	الفئات
12.51	1486	11875	أقل من سنة
3.63	152	41802	4 – 1
0.58	25	43045	9 – 5
0.58	17	28886	14 – 10
0.69	15	21695	19 – 15
2.33	54	23126	24 – 20
1.93	44	22767	29 – 25
0.71	12	16894	34 – 30
0.41	6	14351	39 – 35
2.34	28	11934	44 – 40
2.58	24	9286	49 – 45
9.22	57	6181	54 – 50
12.3	50	4058	59 – 55
22.8	81	3548	64 – 60
28.7	74	2575	69 – 65
58.6	110	1886	74 – 70
22.2	51	2296	79 – 75
—	64	—	84 – 80
—	163	—	85 فما فوق

جدول (4) وفيات حسب العمر 1984م

النسبة	عدد الوفيات	عدد السكان	الفئات
13.2	779	58934	4 – 0
0.8	40	49554	9 – 5
0.5	31	55332	14 – 10
0.9	39	41838	19 – 15
1.0	33	30033	24 – 20
1.5	98	61902	44 – 25
8.2	255	30849	64 – 45
57.9	547	9444	65 فما فوق

جدول (5) وفيات حسب العمر 1995م

النسبة	عدد الوفيات	عدد السكان	الفئات
8.0	468	60691	4 – 0
0.52	32	60839	9 – 5
0.29	25	84760	14 – 10
0.49	32	65038	19 – 15
0.63	39	61169	24 – 20
0.84	41	48492	29 – 25
0.83	31	37116	34 – 30
1.12	29	25818	39 – 35
1.59	33	20754	44 – 40
2.55	47	18414	49 – 45
6.1	86	14068	54 – 50
10.2	99	9674	59 – 55
18.5	129	6963	64 – 60
31.4	190	6043	69 – 65
48.3	170	3514	74 – 70
70.6	139	1968	79 – 75
110.3	120	1087	84 – 80
190.7	165	865	85 فما فوق

جدول (6) وفيات حسب العمر 2009م

النسبة	عدد الوفيات	عدد السكان	الفئات
28.8	1511	25313	4 – 0
0.91	47	51370	9 – 5
0.50	27	53497	14 – 10
0.68	38	55201	19 – 15
1.12	64	56725	24 – 20
0.59	35	59117	29 – 25
0.59	32	53524	34 – 30
0.80	34	42120	39 – 35
1.91	57	29802	44 – 40
2.56	55	21457	49 – 45
27.4	95	3459	54 – 50
8.89	136	15284	59 – 55
11.5	127	11011	64 – 60
28.1	204	7250	69 – 65
35.6	162	4538	74 – 70
45.0	148	3284	79 – 75
89.1	142	1592	84 – 80
312.6	277	886	85 فما فوق

جدول (7) الزيادة الطبيعية

الزيادة الطبيعية	الوفيات	المواليد	الفئات
45.2	12.8	58.5	1973م
29.7	5.8	35.5	1984م
18.1	6.4	24.5	1995م
19.4	6.3	25.7	2009م

جدول (8) سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 1964م

عدد السكان	المنطقة / المحلة
6112	الدرأوي
10885	الفويهاات
8397	البركة البحرية
14021	البركة الغربية
20211	البركة القبليية
22179	الصابري
1354	الشابي
2967	الشريف
2215	بن عيسى
1522	بالخير
6504	اغرييل
7479	خريبيش
2389	الوحيشي
30407	سيدي حسين
653	سيدي سالم
137295	المجموع

جدول (9) سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 1973م

عدد السكان	المنطقة / المحلة
17337	الصابري الغربي
12247	الصابري الشرقي
18644	الفويهات البحرية
12419	الفويهات الشرقية
5220	الفويهات الغربية
22028	السلماني الشرقي
32638	السلماني الغربي
11332	سيدي حسين
1118	قاريونس
669	سيدي سالم
1127	بالخير
5196	الدرأوي
1423	الشابي
7599	غريبيل
1173	جليانة
26440	المحيشي
28614	داوود البحري
30350	داوود القبلي
16928	داود الغربي
2797	أخريبيش
1731	بن عيسى
2366	الشريف
2800	الوحيشي
262196	المجموع

جدول (10) سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 1984م

عدد السكان	المنطقة / المحلة
1193	الشابي
6577	اغريبيل
322	سيدي سالم
3526	الدر اوي
533	بالخير
1887	الوحيشي
3900	اخريبيش
1415	بن عيسى
1768	الشريف
2121	الجزيرة
16350	سيدي حسين
65662	السلماي الغربي
15716	الصابري الشرقي
18081	الصابري الغربي
6277	داوود البحري
22193	خالد بن الوليد
29887	داود الغربي
11779	الفويهات الغربية
69554	بنغازي الجديدة
29102	داوود القبلي
35873	الثورة الشعبية
70989	المختار
3876	قاريونس
418581	المجموع

جدول (11) سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 1995م

عدد السكان	المنطقة / المحلة
890	الشابي
9210	اغريبيل
1102	سيدي سالم
3721	الدر اوي
138	بالخير
2083	الوحيشي
5256	اخريبيش
1671	بن عيسى
2946	الشريف
1205	الجزيرة
21511	سيدي حسين
48249	السلماني الغربي
22496	الصابري الشرقي
19380	الصابري الغربي
5944	داوود البحري
27338	خالد بن الوليد
43479	داود الغربي
12515	الفويهاة الغربية
92043	بنغازي الجديدة
32838	داوود القبلي
45652	الثورة الشعبية
94341	المختار
12367	قاريونس
506375	المجموع

جدول (12) سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 2006م

عدد السكان	المنطقة / المحلة
1076	الشابي
9489	اغريبيل
1222	سيدي سالم
4341	الدر اوي
238	بالخير
2300	الوحيشي
5215	اخريبيش
1691	بن عيسى
2838	الشريف
19884	الجزيرة
2530	سيدي حسين
24345	السلماني الغربي
20999	الصابري الشرقي
55374	الصابري الغربي
50303	داوود البحري
99114	خالد بن الوليد
6367	داود الغربي
27263	الفويهات الغربية
54656	بنغازي الجديدة
12280	داوود القبلي
90994	الثورة الشعبية
35257	المختار
13889	قاريونس
541665	المجموع

جدول (13) الهرم السكاني لمدينة بنغازي 1973 م

الفئات	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
4 – 0	27122	10.2	26555	10.0	53677
9 – 5	21635	8.1	21410	8.0	43045
14 – 10	14810	5.6	14076	5.3	28886
19 – 15	10701	4.0	10994	4.1	21695
24 – 20	11841	4.4	11285	4.2	23126
29 – 25	13155	4.9	9712	3.6	22867
34 – 30	10517	3.9	6377	2.4	16894
39 – 35	8815	3.3	5536	2.1	14351
44 – 40	7821	2.9	4113	1.5	11934
49 – 45	5872	2.2	3414	1.3	9286
54 – 50	3755	1.4	2426	0.9	6181
59 – 55	2238	0.8	1820	0.7	4058
64 – 60	1909	0.7	1639	0.6	3548
69 – 65	1405	0.5	1170	0.4	2575
74 – 70	1023	0.4	853	0.3	1876
75 – فما فوق	1085	0.4	1211	0.5	2296
	143704	53.7	122591	45.9	266295

جدول (14) الهرم السكاني لمدينة بنغازي 1995م

المجموع	%	الإناث	%	الذكور	الفئات
60691	5.8	29702	6.0	30983	4 – 0
60839	5.8	29893	6.0	30946	9 – 5
61790	5.9	30285	6.2	31505	14 – 10
65038	6.2	31836	6.5	33202	19 – 15
61169	5.8	29486	6.2	31693	24 – 20
55862	5.3	27098	5.6	28764	29 – 25
37116	3.3	16921	4.0	20195	34 – 30
25848	2.4	12051	2.7	13797	39 – 35
20754	2.0	10409	2.0	10345	44 – 40
16887	1.4	7301	1.9	9586	49 – 45
14029	1.2	6266	1.5	7763	54 – 50
10674	1.0	4890	1.1	5784	59 – 55
7963	0.7	3588	0.9	4375	64 – 60
6043	0.5	2780	0.6	3263	69 – 65
3514	0.3	1676	0.4	1838	74 – 70
1968	0.1	1012	0.2	956	79 – 75
1177	0.1	664	0,1	513	84 – 80
865	0.1	484	0.1	381	85 فما فوق
512227	47.9		52.9		

جدول (15) الهرم السكاني لمدينة بنغازي 2006م

المجموع	%	الإناث	%	الذكور	الفئات
52313	4.8	25473	5.1	26840	4 – 0
51370	4.8	25088	5.0	26282	9 – 5
53497	5.0	26321	5.2	27176	14 – 10
55201	5.0	26874	5.4	28327	19 – 15
56725	5.2	27308	5.6	29417	24 – 20
59117	5.4	28314	5.8	30803	29 – 25
53524	4.9	25764	5.2	27760	34 – 30
42120	3.8	20373	4.1	21647	39 – 35
29802	2.8	14679	2.7	15123	44 – 40
21457	2.0	10731	2.0	10726	49 – 45
16928	1.7	9042	1.5	7886	54 – 50
15284	1.4	7795	1.3	7489	59 – 55
11011	0.9	5130	1.1	5881	64 – 60
7250	0.6	3479	0.5	3771	69 – 65
4538	0.3	2164	0.3	2374	74 – 70
3284	0.1	1530	0.3	1754	79 – 75
1592	0.1	812	0.1	780	84 – 80
886	0.0	491	0.0	398	85 فما فوق
535899	48.8		51.2		

جدول (16) التركيب النوعي

السنوات	النسبة النوعية للسكان الليبيين	النسبة النوعية للسكان غير الليبيين	إجمالي الليبيين وغير الليبيين
1973م	109.4	188.0	120.5
1984م	106.1	122.9	108.0
1995م	105.8	129.4	180.1
2009م	106.3	139.5	108.1

جدول (18) تعداد سكان ليبيا وتعداد سكان مدينة بنغازي
للسنوات من 1954 – 2006 م

سنوات التعداد (*)	عدد سكان ليبيا	%	عدد سكان بنغازي	%
1954م	1088873		69718	
1964م	1564369	3.6	137295	6.8
1973م	2249237	3.2	266196	5.9
1984م	3231059	3.9	398572	4.4
1995م	4389739	3.3	506375	2.6
2006م	5323991	2.1	532665	0.5

المصدر :

- 1 – المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتيجة النهائية للتعداد العام لسكان ليبيا 1954 ، (طرابلس : 1958) ، ص 10 .
- 2 – المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، مقاطعة بنغازي ، 1964 ، (طرابلس : 1968) ، ص 1 .
- 3 – ج.ع.ل.ش.أ. ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي ، 1973 ، (طرابلس ، 1977) ، ص 28 – 29 .
- 4 – ج.ع.ل.ش.أ. ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان بلدية بنغازي ، 1984م ، (طرابلس . د ت) ، ص 68 – 70 .
- 5 – ج.ع.ل.ش.أ. ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان منطقة سهل بنغازي ، 1995 م ، (طرابلس ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1998 م) ، ص 93 ، 97 ، 101) .
- 6 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، 2006 ، بلدية بنغازي ، ص 59 ، ص 41 .

$$(*) \text{ تم حساب نسبة النمو بين التعدادات حسب المعادلة الأسية التالية : } \frac{\log}{U' \times} \leftarrow \log = \frac{2}{1} \text{ الناتج}$$

حيث أن ك1 : عدد السكان في التعداد الأول ، ك : عدد السكان في التعداد الثاني ، Log = لو ، ن ، الفترة الزمنية بين التعدادين ، ، جـ: رقم ثابت (0.4343) .

جدول (19) يوضح نسبة النوع للعينة المدروسة

النوع	عدد الاستبيانات الصحيحة	النسبة من مجموع الاستبيانات الصحيحة
ذكر	425	60.6
أنثى	276	39.4
المجموع	701	100

جدول (20) يوضح التركيب العمري للمهاجرين

فئة الأعمار	عدد الاستبيانات الصحيحة	النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة
20 – 15	120	17.1
30 – 21	80	11.4
40 – 31	154	22.0
50 – 41	172	24.5
51 فأكثر	175	25.0
المجموع	701	100

جدول (21) يوضح متوسط حجم الأسر المهاجرة

عدد أفراد الأسرة	عدد الاستبيانات الصحيحة	النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة
1-5 أفراد	251	35.8
6-10 أفراد	330	47.1
11-15 أفراد	56	8.0
16 فرد فأكثر	9	1.3
غير مبين	55	7.8
المجموع	701	100

جدول (22) يوضح تاريخ الانتقال إلى المناطق المهاجر إليها

تاريخ آخر انتقال	عدد الاستبيانات الصحيحة	النسبة من مجموع الاستبيانات
1973 م – 1983 م	-	-
1984 م – 1994 م	97	13.8
1995 م – 2005 م	209	29.8
2006 م – 2011 م	126	18.0
المجموع	432	61.6
غير مبين	269	38.4
المجموع	701	100.0

جدول (23) يوضح نوع السكن الذي يسكنه المهاجرون

النسبة من عدد الاستبيانات الصحيحة	عدد الاستبيانات الصحيحة	نوع السكن
61.2	429	حوش
10.0	70	ثقة
27.4	192	فيلا
1.4	10	كوخ أو بركة
100	701	المجموع

جدول (24) يوضح مكان بناء المسكن

%	عدد الاستبيانات الصحيحة	مكان بناء المساكن
48.4	339	أراضي زراعية
16.1	113	أراضي مراعي
32.4	227	أراضي صخرية
3.1	22	أراضي سبخية
100.0	701	المجموع